جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع :

دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين

- دراسة ميدانية على مجموعة من المهنيين والأكاديميين -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة :
- سوياد أسماء

تحت إشراف الأستاذة :
- د.شراطي نسيمة

أ.د سلام عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د. شراطي نسيمة	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د.موساوي وردة	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023-2024

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع :

دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين

- دراسة ميدانية على مجموعة من المهنيين والأكاديميين -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة :
- سوياد أسماء

تحت إشراف الأستاذة :
- د.شراطي نسيمة

أ.د سلام عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د. شراطي نسيمة	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د.موساوي وردة	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023-2024

شكر و عرفان

الشكر الأول والأخير للجليل رب العرش العظيم، العالم فوق كل عليم الذي مهد لنا السبيل، وهدانا لما فيه الهدى والخير العميم، وفتح لنا الأذهان والعقول فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا .

ثم بعد ذلك، ومن دواعي العرفان بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى مشرفتي الفاضلة الأستاذة**"شراطي نسيمة"** الذي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تدخر وقتًا ولا جهدًا ولا نصحًا ولا علمًا في سبيل إنجاز هذا العمل،كما أُحيي فيها روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاها الله عني خير الجزاء.

بالإضافة إلى شكري الخالص مسبقاً إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على منحي شرف مناقشتهم لهذه المذكرة ، وتحملهم عناء قراءة وتقويم هذه الدراسة وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

كما أشكر جميع الأساتذة الذين قاموا بتحكيم إستبانة هذه الدراسة وعلى ما قدموه من نصائح وتوجيهات. والشكر موصول كذلك إلى جميع عمال وإطارات مؤسسات التأمين محل الدراسة على مساعدتي في توزيع وتعبئة الإستبانة.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذه الدراسة.

سوياد أسماء

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى الوالدين الكريمين، كما أهدي عملي هذا إلى زوجي العزيز البروفسور ضويفي حمزة الذي وفر لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى ولإنجاز هذا العمل، إلى أولادي أحبائي سنـاء ، عبـد المعز ، منال ، عبـد الغفـــور

إلى كل طالب علم مجتهد ومتفاني، ذو همة و يسعى لبلوغ القمة .

سوياد أسماء

مستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان دور تطبيق الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في شركات التأمين، من خلال الوقوف على واقع المهنة الإكتوارية في شركات التأمين وإبراز أثر حوكمة شركات التأمين على تحسين مهنة الخبير الإكتواري، المتمثلة أساسا في تسعير منتجات التأمين، تقييم المخاطر المستقبلية وتقييم الوضع المالي لشركات التأمين، مع محاولة تشخيص الواقع العملي للممارسة الفعلية للحوكمة في شركات التأمين.

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم دراسة الإطار النظري للحوكمة، آلياتها محدداتها ومبادئها، بالإضافة إلى مختلف النماذج الدولية للحوكمة، كما تم التطرق إلى الإطار النظري للخبرة الإكتوارية، وأهم المعايير المهنية والمبادئ التوجيهية للخبرة الإكتوارية، ولغرض تعزيز الإطار النظري لهذه الدراسة تم توزيع إستبانة على مجموعة من المهنيين والأكاديميين، لغرض معرفة مدى تأثير مبادئ الحوكمة على تحسين مهنة الخبير الإكتواري، ومعرفة العلاقة بين كل من التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة ومهنة الخبير الإكتواري.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة وجودة مهنة الخبير الإكتواري داخل شركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، الخبرة الإكتوارية ، شركات التأمين .

Abstract

This study aimed to shed light on the role of governance in enhancing the actuarial expert profession in insurance companies, by examining the reality of the actuarial expert profession in insurance companies and highlighting the impact of insurance company governance on improving the actuarial profession, which is mainly represented in pricing insurance products, assessing future risks, and evaluating the financial situation. For insurance companies, with an attempt to diagnose the practical reality of the actual practice of governance in insurance companies.

By doing so and In order to answer the problem of the study, the theoretical framework of governance, its mechanisms, determinants, and principles was studied, in addition to the various international models of governance. The theoretical framework of actuarial expertise and the most important professional standards and guidelines for actuarial expertise were also addressed. For the purpose of strengthening the theoretical framework of this study, a questionnaire was distributed. A group of professionals and academics for the purpose of knowing the extent of the impact of governance principles on improving the actuarial profession, and knowing the relationship between both the proper application of governance principles and the actuarial profession.

The study concluded with a set of important results, the most prominent of which is the presence of a statistically significant effect between governance principles and the quality of the actuarial profession within insurance companies.

Keywords: corporate governance, actuarial expertise, insurance companies.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	VI
إهداء	VI
الملخص	VI
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول والأشكال	VI
قائمة المختصرات	VI
مقدمة	أ - ط
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة شركات التأمين	
تمهيد	02
المبحث الأول: حوكمة شركات التأمين (المفاهيم، الأهداف و المرتكزات)	03
المطلب الأول: مفهوم حوكمة شركات التأمين	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة شركات التأمين	05
المطلب الثالث: مرتكزات حوكمة شركات التأمين	08
المبحث الثاني: مبادئ حوكمة شركات التأمين	10
المطلب الأول: مبادئ حوكمة شركات التأمين لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	10
المطلب الثاني: مبادئ حوكمة شركات التأمين للرابطة الدولية لمشرفي التأمين	16
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في الجزائر	21
المبحث الثالث: نماذج وآليات حوكمة شركات التأمين	22
المطلب الأول: نماذج حوكمة شركات التأمين	22
المطلب الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين	27
المطلب الثالث: الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين	31
خلاصة	34
الفصل الثاني: الوظيفة الإكتوارية في شركات التأمين	
تمهيد	36
المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين	37
المطلب الأول: مفهوم التأمين	37
المطلب الثاني: أنواع التأمين	40
المطلب الثالث: مبادئ عقد التأمين وخصائصه	42

المبحث الثاني: الإطار النظري للخبرة الإكتوارية	45
المطلب الأول: مفهوم الخبير الإكتواري	45
المطلب الثاني: دور الخبير الإكتواري	49
المطلب الثالث: علاقة الخبير الإكتواري بالأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة	52
المبحث الثالث: المعايير المهنية للخبرة الإكتوارية	56
المطلب الأول: المعايير المهنية العامة (الشخصية) للخبرة الإكتوارية	56
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني	62
المطلب الثالث: معايير التواصل	64
خلاصة	68
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدورتطبيق الحوكمة على الخبرة الإكتوارية	
تمهيد	70
المبحث الأول: الإطار المؤسساتي والقانونى لحوكمة شركات التأمين في الجزائر	71
المطلب الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر	71
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لحوكمة شركات التأمين	76
المطلب الثالث: الإطار القانوني لحوكمة شركات التامين	79
المبحث الثاني: بناء الإستبيان وعرض وتحليل معلومات الدراسة	80
المطلب الأول: وصف الدراسة الميدانية	80
المطلب الثاني: بناء الإستبيان وإختبار درجة الصدق و الثبات	83
المطلب الثالث: عرض وتحليل متغيرات الدراسة وخصائص وسمات عينة الدراسة	86
المبحث الثالث:أثر تطبيق الحوكمة على مهام الخبير الإكتواري	94
المطلب الأول: **:نموذج مبادئ الحوكمة – مهام الخبير الإكتواري**	94
المطلب الثاني: تقدير وإختبار نموذج مبادئ الحوكمة – مهنة الخبير الإكتواري	96
المطلب الثالث: إختبار معنوية النموذج وإختبار فرضية الدراسة الميدانية	97
خلاصة	98
خاتمة	104-100
قائمة المراجع	113 -106
قائمة الملاحق	125 - 115

فهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العناصر الأساسية للتفريق بين نماذج الحوكمة	24
02	إنتاج سوق التأمين للفترة 2017-2021، الوحدة مليار دج	74
03	تعويضات سوق التأمين للفترة 2017-2021، الوحدة مليار دج	75
04	توزيع أفراد عينة الدراسة	81
05	مقياس ليكارت الخماسي	84
06	توزيع معامل Alpha croubach	85
07	عرض معلومات عينة الدراسة	86
08	نتائج عينة الدراسة للمبدأ الأول : إطار الحوكمة	88
09	نتائج عينة الدراسة للمبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة	89
10	نتائج عينة الدراسة للمبدأ الثالث: إدارة المخاطر	90
11	نتائج عينة الدراسة للمبدأ الرابع: الشفافية والإفصاح	91
12	نتائج عينة الدراسة المتعلقة بمهام الخبير الإكتواري	93
13	تقدير وإختبار نموذج $(Yi) = f(Govi)$	96
14	إختبار ANOVA تطبيق مبادئ الحوكمة – مهنة الخبير الإكتواري	97

2. فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ركائز حوكمة الشركات	09
02	إنتاج سوق التأمين للفترة 2017-2021 الوحدة مليار دج	75
03	تعويضات سوق التأمين للفترة 2017-2021 الوحدة مليار دج	76
04	توزيع أفراد عينة الدراسة	81
05	الإتجاه العام لنموذج الدراسة	95

1. قائمة المختصرات

اللغة العربية	اللغة الأجنبية	الاختصار
منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	Organisation pour la coopération et le développement économique	(OCDE)
الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين	International Association of Insurance Supervisors	(IAIS)
الجمعية الدولية للإكتواريين الإستشاريين	International Society of Consulting Actuaries	(ISCA)
معهد وكلية الخبراء الإكتواريين	Institute and Faculty of Actuaries	(IFA)
الرابطة الإكتوارية لأوروبا	Actuarial Association of Europe	(AAE)
الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين	Union Algérienne DE Réassurance	(UAR)
المجلس الوطني للتأمينات	Conseil National des Assurances	(CNA)
لجنة الإشراف على التأمينات	Comité de contrôle des assurances	(CSA)

مقدمة

في ظل التغيرات المتسارعة التي شهدها العالم نتيجة إفرازات العولمة، وتحرر الملكية عن الإدارة والتي صاحبها توسع كبير لشركات التأمين في النشاط والحجم، وتنوع الخدمات المقدمة وكذا الصيغ المقترحة لتطبيقها في الحياة العملية، برزت أهمية شركات التأمين كمؤسسات مهمة لتحمل المخاطر، وتوفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات في وجه التحديات المتزايدة. ومع توسع شركات التأمين وتنوع خدماتها أصبح لها دور أكبر في تعزيز الإستقرار المالي وتمكين الأفراد والمؤسسات من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم بثقة وأمان.

في هذا السياق تُعتبر الخبرة الإكتوارية عنصراً أساسياً في نجاح شركات التأمين، حيث تعتمد هذه الأخيرة بشكل كبير على البيانات والتحليلات الإكتوارية لتحديد السياسات المناسبة وتحسين إدارة المخاطر و تقليل تعرضها للخسائر المالية بشكل فعال، مما يسهم في تعزيز الثقة في صناعة التأمين وتحقيق إستقرار مالي للمؤمن له، كما يعتبر هذا المجال جزءاً حيوياً من عمليات التأمين، لأن تقديم الخدمات التأمينية مرتبط بالقدرة على فهم وتقدير المخاطر بشكل دقيق، فأي مشاكل أو عوائق تواجه شركات التأمين يتعين الرجوع بشأنها إلى الخبير الإكتواري وإستطلاع رأيه، حيث يقوم بالدراسة والمشاركة فى إعداد وثائق التأمين الجديدة وتسعيرها وحساب الإحتياطيات، وتقييم إلتزامات شركات التأمين عن الوثائق التى أصدرتها.

في هذا السياق أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن الخبرة الإكتوارية لشركات التأمين تعتمد بشكل كبير على آليات و مبادئ الحوكمة المعتمدة من طرف هذه الشركات فوجود إطار حوكمي قوي بمفهومه الجديد يعني الأداء الناجح لشركات التأمين والإدارة الرشيدة للمخاطر المختلفة، ووضع إستراتجية لأعمال تلك الشركات من فريق واحد ومتابعتها ومراقبة نتائجها بإستمرار، الأمر الذي يسمح بتبديد قلق الأطراف ذات العلاقة وبعث الثقة في نفوسهم وبالتالي تمثل الحوكمة السليمة الأساس الذي يتيح للخبراء الإكتواريين العمل بكفاءة وتوجيه الشركة نحو تحقيق أهدافها بشكل فعال.

بناءً على ذلك، فإن العلاقة بين الحوكمة والخبرة الإكتوارية هي علاقة تكاملية فالحوكمة في شركات التأمين تعني وضع إطار مؤسسي يضمن الشفافية، والمساءلة، والتوجيه الإستراتيجي الصحيح. ومن خلال هذا الإطار، يتم توجيه الجهود نحو تطوير وتنفيذ الخبرة الإكتوارية لتحليل المخاطر وتقديم الحلول التأمينية

الملائمة للعملاء، مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسة على فهم وتقدير المخاطر بدقة وتقديم الحلول التأمينية الملائمة.

1. الإشكالية :

على ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة التي تحاول الطالبة معالجتها من خلال هذه المذكرة يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو دور التطبيق الجيد للحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في شركات التأمين؟

2. الأسئلة الفرعية

ينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الحوكمة وما هي آلياتها ونماذجها؟، وماذا نقصد بمبادئ الحوكمة في مؤسسات التأمين؟
2. ما هي وظيفة الخبرة الإكتوارية وأهميتها، وما هي المعايير المهنية التي يعتمد عليها الخبراء الإكتواريين في أداء مهامهم؟
3. ما مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التأمين على تحسين مهنة الخبير الإكتواري؟

3. فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة الفرعية نفترض الآتي:

الفرضية الأولى: يتباين تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين حسب خصوصية بيئة الأعمال لكل دولة، ولا يوجد نظام أو نموذج بعينه يمكن تطبيقه في كافة الدول على كافة الشركات.

الفرضية الثانية: يؤدي التطبيق الفعال والمحكم للخبرة الإكتوارية إلى تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الأمن المالي في شركات التأمين.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد للحوكمة في شركات التأمين وبين تحسين مهنة الخبير الإكتواري.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحوكمة في الشركات التأمين، والتي من خلالها يتم تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتحرك داخله العمل، وتوجيه القرارات والممارسات بشكل شفاف ومسؤول، هذا من جهة ومن جهة أخرى أهمية الخبرة الإكتوارية التي تعتبر أداة حاسمة في تحليل المخاطر وتقديم الحلول التأمينية الفعّالة التي تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لشركات التأمين و تحقيق التميز في الصناعة التأمينة .

4. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على أهم مبادئ الحوكمة في شركات التأمين ؛
- الوقوف على واقع المهنة الإكتوارية في شركات التأمين ؛
- إبراز أثر حوكمة شركات التأمين على تحسين مهنة الخبير الإكتواري ؛
- إيجاد العلاقة بين حوكمة شركات التأمين و تحسين مهنة الخبير الإكتواري.

5. مبررات الدراسة

تعود مبررات الدراسة إلى إعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها:

- الإهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لإرتباطه بمجال تخصصي في الإقتصاد النقدي البنكي ؛
- الأهمية البالغة التي تحوز عليها الخبرة الإكتوارية كمهنة تساهم في تحقيق الإستدامة في صناعة التأمين ؛
- الدور الفعال والمهم للحوكمة بالنسبة لجميع الأطراف ذات الصلة ؛
- نقص البحوث والدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع –على مستوى المكتبة الجزائرية– والرَّغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع.

6. المنهج المستخدم

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري، ومن أجل معالجة مشكلة البحث، فإن الطالبة إعتمدت على المناهج العلمية التالية:

أ. **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال الدراسة النظرية لحوكمة شركات التأمين والتطرق للخبرة الإكتوارية في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي تم إعتماد المنهج الوصفي في وصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية معتمدين في ذلك على أسلوب الإستبيان الموزع على مجموعة من الشركات، ثم معاجلة البيانات المتحصل عليها بإستخدام برنامج SPSS، كأداة لتبويب وتحليل المعلومات، وتقدير نموذج الدراسة وإختبارها.

ب. **المنهج الإستقرائي** : وذلك بهدف دراسة وإستقراء البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وتحليلها إنطلاقا من العموميات وصولا إلى الجزئيات، للإستفادة منها في معالجة مشكلتة وفرضياته.

ج. **المنهج الإستنباطي:** وذلك بهدف تحليل وإستخراج النتائج وإثبات الفرضيات أو نفيها وإستنتاج مختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الطالبة وفي حدود ما توفر لديها من مراجع حول موضوع البحث، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب الموضوع من زوايا مختلفة وهي كالتالي:

أ. **دراسة ساعد بن فرحات (2011)**، بعنوان: **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين**، ورقة بحثية ضمن فعاليات ندوة حول" مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية" المنظمة بجامعة سطيف يومي 25-26 أفريل 2011 عرض الباحث من خلالها أهم آليات ومبادئ الحوكمة التي تخص شركات التأمين والمتفق عليها دوليا وقد خلصت الدراسة إلى إقتراح آليات ومبادئ الحوكمة التي تتوافق ومتطلبات خصوصية شركات التأمين والتي قدمتها مختلف الهيئات الدولية القائمة على قطاع التأمين، حيث قدم الباحث خمس مبادئ أساسية لحوكمة شركات التأمين وهي: تفعيل دور مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية المراجعة الخارجية، الإفصاح والشفافية، المساءلة.

ب. **دراسة بوجنان خالدية (2015)** ، بعنوان : **طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية بإستخدام التقنيات الإكتوارية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث" LMD" في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، هدفت الدراسة إلى إعطاء نظرة عامة حول التأمين العام والتأمين على الحياة خصوصا بإعتباره حديث الظهور، وتناولت مراحل تطور

التأمين في الجزائر بمختلف أنواعه، وتشخيص المشكلات التي تواجه شركات التأمين في الجزائر، بالإظافة إلى تبيان أهمية التقنيات الإكتوارية في شركات التأمين.

وخلصت الدراسة إلى أن شركات التأمين تعتمد على الدراسات الإكتوارية و تقوم بمراقبتها دوريا نظرا للتغيرات التي تطرأ على أفراد المجتمع، كما توصلت إلى أهمية و دور الدراسات الإكتوارية في تحديد الأقساط و تقييم المخاطر التي تحدث في فترات غير معلومة و كيفية الوقاية من هذه المخاطر بما يضمن الوصول إلى نقطة التوازن المالي لشركات التأمين.

ج. مقال بغداد أحمد ضويفي حمزة (2021) ، بعنوان :**دور الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين– دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التأمين**– مقال في مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد3، هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة الخبير الإكتواري بالحوكمة من خلال توزيع إستبانة على عينة من شركات التأمين وإجراء عدة إختبارات عليها. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد ميثاق للحوكمة في شركات التأمين عينة الدراسة بحيث يتم ممارسة الحوكمة بشكل ضمني من خلال اللوائح والتعليمات والقوانين المنظمة لعمل شركات التأمين، كما توصلت الدراسة إلى أن عمل الخبير الإكتواري يعتبر من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة، وأن هناك علاقة قوية بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين محل الدراسة.

د. دراسة يحياوي فاطيمة (2021) ، بعنوان : **دور الخبير الإكتواري في نشاط التأمين دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعه محمد بوضياف المسيلة، هدفت الدراسة إلى تحديد الأطراف الفاعلة في قطاع التأمين وتحديد موقع الخبير الإكتواري فيها بالإضافة إلى تقييم أداء قطاع التأمين في الدول محل الدراسة، من خلال دراسة ترتيبهم العالمي وفقا للمؤشرات المختلفة، والوقوف على واقع المهنة الإكتوارية على الصعيد العالمي وعلى مستوى الدول المعنية وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر ومصر تعانيان من التأخر في هذا القطاع خاصة على المستوى الإقليمي والدولي على عكس الكثير من الدول الإفريقية والعربية التي تسعى

إلى تطويرها. فالجزائر لم يكن لديها خبراء إكتواريين وفقا للمفهوم العالمي لا جزائرين ولا حتى أجانب.

هـ. دراسة Fatih Kayhan (2022)، بعنوان:

An Overview of Actuarial Profession in Insurance Industry: The Case of Turkey.

وهي مقالة في مجلة (JOURNAL EMI)، تناولت هذه الدراسة نظرة عامة على المهنة الإكتوارية في قطاع التأمين: حالة تركيا، حيث هدفت إلى التعريف بمهنة الخبير الإكتواري مع الإشارة بشكل خاص إلى واقع صناعة التأمين في الدولة. وخلصت الدراسة إلى أن المؤلفات المتعلقة بهذه المهنة نادرة إلى حد ما في تركيا، إلا أن المهنة في حد ذاتها أصبحت أكثر جاذبية وأهمية خاصة مع نمو النشاط الإقتصادي والأعمال في تركيا وتزايد مخاطر المعاملات المالية، كما توصلت الدراسة إلى تحسن نشاط التأمين على الحياة والتأمين على المعاشات التقاعدية الخاصة وإرتفاع عدد المؤمن عليهم بشكل ملحوظ منذ عام 2000، وتزايدت الأصول الخاضعة للخبرة الإكتوارية.

من خلال البحث والإطلاع الذي قمنا به حول الدراسات السابقة، وحسب علم الطالبة، لا توجد دراسة جزائرية على هذا المستوى قامت بوصف وتحليل العلاقة الإحصائية بين تطبيق الحوكمة وتحسين مهنة الخبير الإكتواري، من خلال دراسة ميدانية شملت مجموعة من شركات التأمين بالإضافة إلى أساتذة جامعيين متخصصين، وعليه فقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، في قياس أثر تطبيق الحوكمة على تحسين مهنة الخبير الإكتواري من جهة ومن جهة أخرى قامت الدراسة بتحليل الآليات الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة شركات التأمين، وفق الإطار القانوني والرقابي الذي يشمل كافة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تظبط هذا المجال.

8. حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الشكل الآتي:

الحدود الموضوعية: إقتصرت هذه الدراسة على تناول أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة شركات التأمين، في تحسين وتعزيز مهنة الخبير الإكتواري، وتبيان الأثر والعلاقة بين الخبرة الإكتوارية والحوكمة في شركات التأمين .

الحدود المكانية: إقتصرت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين في ولاية المدية بالإضافة إلى عينة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في هذا المجال .

الحدود الزمانية: قمنا بالتطرق إلى الإطار النظري لمتغيري الدراسة بالإضافة الى التطرق لأهم الشركات الناشطة في الجزائر وهيئات الإشراف والرقابة وفق المرسوم 95-07 والقانون 06-04، وصولا إلى تحليل إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، وأخيرا توزيع إستبانة في سنة 2024 خلال شهر أفريل تقيس أثر الحوكمة على تحسين و تعزيز مهنة الخبير الإكتواري.

9. صعوبات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم مصادفة مجموعة من الصعوبات أهمها:

- النقص الكبير في المراجع التي تناولت الموضوع خصوصاً المتعلقة بالمتغير المستقل المتمثل في الخبير الاكتواري ؛
- صعوبة ضبط المصطلحات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؛
- ضيق الوقت المخصص لإعداد المذكرة؛
- عدم تجاوب بعض أفراد العينة مع الإستبانة.

10. هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث وإختبار الفرضيات وتحقيقا لأهدافها وعلى ضوء حدودها تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول، الإطار النظري لحوكمة شركات التأمين: في هذا الفصل تم تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة، بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها، كما تم التطرق لأهم الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بالشكل الذي يلائم ظروف الشركات والبيئة التي تعمل فيها، وفي الأخير تم سرد مختلف الممارسات الدولية للحوكمة التي تعرف بنماذج حوكمة الشركات.

الفصل الثاني، الوظيفة الإكتوارية في شركات التأمين: في هذا الفصل تم دراسة الإطار النظري للخبرة الإكتوارية ، مفهومها، أهدافها وخصائصها ، بالإضافة إلى علاقة الخبير الإكتواري بالأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة وفي الأخير تم التطرق إلى المعايير المهنية للخبرة الإكتوارية التي يعتمد عليها الخبراء الإكتواريين في أداء مهامهم.

الفصل الثالث، دراسة ميدانية لدور تطبيق الحوكمة على الخبرة الإكتوارية: في هذا الفصل تناولنا نشأة وتطور التأمين في الجزائر وأهم شركات التأمين الناشطة في الإقتصاد، إضافة إلى التعرف على هيئات الإشراف والرقابة التي وردت في القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07، كما تناول بعض إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، وتم التواصل مع عدة شركات تأمين وأساتذة في التخصص، لتوزيع إستبانة تهدف إلى معرفة مدى تطبيق الحوكمة في شركات التأمين وأثرها على تحسين مهنة الخبير الإكتواري، وفي الأخير تم عرض وتحليل للنتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول
الإطار النظري لحوكمة شركات التأمين

تمهيد

تمثل الحوكمة الركيزة الأساسية لإزدهار الأعمال بأي شركة، حيث تسهم في بناء بيئة عمل مستقرة ومواتية، وتعزز فرص تحقيق الأهداف الإستراتيجية وخلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. وتحدد حوكمة الشركات في الأساس كيفية وضع أهداف الشركة وتحقيقها وطرق تقييم المخاطر ورصدها، وكيفية تحسين الإجراءات الداخلية.

حيث تنبع حوكمة الشركات من الدور الذي تقوم به كل الجهات الموكلة إليها عمليات الإدارة والإشراف والرقابة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات يتم إستخدامها لتنفيذ هذا المفهوم في التطبيق العملي لتحقيق أهداف الشركة ، وعلى المستوى التطبيقي يدور موضوع حوكمة الشركات من أجل تنظيم العلاقات وتحديد الأدوار بين مجلس الإدارة والملاك والإدارة التنفيذية للشركة مع مراعاة أصحاب المصالح في جو من الشفافية والإفصاح بما يؤدي إلى الإستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المرجوة.

في هذا السياق ومع التوسع الكبير لشركات التأمين في النشاط والحجم، وتنوع الخدمات المقدمة يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع التأمين أكثر أهمية من القطاعات الأخرى نظرا لإحتواء شركات التأمين على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في الشركات الأخرى، حيث أصبح هذا المفهوم أكثر من الضروري في شركات التأمين لما لهذه الأخيرة من عمليات مالية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات في الشركات الأخرى.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: حوكمة شركات التأمين (المفاهيم، الأهداف و المرتكزات)؛

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة شركات التأمين ؛

المبحث الثالث: نماذج وآليات حوكمة شركات التأمين ؛

المبحث الأول: حوكمة شركات التأمين (المفاهيم، الأهداف و المرتكزات)

إهتم العديد من الباحثين في مجال الإدارة والمنظمات المتخصصة في مجال التأمين بمفهوم حوكمة شركات التأمين، بإعتباره أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وبين الملاك وتعد من أهم العمليات الضرورية لضمان إستمرارية الشركات في تقديم خدمات التأمين بشكل فعال ومستدام، وحماية المستهلكين وتعزيز الثقة وتعزيز المسؤولية والشفافية والنزاهة في سوق التأمين.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة شركات التأمين

تشير كلمة (Corporate Governance) باللغة الإنجليزية إلى العديد من المصطلحات مثل "توجيه الشركات" ،" حاكمية الشركات "،"الإجراءات الحاكمة أو المتحكمة في الشركة" "الشركات الرشيدة " ، "الإدارة الرشيدة "، "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" ... إلي غير ذلك[1]. أما الحوكمة كمصطلح إقتصادي فقد تطرق الكثير من الباحثين و المنظمات الإقليمية والدولية إلى هذا المفهوم و تأكيد مزاياه والحث على تطبيقه.

الفرع الأول : تعريف حوكمة الشركات

لا يوجد هناك إتفاق موحد حول تعريف حوكمة الشركات؛ حيث تعددت التعريفات بتعدد وجهات النظر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين أو المنظمات، وذلك نظرا لتدخل مجموعة من المزايا الإقتصادية، المالية، الإجتماعية والأخلاقية وكذلك إرتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف المتعاقدة للشركة كالإدارة، المساهمين، وذوي المصالح...إلخ.

وتعود أول دراسة تطرقت إلى تعريف الحوكمة هو تقرير cadbury الموضوع من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان (الأبعاد المالية لحوكمة الشركات) في

1 عبيد بن سعيد المطيري ، **تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد العاشر العدد الثالث، السعودية ، 2003، ص :283.

سنة 1992، حيث عرف مصطلح الحوكمة على أنها: " نظام بمقتضاه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها[1]".

1. تعريف منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية(OCDE) : الحوكمة عبارة عن هيكل يتضمن توزيع مناسب للمسؤوليات الإشرافية والإدارية، تنص وتحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات ومؤهلات الأشخاص الذين لديهم مسؤوليات، ويحمي حقوق المساهمين (أو حاملي وثائق التأمين على الأعضاء) ومصالح حاملي وثائق التأمين.[2]

2. تعريف الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS): "هو مصطلح يشير إلى الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة والإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والإستقلالية والمساءلة والمسؤولية الإجتماعية والعدل والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل المتعلقة بشركة التأمين بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية".[3]

3. تعريف البنك المركزي الأردني لحوكمة شركات التأمين : هي النظام الذي يوجه وتدار به شركة التأمين وتكون الغاية منه تحديد الأهداف المؤسسية للشركة وتحقيقها وإدارة عمليات شركة التأمين بشكل آمن وحماية مصالح المؤمن لهم والمستفدين وسلامة قطاع التأمين والإلتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين وإلتزام شركة التأمين بالتشريعات النافذة وسياستها الداخلية. [4]

1 charbel salloum,**la gouvernance des entreprises libanaises en situation de detresse financiere**. these de doctorat ,universite paul cezanne - aux marseille ,sciences de gestion , paris,2002,p :28

[2] Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Guidelines on Insurer Governance 2017 Editio ,on line (https://www.oecd.org/finance/insurance/48071279.pd),(15/02/2024), p:11

[3]International association of insurance supervisors**, insurance core principales, standards, guidance & assessment methodology**, 2003, principales 9, p28.

[4] البنك المركزي الأردني ،**التعليمات الخاصة بشركات التأمين**، مجلس إدارة البنك المركزي، الأردن ،2022 ، ص 02.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة شركات التأمين

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: [1]

- الإنضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ؛
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ؛
- الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل ؛
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ؛
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع أطراف المصلحة في الشركة ؛
- العدالة: أي يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة ؛
- المسؤولية الإجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف حوكمة شركات التأمين

لحوكمة شركات التأمين أهمية كبرى في تعزيز الثقة في سوق التأمين، وتعد من أهم العمليات الضرورية لسير عمل شركات التأمين بشكل قانوني وإقتصادي سليم، كما تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ، تشمل معظمها ضبط وتنظيم نشاط شركات التأمين وضمان إستمراريتها في تقديم خدمات التأمين بشكل فعال ومستدام.

الفرع الأول : أهمية حوكمة شركات التأمين

تعاظمت أهمية حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة وأصبحت من الضروريات اللازمة لضمان سير عمل الشركات ونزاهتها وتعزيز الرفاهية والتنمية للشعوب، ويمكن

[1] عبد الرزاق بن زاوي، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة 07-06 ماي ،2012 ص 07.

حصرها في النقاط التالية:[1]

- محاربة الفساد الداخلي للشركات والقضاء عليه وعدم السماح بعودته للشركات مرة أخرى؛
- تحقيق السلامة والصحة مع عدم وجود أخطاء عمدية أو إنحراف متعمد أو غير متعمد مع منع إستقرار هذا الخطأ ؛
- تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والإستقامة لكافة العاملين في الشركات بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من العاملين بها ؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بإستخدام نظام وقائي يمنع حدوثها وبالتالي يجنِّب الشركات التكاليف والأعباء ؛
- تحقيق الإستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصةً فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي ؛
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، حيث أنّهم على درجة مناسبة من الإستقلالية وغير خاضعين لأي ضغط من مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة ؛
- إستقرار الأسواق المالية من خلال إضفاء الشفافية والنزاهة وبالتالي تخفيض المخاطر التي تواجه الإقتصاد ككل ؛
- إمكانية التوسع في النشاط من خلال الحصول على التمويل ؛

---

[1] أُنظر إلى:

- ديالا جميل الرزي، مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الإقتصادية والمالية وحاجتها للأنظمة والقوانين: دراسة حالة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص:37.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الحوكمة والإصلاح المالي و الإداري، جمهورية مصر العربية القاهرة، 2009، ص:175.
- هيئة السوق المالي، حوكمة الشركات،متاح على (www .cma.org.sa)، (2024/04/1) ،المملكة العربية السعودية،2020، ص:05 بتصرف.

- الحصول على عوائد متأتية من الإستثمارات والقضاء على تضارب المصالح داخل الشركة ؛
- إتّخاذ القرارات من قبل المساهمين وحماية الإستثمارات والمساهمة في خلق بيئة سليمة تضمن تحسين الأداء بالشركة وتحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة شركات التأمين

تكمن الأهداف الرئيسية من وضع مبادئ للحوكمة في شركات التأمين فيما يلي [1]:

- تعزيز التطوير والتنفيذ والإشراف الفعال على السياسات التي تحدد وتدعم أهداف شركة التأمين بوضوح ؛
- تحديد أدوار ومسؤوليات الأشخاص المسؤولين عن الإدارة والإشراف على شركة التأمين من خلال توضيح من يملك الواجبات والصلاحيات القانونية للتصرف نيابة عن شركة التأمين وتحت أي ظروف ؛
- وضع المتطلبات المتعلقة بكيفية إتخاذ القرارات والإجراءات بما في ذلك توثيق القرارات الهامة أو المادية، إلى جانب مبرراتها المنطقية ؛
- توفير ممارسات سليمة للأجور، والتي تعزز مواءمة سياسات الأجور مع المصالح طويلة الأجل لشركات التأمين لتجنب الإفراط في المخاطرة ؛
- التواصل مع هيئات الإشراف عند الإقتضاء، في الأمور المتعلقة بالإدارة والإشراف على شركة التأمين ؛
- إتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة عدم الإمتثال أو ضعف الرقابة أو الضوابط أو الإدارة ؛

[1] International Association of Insurance Supervisors,Insurance **Core Principles and Common Framework for the Supervision of Internationally Active Insurance Groups**, Available on (https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/191115-IAIS-ICPs-and-ComFrame-adopted-in-November-2019.pdf) (15/03/2024) Edition 2019,p:50

- وضع إطار فعال للحوكمة يمكّن شركة التأمين من أن تكون مرنة وشفافة و سريعة الإستجابة للتطورات التي تؤثر على عملياتها، من خلال إتخاذ القرارات في الوقت المناسب ؛

- دعم إطار حوكمة الشركات و تعزيز قدرة الفاعلين الرئيسيين المسؤولين عن الحوكمة في شركة التأمين(مجلس الإدارة والإدارة العليا) في الوظائف الرقابية لإدارة أعمال شركة التأمين بشكل سليم وحكيم ؛

- تمكين شركة التأمين من إنشاء هيكل تنظيمي شفاف يدعم الأهداف والعمليات الإستراتيجية لشركة التأمين.

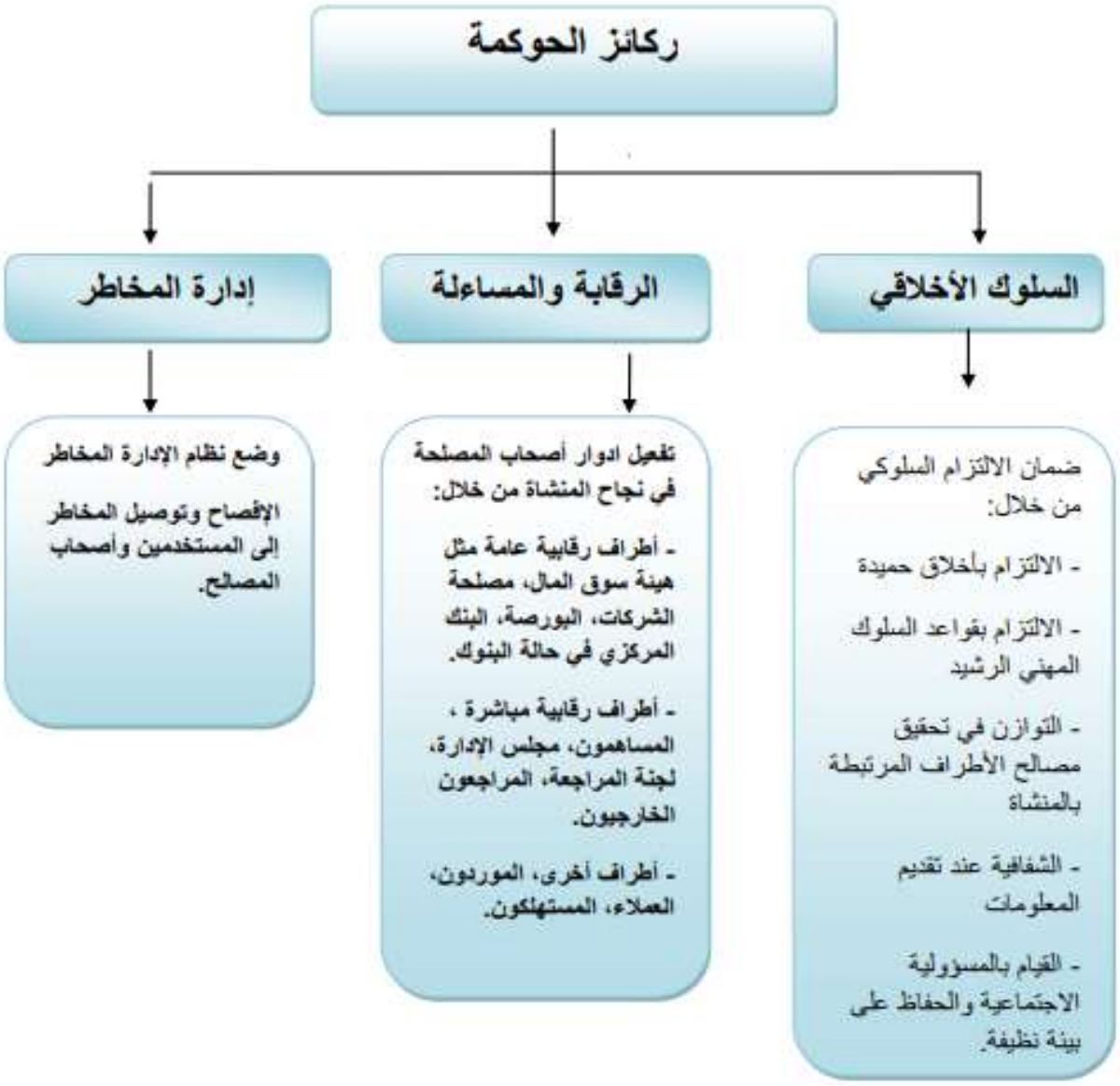
المطلب الثالث : مرتكزات حوكمة شركات التأمين

ترتكز حوكمة الشركات على ما يلي: [1]

- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة ، و الشفافية عند عرض المعلومات المالية ؛
- الرقابة و المساءلة : من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح من مواطنين ومساهمين للإشراف والرقابة على أعمال الشركة ؛
- إدارة المخاطر : أي وضع نظام لإدارة المخاطر والتركيز على الخصائص المذكورة سابقا.

[1] مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة، مصر، 2015، ص46.

الشكل(01-01): ركائز حوكمة الشركات



المصدر : رياض زلاسي ، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجيستير علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012 ، ص 06.

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة شركات التأمين

قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام نوجز هذه المبادئ كما يلي :[1]

المطلب الأول: مبادئ حوكمة شركات التأمين لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

توفر المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن حوكمة شركات التأمين إرشادات، وتعمل كنقطة مرجعية لشركات التأمين والسلطات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، فيما يتعلق بنظام الحوكمة وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

الفرع الأول:المبدأ الأول هيكل الحوكمة

ينبغي أن يشتمل هيكل الحوكمة على توزيع مناسب للمسؤوليات الإشرافية والإدارية، وأن ينص ويحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات ومؤهلات الأشخاص الذين يتحملون المسؤوليات ويحمي حقوق المساهمين ومصالح حملة وثائق التأمين. ويتكون هيكل الحوكمة من:

1. **مجلس الإدارة** : في إطار حوكمة شركات التأمين يكلف مجلس الإدارة بمجموعة من المهام و المسؤوليات كما يلي[2]:

أ. **المهام الرئيسية لمجلس الإدارة:** يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من المهام تتمثل فيما يلي:

[1] Organization for Economic Cooperation and Development, **OECD GUIDELINES ON INSURER GOVERNANCE** , Available on: (https://www.oecd.org/finance /insurance /48071279.pdf) (15/03/2024) Edition 2017,pp:11

[2] Organization for Economic Cooperation and Development,**op.cit** ,p:13

- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة التصرف على أساس مطلع وحسن نية مع إجراءات العناية الواجبة، وبما يحقق مصلحة شركة التأمين ؛
- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يأخذوا في الإعتبار مصالح حاملي وثائق التأمين(حاملي عقد أو بوليصة التأمين) (policyholders) في عملية صنع القرار ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين حسب الإقتضاء ؛
- ينبغي على مجلس الإدارة تحديد الأدوار والمسؤوليات المتوقعة من مجلس الإدارة وأعضائه وكذلك العلاقة بين مجلس الإدارة مع كبار المديرين التنفيذيين والإدارة ؛
- ينبغي على مجلس الإدارة الإشراف على أنشطة أعمال التأمين وتطوير المنتجات وما يتصل بها من ضمانات وتسعير وإستراتيجيات إعادة التأمين وإحتياجات المخصصات؛
- ينبغي على مجلس الإدارة الإشراف على إنشاء نظام شامل لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتأكد من فعاليته وسلامته ونزاهته بشكل عام ؛
- ينبغي على مجلس الإدارة إختيار المديرين التنفيذيين الرئيسيين على أساس مناسب وملائم ووضع خطة ناجحة ومحددة بشكل جيد، مع الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وأهداف شركة التأمين.

ب. مسؤوليات مجلس الإدارة: تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يلي[1]:

- تحديد الإتجاه العام و الإشراف على شؤون شركة التأمين والتأكد من أنها تلبي أهدافها الإستراتيجية و تتم إدارتها بكفاءة وحكمة، ويجب على مجلس الإدارة وضع السياسات المناسبة ونظام الحوكمة الفعال لتحقيق هذه الأهداف ؛
- ضبط "الأسلوب الصحيح على مستوى القمة"(tone at the top) من خلال تجسيد وتعزيز ثقافة المخاطر المناسبة وبيئة رقابة أخلاقية سليمة، ومن خلال القيادة بالقدوة.
- الإشراف على تنفيذ سياسات المجلس وقراراته من قبل الإدارة ؛

[1]Organization for Economic Cooperation and Development, **Recommendation of the Council on OECD Legal Instruments Guidelines on Insurer Governance**, available on : (https://legalinstruments .oecd.org/public /doc /102/102.en.pdf),(15/03/2024),2024, p 08

- التأكد من أن لديه إمكانية الوصول إلى المعلومات الدقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب، و يمكنه الوصول إلى الأشخاص المعنيين داخل الشركة، ويجب على مجلس الإدارة التأكد من إنشاء نظام متكامل للمعلومات وإعداد التقارير على مستوى الشركة.
- فهم مسؤولياتهم وتخصيص الوقت والطاقة الكافية للوفاء بها.

2. **المديرين التنفيذيين الرئيسيين:** في إطار حوكمة شركات التأمين يناط بالمديرين التنفيذيين الرئيسيين مجموعة من المهام والمسؤوليات كما يلي[1]:

أ. **المهام الرئيسية للمديرين التنفيذيين الرئيسيين:** يقوم المديرين التنفيذيين الرئيسيين بمجموعة من المهام تتمثل فيما يلي:

- ينبغي على المديرين التنفيذيين الرئيسيين التصرف على أساس مستنير، وبحسن نية مع بذل العناية الواجبة وبما يحقق مصلحة المؤمن ؛
- ينبغي على المديرين التنفيذيين الرئيسيين أن يأخذوا في الإعتبار مصالح حاملي وثائق التأمين في عملية صنع القرار ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين، كما قد يحدده مجلس الإدارة.

ب. **مسؤوليات المديرين التنفيذيين الرئيسيين** : تتمثل مسؤوليات المديرين التنفيذيين الرئيسيين في النقاط التالية:

- تحديد "الأسلوب المناسب في القمة" مع مجلس الإدارة، من خلال دعم تطوير وتنفيذ ثقافة المخاطر المناسبة وبيئة الرقابة في جميع أقسام شركة التأمين، ومن خلال تعزيز المعايير العالية للأخلاقيات والسلوك التجاري والإلتزام بها ؛
- التوصية وتنفيذ إستراتيجيات مجلس الإدارة والسياسات والقرارات وإدارة العمليات اليومية لشركة التأمين بكفاءة ؛

[1] Organization for Economic Cooperation and Development, **Oecd Guidelines On Insurer Governance**, **op.cit** , p :15

- تحديد ومراقبة المخاطر الرئيسية التي تواجه شركة التأمين، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها أو السيطرة عليها أو التخفيف منها ؛
- التأكد من تنفيذ إطار فعال لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والتأكد من الإلتزام بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها ؛
- تطوير وإدارة نظام شامل وموجه تشغيلياً لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والتأكد من فعاليته وسلامته ونزاهته كجزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات ؛
- إرساء ممارسات حوكمة داخلية سليمة وهياكل تنظيمية داخلية فعالة ؛
- إنشاء المهام الرقابية والتأكد من فعاليتها وإستقلاليتها، وإيصال أهميتها إلى جميع أقسام شركة التأمين ؛
- إنشاء أنظمة تعويض مناسبة وهياكل تحفيزية لتعزيز السلوك الحكيم المتوافق مع المصالح طويلة المدى لشركة التأمين، والسلوك العادل تجاه المستهلكين وحاملي وثائق التأمين ؛
- تعزيز الإدارة الفعالة للموارد البشرية، بما في ذلك سياسات وأنشطة التوظيف والتدريب والتخطيط الناجح ؛
- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وإعداد التقارير على مستوى الشركة، ومراقبة تحقيق الأهداف والإستراتيجيات والسياسات والخطط المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

الفرع الثاني: المبدأ الثاني آليات الحوكمة الداخلية

يجب أن يكون لدى شركات التأمين آليات مناسبة للرقابة والحوافز، وهياكل تنظيمية داخلية تشجع على إتخاذ قرارات داخلية سليمة وحكيمة ،وتعزز كفاءة وشفافية العمليات وذلك من خلال :[1]

- يجب أن يكون لدى شركة التأمين نظام قوي وشامل ومتكامل لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية يقوم بما يلي:
  - تنفيذ إطار أو إستراتيجية إدارة المخاطر ؛
  - تنفيذ إطار الرقابة الداخلية ؛
  - يأخذ في الإعتبار المخاطر الناشئة عن ترتيبات التعويضات وهياكل الحوافز ؛
  - يضمن التواصل الفعال والإبلاغ عن المخاطر في جميع أنحاء الشركة ؛
- ينبغي دمج نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بشكل جيد في نظام الحوكمة الشامل لشركة التأمين ؛
- ينبغي إنشاء وظائف الرقابة داخل شركة التأمين لتنفيذ و ضمان الإلتزام بسياسات مجلس الإدارة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية وإعداد التقارير المالية والإمتثال، والتوصية بالتحسينات عند الضرورة ؛
- يجب أن تتضمن وظائف الرقابة هذه وظيفة إدارة المخاطر و الوظيفة الإكتوارية و وظيفة الإمتثال و وظيفة المراجعة الداخلية ؛
- ينبغي إنشاء إتصالات فعالة وإعداد التقارير بين جميع الأشخاص المشاركين في إدارة شركة التأمين، ومع المسؤولين عن الإشراف عليها، و ينبغي أن يشمل إعداد التقارير إنشاء وتحليل ونقل المعلومات الملائمة والدقيقة في الوقت المناسب وآليات التصعيد المناسبة ؛

[1]Organization for Economic Cooperation and Development, **OECD Guidelines For Insurers' Governance Recommendation Of The Council**,(https://www.fasecolda.com/cms/wp-content/uploads/2019/08/oecd-guidelines-for-insurersgovernance.pdf),(16/03/2024), 2015p09

- ينبغي إنشاء آليات مناسبة داخل شركة التأمين حتى يتمكن الموظفون (بما في ذلك المديرين التنفيذيين الرئيسيين والإدارة) وهيئاتهم التمثيلية (إن وجدت)، وأصحاب المصلحة الخارجيين من لفت إنتباه مجلس الإدارة و السلطة العامة المختصة إلى الأمور المتعلقة بالإجراءات والسلوكيات غير المناسبة، وتحديد وتخفيف المخاطر.

الفرع الثالث :المبدأ الثالث حماية أصحاب المصلحة

يجب أن يضمن إطار حوكمة شركات التأمين الحماية المناسبة لمصالح وحقوق أصحاب المصلحة (بما في ذلك حاملي وثائق التأمين والموظفين والدائنين والمشرفين والمستهلكين) من خلال مايلي [1]:

- ينبغي أن تتاح الفرصة للأعضاء وحاملي وثائق التأمين للمشاركة بنشاط في إدارة شركة التأمين ؛
- ينبغي أن تتاح الفرصة للأعضاء وحاملي عقد التأمين (policyholders) أو ممثليهم للمشاركة بفعالية والتصويت في الإجتماعات العامة وإبلاغهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم هذه الإجتماعات ؛
- يجب على مجلس الإدارة إحترام حقوق حاملي وثائق التأمين المشاركين وإيلاء أهمية كبيرة لمصالحهم في عملية صنع القرار ؛
- يجب أن يكون حاملوا وثائق التأمين المشاركون قادرين على ممارسة حقوقهم في الحوكمة و المرتبطة بعقدهم بشكل فعال، والحصول على المعلومات اللازمة لممارسة هذه الحقوق ؛
- يجب على شركات التأمين الكشف بدقة و وضوح عن المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب من أجل إعطاء أصحاب المصلحة وخاصة المساهمين (أو حاملي وثائق التأمين) رؤية مناسبة لإستراتيجيتهم وأهدافهم، وأنشطة الأعمال، والحوكمة، وهيكل

[1] Organization for Economic Cooperation and Development, Oecd Guidelines On Insurer Governance, **op.cit**,p:32

الملكية، والتعويضات، والأداء، ووضعهم المالي، وتسهيل فهم المخاطر التي يتعرضون لها ؛

- عندما يتم تفويض تمثيل الموظفين في مجلس الإدارة، يجب وضع آليات لتسهيل الوصول إلى المعلومات لممثلي الموظفين، بحيث يتم ممارسة هذا التمثيل بفعالية ويساهم على أفضل وجه في تعزيز مهارات مجلس الإدارة والمعلومات والإستقلالية ؛
- يجب على شركات التأمين إنشاء سياسات وإجراءات عادلة وفعالة وشفافة للتعامل مع الشكاوي وحل النزاعات، وفي حالة عدم حلها يجب تحديد طرق بديلة للإنتصاف لحاملي وثائق التأمين.

المطلب الثاني : مبادئ حوكمة شركات التأمين للرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS)

أصدرت الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) مجموعة من المبادئ الأساسية بشأن حوكمة شركات التأمين، تتناول هذه المبادئ متطلبات الحوكمة داخل شركات التأمين والأساليب المستخدمة من قبل هيئات الإشراف لغرض الإمتثال لجميع معايير حوكمة الشركات المعمول بها ، وتمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

الفرع الأول : إطار حوكمة الشركات

يسعى إطار حوكمة الشركات للإعتراف بحقوق جميع الأطراف المعنية وحمايتها ويتضمن الإنضباط المؤسسي والشفافية والإستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدالة والمسؤولية الإجتماعية، والإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بشركة التأمين، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وترتيبات الحوكمة بالإضافة إلى الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيم، كما يحدد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وذلك من خلال :[1]

[1] International Association of Insurance Supervisors (IAIS) ,**Insurance Core Principles and Common Framework for the Supervision of Internationally Active Insurance Groups**, Available on :https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/191115-IAIS-ICPs-and-ComFrame-adopted-in-November-2019.pdf, (20/03/2023),2019,p50

1. **مسؤوليات مجلس الإدارة** : تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في النقاط التالية:

- وضع السياسة العامة للشركة و ينبغي التأكد بأن السياسة قد تم تنفيذها وأنه تمت مراقبة الإلتزام بها، وبالمثل يجب أن يكون المجلس ؛
- التأكد من الإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها،و يجب أن تكون مسؤوليات الإدارة العليا متوافقة مع القواعد المتعلقة بهيكل الإدارة المعمول به ؛
- عندما يتم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شخص واحد ينبغي على السلطة الإشرافية التأكد من وجود الضوابط المناسبة لضمان أن الإدارة التنفيذية مسؤولة بشكل كافٍ أمام مجلس الإدارة ؛
- وضع السياسات والإستراتيجيات ووسائل تحقيقها وإجراءات المراقبة وتقييم التقدم المحرز نحوها، بحيث تتم مراجعة الإلتزام بالسياسات والإستراتيجيات بشكل منتظم على الأقل مرة في السنة ؛
- التأكد بأن شركة التأمين منظمة بطريقة تعزز الإدارة الفعالة والحكيمة للمؤسسة وإشراف مجلس الإدارة على تلك الإدارة ؛
- لدى مجلس الإدارة وظائف مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بمراقبة المخاطر المتعلقة بالأعمال التي يتم القيام بها، و يقوم مجلس الإدارة بمتابعة مهام التدقيق والوظائف الإكتوارية والضوابط الداخلية والتوازنات المعمول بها ؛
- يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولياته ويحدد عمليات إتخاذ القرار، وعليه تضع شركة التأمين تقسيمًا للمسؤوليات يضمن توازن القوى والسلطة، بحيث لا يتمتع أي فرد بسلطات غير مقيدة في إتخاذ القرار ؛
- يضع معايير سلوك العمل والسلوك الأخلاقي للمديرين والإدارة العليا وغيرهم من الموظفين لتعاملاتهم ؛

- تعيين وإقالة الإدارة العليا، ويضع سياسة المكافآت التي يتم مراجعتها بشكل دوري هذه السياسة متاحة للسلطة الإشرافية ؛
- يتواصل مع السلطة الإشرافية كما هو مطلوب ويجتمع مع السلطة الإشرافية عند الطلب؛
- يضع السياسات التي تعالج تضارب المصالح والمعاملة العادلة للعملاء وتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة، ويراجع هذه السياسات بإنتظام .

2. **مسؤوليات الإدارة العليا:** تتمثل مسؤوليات الإدارة العليا في النقاط التالية:

- الإشراف على عمليات شركة التأمين وتقديم التوجيه لها على أساس يومي، مع مراعاة الأهداف والسياسات والتشريعات التي يحددها مجلس الإدارة ؛
- تقديم توصيات لمجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها بشأن الأهداف والإستراتيجية وخطط العمل والسياسات الرئيسية التي تحكم عمل شركة التأمين ؛
- تزويد مجلس الإدارة بمعلومات شاملة وذات صلة وفي الوقت المناسب تمكنه من مراجعة أهداف العمل وإستراتيجية وسياسات العمل ومحاسبة الإدارة العليا عن أدائها.

الفرع الثاني : تقييم ملاءمة المالكين المهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمدققين والخبراء الإكتواريين

في إطار حوكمة شركات التأمين ينبغي التقييم الأولي والمستمر للملاك المهمين في شركة التأمين، والموظفين الرئيسيين مثل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمدققين والخبراء الإكتواريين. في حالة الملاك المهمين يتم تقييم سلامتهم المالية بحيث تقع المسؤولية الرئيسية لتقييم مدى ملائة وملاءمة الموظفين الرئيسيين على عاتق شركات التأمين نفسها.

كما ينبغي أن تتأكد السلطة الإشرافية من أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمدققين والخبراء الإكتواريين يتمتعون بمستوى الكفاءة لأدوارهم و أن لديهم القدرة والنزاهة المناسبة للقيام بأعمال التأمين، مع الأخذ في الإعتبار تضارب المصالح المحتمل.وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط ينبغي أن تمنع السلطة الإشرافية تعيين الموظفين الرئيسيين بما في ذلك المدققين والخبراء الإكتواريين لشركات التأمين الذين لا يلتزمون بالمتطلبات المناسبة والسليمة[1].

الفرع الثالث : الرقابة الداخلية

تقوم السلطة الإشرافية في إطار حوكمة شركات التأمين بمراجعة الرقابة الداخلية والتحقق من مدى ملاءمتها لطبيعة وحجم الأعمال وتتطلب تعزيز هذه الرقابة عند الضرورة؛وتجدر الإشارة مجلس الإدارة هو المسؤول في نهاية المطاف عن إنشاء والحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية.

يتضمن إطار الرقابة الداخلية داخل شركة التأمين ترتيبات لتفويض السلطة والمسؤولية، والفصل بين الواجبات. و تعد وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والوظائف الإكتوارية جزءًا من إطار عمل الرقابة الداخلية، ويجب إختبار مدى الإلتزام بالرقابة الداخلية أيضًا فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المعمول بها.

ويكون الغرض من الرقابة الداخلية هو التحقق مما يلي[2]:

- التأكد من إدارة أعمال شركة التأمين بطريقة حكيمة وفقًا للسياسات والإستراتيجيات التي وضعها مجلس الإدارة ؛
- التأكد من توفر السجلات المحاسبية وغيرها من المعلومات وأن تكون كاملة ودقيقة ويمكن التحقق منها وفي الوقت المناسب ؛

[1] Association Internationale Des Contrôleurs D'assurance,**Principes De Base, Normes, Orientations Et Methodologie D'evaluation Pour Le Secteur Des Assurances**,disponible sur:https :// www .iaisweb .org/uploads/2022/01/Insurance_Core_Principles__French.pdf.pdf,(21/03/2023)2011,p :43

[2] International Association of Insurance Supervisors (IAIS) , **op.cit**,p:74

- التأكد من أن الإدارة قادرة على تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة مخاطر الأعمال والإحتفاظ برأس مال كافٍ لهذه المخاطر .

الفرع الرابع : تقييم المخاطر وإدارتها

في إطار حوكمة شركات التأمين ينبغي تحديد وفهم و إدارة المخاطر الكبيرة التي تواجهها شركات التأمين، مما يحد من تعرض شركة التأمين للمخاطر على أساس مستمر وفي هذا السياق يلعب المشرفون دورًا حاسمًا في عملية إدارة المخاطر من خلال مراجعة عمليات المراقبة والضوابط التي تمارسها شركة التأمين. وتقوم السلطة الإشرافية بوضع اللوائح والشروط الإحترازية لإحتواء هذه المخاطر، وبينما تضع هيئات الإشراف مثل هذه المتطلبات بهدف ضمان الممارسات المحسنة من قبل شركات التأمين، فإن المسؤولية النهائية عن تطوير أفضل الممارسات و التشغيل السليم لشركة التأمين يجب أن تقع دائمًا على عاتق مجلس الإدارة وفي هذا الإطار ينبغي مايلي :[1]

- تطلب السلطة الإشرافية وتتحقق من أن شركات التأمين لديها سياسات وأنظمة شاملة لإدارة المخاطر قادرة على تحديد مخاطرها وقياسها وتقييمها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها بسرعة ؛
- تتناسب سياسات إدارة المخاطر وأنظمة التحكم في المخاطر مع تعقيد وحجم وطبيعة أعمال شركة التأمين. تقوم شركة التأمين بوضع مستوى تحمل مناسب أو حد للمخاطر بالنسبة لمصادر المخاطر المادية ؛
- يقوم نظام إدارة المخاطر بمراقبة جميع المخاطر المادية ؛
- تقوم شركات التأمين بمراجعة بيئة السوق التي تعمل فيها بشكل منتظم، وإستخلاص النتائج المناسبة فيما يتعلق بالمخاطر التي تشكلها وإتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة الآثار السلبية للبيئة على أعمال شركة التأمين ؛

[1] Association Internationale Des Contrôleurs D'assurance, **op.cit**,p:74

- تقوم شركات التأمين الكبرى بإنشاء وظيفة لإدارة المخاطر ولجنة لإدارة المخاطر.

الفرع الخامس: المعلومات والإفصاح والشفافية اتجاه السوق

في إطار حوكمة شركات التأمين تطلب السلطة الإشرافية من شركات التأمين الكشف عن المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب من أجل إعطاء أصحاب المصلحة رؤية واضحة لأنشطتهم التجارية ومركزهم المالي وتسهيل فهم المخاطر التي يتعرضون لها.
بحيث يتعين على شركات التأمين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوضعها المالي والمخاطر التي تتعرض لها. وعلى وجه التحديد ينبغي أن تكون المعلومات التي يتم الكشف عنها[1]:

- ذات صلة بالقرارات التي يتخذها المشاركون في السوق ؛
- في الوقت المناسب بحيث تكون متاحة وحديثة في وقت إتخاذ تلك القرارات ؛
- يمكن الوصول إليها دون نفقات أو تأخير لا لزوم له من قبل المشاركين في السوق ؛
- شاملة وذات مغزى لتمكين المشاركين في السوق من تكوين رؤية شاملة عن شركة التأمين ؛
- يمكن الإعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات ؛
- قابلة للمقارنة بين شركات التأمين المختلفة .

وتقوم السلطة الإشرافية بمراقبة المعلومات التي تفصح عنها شركات التأمين وتتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الإلتزام بمتطلبات الإفصاح.

المطلب الثالث : المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في الجزائر

إدراكا لأهمية الحوكمة أصدرت الجزائر ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة –بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الذي يحتوي على مجموعة من المعايير التي تظبط الحوكمة في المؤسسات، والذي عرف بأنه "عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العلمية الكفيلة في آن واحد لضمان إستدامة وتنافسية المؤسسة" من خلال:

- التعريف بحقوق و واجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة ؛
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المرتبطة بذلك .

[1] International Association of Insurance Supervisors (IAIS),**OP.cit**,p : 327

وهو موجه لجميع أنواع الأشكال القانونية للمؤسسة، و بصفة خاصة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والمؤسسات المساهمة في البورصة و تلك التي تتهيأ لذلك. تغطي معايير الحوكمة العلاقات التي تربط بين الأطراف الفاعلة الداخلية للمؤسسة و الأطراف الفاعلة الخارجية من جهة أخرى .

وتهدف مبادئ الحوكمة إلى تحسين إحترام قواعد الإنصاف والشفافية والمسؤولية والتعبئة التي نشرحها كما يلي[1]:

1. **الإنصاف** : توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة، وكذا الإمتيازات والإلتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة.
2. **الشفافية** : أي أن الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع.
3. **المسؤولية** : مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة.
4. **التعبئة** : كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارسه، من خلال المسؤوليات المنوطة به.

المبحث الثالث: نماذج وآليات حوكمة شركات التأمين

تختلف نماذج الحوكمة بإختلاف طبيعة البلدان التي تطبقها، و يختلف كل بلد من حيث الظروف الإقتصادية، التشريعية، السياسية، الإجتماعية والثقافية، كما أن هناك العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق مفهوم الحوكمة بالشكل الذي يلائم ظروف المؤسسات، بيئة العمل الخاصة بها، ونظام الحوكمة المطبق داخل البلد.

المطلب الأول: نماذج حوكمة شركات التأمين

سنتطرق من خلال مفهوم الحوكمة إلى تعريف نموذج الحوكمة وأهم خصائص التفرقة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات، وأهم نماذج الممارسة الدولية للحوكمة .

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،**ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر** ، الجزائر ، 2009، ص:27.

الفرع الأول : مفهوم نموذج حوكمة الشركات (التعريف ، الخصائص)

نموذج الحوكمة عبارة عن تطبيقات، وصف وتمثيل لوضعية الحوكمة الموجودة في بلد ما، بما يمكّننا من التعرف على مختلف العناصر المكونة للإطار الفكري للحوكمة، فهو يتكون من مجموعة من المتغيرات والعلاقات ويصف التأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر وكذلك النتائج المتوصل إليها في بيئة أعمال معينة.[1]

و يوجد نوعين شائعين لنظم الحوكمة في الشركات، أحدهما يسمى النظام الداخلي (inside system) والآخر يسمى النظام الخارجي (system outsider) ، حيث يحتوي كل نظام على مميزات خاصة تؤدي إلى إختلاف التعامل مع مشاكل حوكمة الشركات وفقا لنظام الملكية [2] وتجدر الإشارة أن هذه النماذج هي عامة ليست خاصة بشركات التأمين فقط وإنما تنطبق على كل الشركات مهما كان نوعها ونشاطها.

في هذا السياق أشارت العديد من الدراسات إلى أنه يوجد خمس خصائص أساسية للتفرقة بين النّماذج المختلفة لتطبيق مفهوم الحوكمة وهى[3]:

- درجة التركز في ملكية المؤسسات ؛
- مدى توافر الحماية القانونية للمستثمرين ؛
- السوق كأحد آليات الرقابة على المؤسسات ؛
- كفاءة مجلس الإدارة ؛
- تطور أسواق رأس المال.

ويمكن تلخيص العناصر الأساسية للتفريق بين نماذج الحوكمة فيما يلي:

---

[1] عمر علي عبد الصمد ، **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية –دراسة نظرية تطبيقية – أطروحة دكتوراه غير منشورة** ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ،2012–2013 ، ص : 37

[2] بوشامي عبد القادر ، سريدي أحمد ،**نماذج حوكمة الشركات في العالم دراسة تجارب دولية** ، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة ، المجلد 07، العدد 02 ، 2022،ص 593.

[3] حمادي نبيل ،عمر علي عبد الصمد ، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة لـ و م أ و فرنسا** ،ملتقى دولي أليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة،جامعة ورقلة ، يومي 25–26 نوفمبر 2013 ، ص830.

الجدول (01-01): العناصر الأساسية للتفريق بين نماذج الحوكمة

النموذج	النموذج الخارجي	النموذج الداخلي
هدف الشركة	تحقيق أكبر قدر من الأرباح بالشكل الذي يساعد على تعظيم ثروة الملاك.	تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح مثل الموظفين، المقرضين، وحملة الأسهم.
الفئة ذات التأثير في الشركة	حملة الأسهم	حملة الأسهم أصحاب المصالح (موظفين، بنوك... الخ).
مجلس إدارة الشركات	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركة.	يعتمد هذا النموذج على مجلسين للإدارة. 1 –المجلس الإشرافي: ويتكون من ممثلين لحملة الأسهم والموظفين. 2 –مجلس الإدارة المسؤول عن الرقابة
وجود السوق الكفء للرقابة على الشركات	آلية نشطة حيث تمتاز أسواق رأس المال بالكفاءة، بالإضافة إلى وجود قوانين و تشريعات تسهل من إستخدام هذه الآلية.	آلية غير نشطة حيث هناك العديد من القوانين التي تحد من عمليات السيطرة، وإن كان هناك بعض الكتاب الذين أشاروا إلى حدوث تطورات عديدة في هذا النموذج، حيث أصبحت عمليات السيطرة مسموح بها.
وجود تركز في الملكية	يختص هذا النموذج بوجود تشتت في ملكية شركات الأعمال. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة يمنع القانون تجاوز نسبة ملكية المستثمر الفرد عن حد معين.	يتميز هذا النموذج بوجود نسبة تركز كبيرة للملكية حيث تصل نسبة تركز الملكية في يد أكبر خمس مساهمين إلى 80% ، يأتي على رأسهم كل من البنوك، والمستثمر المؤسسي وقد يحدث أن يكون مستثمر فرد يملك أكثر من 50% من أسهم الشركة.
مكافأة الإدارة التنفيذية	ترتبط مكافأة الإدارة العليا بشكل أساسي بالأداء ومقدار النجاح المحقق.	لا يعتمد هذا النموذج على ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء.

المصدر: عمر علي عبد الصمد ، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية –دراسة نظرية تطبيقية – أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ،2012-2013 ، ص 41.

الفرع الثاني : أنواع نماذج حوكمة الشركات

تتباين ممارسات الحوكمة فيما بين الشركات و تختلف تبعا للظروف، وبشكل عام فيما بين الدول نتيجة لإختلاف الأنظمة الإقتصادية الإجتماعية والسياسية. تتمثل الممارسة الدولية للحوكمة في نموذجين أساسين هما النموذج الخارجي والنموذج الداخلي أو كما يسمى أيضا نمودج أصحاب المصلحة.

1. النموذج الخارجي للحوكمة :

يسمى كذلك نموذج المساهم (Shareholder) أو النموذج المفتوح يطبق هذا النموذج في العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أستراليا، نيوزلندا، كندا، جنوب أفريقيا، وبعض بلدان الكومنولث.

يتميز هذا النموذج بتشتت هيكل الملكية بين عدد كبير من صغار حملة الأسهم، الفصل بين الملكية والإدارة، التركيز على الأسواق المالية فيما يتعلق بالتمويل والرقابة.[1] ويرتكز هذا النموذج على فرضية ضرورة حماية مصالح وإهتمامات حملة الأسهم كونهم من يزود الشركة بإحتياجاتها المالية ويتحملون مخاطر أكثر من غيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين[2]؛ ويعتمد هذا النموذج على عدة آليات أهمها[3]:

- الدور العقابي للأسواق (سوق الإندماج العدواني وسوق العمل ، سوق الأوراق المالية... الخ) ؛
- الحماية القانونية القوية للمستثمرين من خلال تطبيق قواعد القانون العام ؛
- خطط مكافأة الإدارة المرتبطة بالأداء، مما يقرب مصالح كل من الملاك والمديرين ؛
- قوة مجلس الإدارة في الرقابة على المديرين التنفيذيين.

1 Berglof Gustafsson , Williamson,**capital structure as a mechanism of control: a comparison of financial systems, The Firm as a Nexus of Treaties** ,sage,2009,p 255.

2 Institute of directors(IOD) **.The Handbook of International Corporate governance :A definitive guide,** kogan Ltd ,London,2009,p:43.

3 محمد عبده محمد مصطفى،**تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء دراسة تطبيقية** ،جامعة عين شمس، مصر،2006، ص ص 333-334.

أ- **مزايا وعيوب النموذج الخارجي:** للنموذج الخارجي عدة مزايا وعيوب نوجزها فيما يلي [1]:

- **المزايا** :توجد العديد من المزايا لهذا النموذج نذكر منها:
  - التهديد المستمر للمديرين ؛
  - كفاءة تخصيص الموارد ؛
  - إحترام إستقلالية الوكلاء الإقتصاديين.
- **العيوب** : وجهت عدت إنتقادات لهذا النموذج من بينها:
  - التركيز على المدى القصير ؛
  - تكلفة الرقابة والرصد ؛
  - الدور العلاجي.

2.النموذج الداخلي للحوكمة :

يسمى أيضا نموذج أصحاب المصلحة(Stakeholder) والنموذج الموجه بكبار المساهمين، النموذج المغلق " يتميز هذا النموذج بكبار الملاك وتركز هيكل الملكية وملكية العائلات، ويوجد في الدول الجرمانية مثل ألمانيا؛ حيث البنوك والعاملين ملاك مؤثرين وفي اليابان حيث البنوك ملاك يلعبون دور النواة في مجموعات شركات متكاملة مع بعضها البعض أفقيا ورأسيا"[2].

ب- **مزايا وعيوب النموذج الداخلي للحوكمة :** للنموذج الخارجي عدة مزايا وعيوب نوجزها فيما يلي :

- **المزايا:** يتميز نموذج الحوكمة الداخلي عموما بكون الداخليين يملكون السلطة وإمكانية التأثير على توجيه نشاط الشركة بإعتبارهم مالكي أغلبية الحصص فيها، إضافة للحافز في مراقبة أداء إدارة الشركة لكونهم الأكثر تأثيرا و تأثرا بأعمال الإدارة سلبا أو إجابا لما

1 Lahlou Cherif. **gouvernance des entreprise actionnariat et performances**, revue economie & management , universite de tlemcen, numéro 7 ,alger, 2008, ,pp : 12-13

2محمد عبده محمد مصطفى،**مرجع سابق** 2006،ص334 .

يملكونه من حصص تفوق ملكية أقرانهم، الأمر الذي يقلل من إحتمالات سوء الإدارة ووقوع حالات الغش و الإحتيال فيها إذا ما طبقت قواعد الرقابة بصورة صحيحة. كما أن كبر حجم ملكية الداخليين بالنسبة لملكية الشركة ككل تجعلهم يملون إلى تأييدد القرارات التي تعزز نشاط الشركة على الأمد البعيد، مما يساعد على بناء الإئتمان والسمعة التجارية الجيدة ، على عكس القرارات التي تهدف للحصول على أرباح كبيرة وسريعة في الأجل القصير و التي غالبا ما تكون غير مدروسة بشكل صحيح.

- **العيوب:** أهم العيوب في نظام الداخليين والتي من شأنها التأثيرعلى نشاط الشركة ، هي أن أصحاب الملكية الكبيرة في الشركة أو المسيطرين عليها، إن لم يكونوا أنفسهم المديرين فيها فإنهم غالبا ما يختارون مديرين مناسبين لتحقيق أهدافهم ويكونوا خاضعين لسيطرتهم، وبالتالي فإنهم يستخدمون سلطتهم للتأثير في قرارات الإدارة وتحقيق مصالحهم الخاصة ، ولو كان ذلك على حساب الشركة وصغار الملاك فيها[1].

المطلب الثاني : الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين

هي كل الإجراءات والأساليب الخارجية التي تسمح هذه الآليات بخلق التوازن بين السلطة والرقابة على إدارة الشركة، وتساعد على تماثل المعلومات بين أطراف الوكالة ،وتتكون من العناصر التالية :

الفرع الأول : الأسواق التنافسية

تلعب الأسواق دورا مهما في تفعيل مبادئ الحوكمة، من خلال دورها الرقابي والتحفيزي الذي يؤثر في سلوكيات وأداء الموظفين، وتحتوي على : سوق منتجات الشركة، سوق رأس المال سوق العمل.

1. **أسواق السلع والخدمات:** يلعب سوق السلع والخدمات التنافسي دورا كبيرا في زيادة الجهد المبذول من قبل المسيرين ، بوضع كل البدائل لتحقيق الأهداف المنتظرة

[1] بوشامي عبد القادر ، سريدي أحمد ، **مرجع سابق** ، ص594.

للمساهمين. وبعبارة أخرى سوق سلع وخدمات الشركة هو بمثابة آلية للحوكمة، بحيث يحفز الإدارة (المسيرون) لكي يكونوا متنافسين في ترشيد نفقات الإنتاج (الخدمات) الخاصة بهم لكسب ميزة تنافسية تمكنهم من تحقيق أقصى قدر من الأرباح للشركة[1].

2. **أسواق العمل:** تعمل أسواق العمل الديناميكية كآلية للحوكمة بحيث تتيح للشركة إمكانية تغيير الموظفين غير الفاعلين بسهولة، مما يشجع الشركات على دفع صحيح لقادتهم في وظائفهم بناء على أدائهم إما بالإحتفاظ أو بجذب موظفين (مسيرين) أفضل[2]،هذا ما يشعر الموظفين بنوع من القلق على أداءهم، بحيث يتولد لديهم نوع من التحفيز بوضع أنفسهم بشكل إيجابي في هذا السوق[3].
3. **سوق رأس المال:** تعمل السوق المالي كآلية للحوكمة، من أجل شفافية التسيير والإدارة وجعل القرارات والتصرفات تنعكس دائما على تنمية وتحسين عوائد وإيرادات الشركة وخلاف ذلك فإن سعر السهم يمكن أن يتأثر بهذه القرارات وينخفض بحدة، وعليه فإن مجلس الإدارة يمكن أن يتخذ إجراءات ضد الإدارة[4].

كذلك نجد تأثير الأسواق على الإدارة يكون من خلال العرض العام للشراء الذي هو بمثابة تحفيز سلبي للمديرين ، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن عمليات الإستحواذ هي تأديب لسلوكيات المدرين نتيجة تخوفهم من فقدان الوظيفة[5].

---

[1] ضويفي حمزة ، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ،ص 41.

2 Eugene F. Fama ,**agensy problemes and the theory of the firm** ,journal of political economy The Journal of Political Economy, Vol. 88, No. 2 ,2008,p 88.

[3] ضويفي حمزة ، **مرجع سابق** ،ص 41.

4 Nazik Fadil ,**Stratégie, gouvernance et performance des moyennes entreprises : quel est l'impact de la cotation en Bourse ?** , revue management et Avenir, n° 11,, 2002,p :150.

5 ضويفي حمزة ،**مرجع سابق** ، ص42.

الفرع الثاني : المراجعة الخارجية

تلعب المراجعة الخارجية دورا فعالا في إنجاح حوكمة الشركات حيث تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما تقضي على تماثل المعلومات الموجودة بالقوائم المالية من خلال ما تهدف إليه[1]:

- إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المعمول بها ؛
- إمداد إدارة الشركة بالمعلومات اللازمة عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور في هذا النظام ؛
- إمداد المستخدمين بالبيانات المالية وذلك لمساعدتهم على إتخاذ القرار.

الفرع الثالث : القوانين والتشريعات

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على العلاقات بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسين في عملية الحوكمة ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes- Act Oxly متطلبات جديدة على شركات المساهمة العامة تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية[2].

1 جربوع يوسف محمود،**أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات**،الطبعة الثالثة،مؤسسة الوراق،عمان، 2007، ص13.

[2] شويات محمود، **الحاكمية والفساد الإداري والمالي**، الطبعة الأولى ، دار عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ،2015 ،ص:391.

الفرع الرابع: الخبرة الإكتوارية

تعتبر الخبرة الإكتوارية من أهم الآليات لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التأمين نظرا إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، ونظرا إلى العلاقات المتشعبة التي قد تنشأ بين الخبير الإكتواري والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التأمين؛ بحيث يتم وضع الخبراء الإكتواريين بغرض تقييم الوضع المالي وتقييم الإلتزامات التقنية للشركة بالإضافة إلى دورهم الإستشاري حول إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالإعتماد على نتائج التقييم لإتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة، وفي المقابل يقوم مجلس الإدارة بتقييم أداء هؤلاء الخبراء عن طريق لجنة التدقيق أو بالاعتماد على خبراء إكتواريين مستقلين لتقييم أدائهم[1].

الفرع الخامس :هيئات الإشراف والرقابة

تعتبر هيئات الإشراف والرقابة من آليات الحوكمة الخارجية و هي أساسية للرقابة على مخاطر شركات التأمين وملاءتها المالية، وكذا حماية حقوق حملة الوثائق والمساهمين بإعتبارهم ملاك للأموال المستعملة في الأنشطة التقنية والإستثمارية التي تزاولها شركات التأمين، وكذلك لعدم قدرتهم على تقييم أداء شركة التأمين وأعمالها التقنية[2].

[1] شنافي كفية ، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)وشركة (AXA) للتأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 45 ،2015، ،ص 343.

[2] سنجاق الدين نور الدين، **مرجع سابق** ، ص :1261.

المطلب الثالث: الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين

هي كل الإجراءات والأساليب التي تضعها شركات التأمين من أجل خلق التوازن بين السلطة والرقابة على إدارة الشركة، وتساعد على تماثل المعلومات بين أطراف الوكالة وتتكون من العناصر التالية:

الفرع الأول : مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة من أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من خلال المسؤوليات المخولة له ،إذ يعتبر التخطيط و وضع إستراتجية الشركة والكشف المبكر عن المخاطر عن طريق الدور الرقابي الذي يمارسه من أهم مسؤولياته.[1]

في كثير من الأحيان ونتيجة لكثرة المسؤوليات التي يقوم بها ووفقا لما تتطلبه الحوكمة الرشيدة على مجلس الإدارة القيام بتفويض بعض المهام إلى اللجان التي يتم إنشاؤها على مستواه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز كفاءة مجلس الإدارة، ومن أهم هذه اللجان: لجنة التدقيق؛ لجنة المكافآت؛ لجنة التعيينات؛ لجنة مختصة بأخلاقيات الأعمال والإمتثال لها؛ لجنة الحوكمة ولجنة إدارة الأصول والخصوم[2].

الفرع الثاني : المراجعة الداخلية

تعتبر هذه الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت إهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت الكثير من المؤسسات المالية ومن بينها شركات التأمين، أنها هي المؤهلة للكشف المبكر عن الأخطاء والإنحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها[3].

---

[1] حمزة ضويفي، ،**مرجع سابق** ، ،ص 34.

[2] شنافي كفية ، **مرجع سابق** ،ص 344.

[3] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدية، 2009، ص 52.

كذلك إمتد دورها ليشمل أيضا التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقديم الإستشارات اللازمة لمجلس الإدارة ، الإدارة العليا، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في هذا الخصوص.[1]

وتتميز المراجعة الداخلية بالخصائص التالية[2]:

- وظيفة تقييم مستقلة: يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ؛
- وظيفة تأكيدية: يقوم المراجع الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ليتمكن من التعامل مع المخاطر بشكل مناسب ؛
- وظيفة موضوعية: أداء العمل دون تمييز مما يسمح للمراجع أن يوفر خدمات التأكد والإستشارة إلى الإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة ؛
- وظيفة إستشارية: من خلال تزويد إدارة الشركة بالإستشارات والإقتراحات المناسبة وفي الوقت المناسب.

الفرع الثالث : لجنة إدارة المخاطر

تعتبر لجنة إدارة المخاطر في شركة التأمين من أهم الوظائف التي يعتمد عليها مجلس الإدارة لوضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالشركة، وتتمثل مهام وأدوار إدارة المخاطر في إطار حوكمة شركات التأمين فيما يلي[3]:

- تكفل سلامة وظائف الرقابة في الشركة عن طريق تدعيمها بإجراءات رقابية أخرى ؛

---

[1] سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 9، جامعة غرداية، 2016، ص462.

[2] فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص62.

[3] بغداد أحمد ، **دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين– دراسة حالة** – أطروحة دكتوراه LMD، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تيسمسيلت 2021–2022، ص: 37.

- وجود نظام إدارة مخاطر فعال من شأنه أن يزود مجلس الإدارة بالتحليلات المتعلقة بأداء الشركة وإستعراض التقارير اللازمة لذلك ؛
- إعطاء نظرة شاملة حول الشركة وعن المخاطر التي تواجهها ؛
- تقديم المقترحات اللازمة للمسؤولين حول سبل وكيفية إدارة الشركة وفقا للإستراتيجيات الموضوعة ؛
- تقديم التقارير المفصلة لمجلس الإدارة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر والإجراءات التي يتعين إتخاذها لإدارتها ؛
- تقديم الإستشارة للمجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الأمور الإستراتيجية في الشركة كعمليات الإندماج أو الإستحواذ وكذلك المشاريع الكبرى والإستثمارات.

خلاصة

بعد التطرق إلى الإطار النظري لحوكمة شركات التأمين يمكن القول أن الحاجة الأصلية للحوكمة هي الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، كما أن المحور الذي يرتكز عليه نظام الحوكمة هو مجلس الإدارة من خلال الإشراف والمشاركة الإيجابية الفعالة في تحقيق أداء أفضل للحوكمة.

كما أن الحوكمة تقوم على مجموعة من الآليات، المبادئ، القوانين واللوائح التي تعمل على تنظيم نشاط الشركات وحمايتها من المخاطر المحيطة بها وضمان إستمراريتها وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة. وتجدر الإشارة أن إستخدام هذه الآليات و المبادئ يتوقف على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة الذي يصف خصائص البيئة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، القانونية والمؤسسية على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول المتشابهة.

فيما يتعلق بحوكمة شركات التأمين يعتبر الهدف الرئيسي للحوكمة في شركات التأمين هو حل مشكلة تضارب المصالح بغية تفعيل أداء الشركة وإعطاء صورة حقيقية عن وضعها المالي، لزيادة ثقة المستثمرين وخلق حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصالح الشركة.

هذا ما يضمن إستمرارية الشركات في تقديم خدمات التأمين بشكل فعال ومستدام وضمان حماية الزبائن وتعزيز الثقة في سوق التأمين، و إدارة المخاطر بشكل ملائم لضمان تلبية إلتزاماتها تجاه المؤمنين وتحقيق الإستدامة المالية، وكذلك توفير معلومات شفافة ووافية للمؤمنين والمستفيدين حول أدائها وحالتها المالية والتعامل بنزاهة مع جميع المعاملات.

الفصل الثاني
الوظيفة الإكتوارية في شركات التأمين

تمهيد

أصبح قطاع التأمين أحد المكونات الرئيسية والمهمة لإقتصاد أي دولة بإعتباره عاملا من عوامل النمو والتطور الإقتصادي ومؤشرا لمدى تطور إقتصاديات الدول المعاصرة ونظرا لأن هذا النوع من النشاط يتميز بمجموعة من الخصائص الفريدة تجعله يختلف عن بقية القطاعات، منها إنعكاس دورات الإنتاج ووجود مشاكل وصعوبات في عملية التسعير بالإضافة إلى أن الخدمات التأمينية لا يمكن تنميطها حيث أنها لا تكون بنفس الجوده في كل مرة يتم فيها تقديم الخدمة، كل هذه الخصائص تجعل نشاط التأمين يمتاز بحساسية بالغة ، مما يتطلب وجود جهات رقابية تسهر على سلامة وضمان حقوق المؤمن لهم.

لا يختلف إثنان على مدى أهميه الرقابه بالنسبه للتأمين، وحتى تنجح العملية الرقابيه فهي الأخرى بحاجة إلى خبراء متخصصين يضمنون نجاح التأمين وإستقراره يطلق عليهم إسم الخبراء الإكتواريون، هؤلاء الخبراء يلعبون دورا هاما في شركات التأمين من خلال تسعير منتجات التأمين و تقييم المخاطر المستقبلية ...إلخ، و التي تعد أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها قطاع التأمين و تضمن تطوره وإزدهاره. وعلى الرغم من أهميتها البالغة إلا أنها مازلت تمتاز بالغموض في الكثير من الدول العربية، وفي نفس الوقت تعتبر من أهم المهن المطلوبة والأعلى أجرا في الدول المتقدمة بسبب تأثيرها ليس فقط على شركات التأمين وإنما على الاقتصاد ككل.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول : الإطار النظري للتأمين ؛

المبحث الثاني : الإطار النظري للخبرة الإكتوارية ؛

المبحث الثالث : المعايير المهنية للخبرة الإكتوارية.

المبحث الأول : الإطار النظري للتأمين

التأمين هو نظام مالي يهدف إلى تحويل مخاطر محددة من شخص أو كيان إلى شركة التأمين، وذلك مقابل دفع مبلغ مالي معروف يُسمى "القسط" أو "الإشتراك" ويُعد التأمين وسيلة لتخفيف التبعات المالية للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه الفرد أو المؤسسة. وتعتمد فكرة التأمين على مبدأ تقاسم المخاطر، حيث يدفع الأفراد أو الشركات مبالغ صغيرة مقابل حماية ضد خسائر كبيرة محتملة.

المطلب الأول : مفهوم التأمين

أساس عملية التأمين تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر، حيث يشترك مجموعة من الأفراد أو الشركات في دفع مبالغ صغيرة تجمع في صندوق مشترك يستخدم لتعويض الأعضاء المؤمن عليهم في حالة حدوث خسائر، و للتأمين تعاريف و أنواع متعددة تبعًا للجهة التي ينظر منها.

الفرع الأول : تعريف التأمين

لا يوجد تعريف موحد وشامل للتأمين، وهذا نظرا لإختلاف أشكاله وتنوع الأركان والمبادئ والأسس التي يقوم عليها التأمين، لهذا تعددت التعاريف حسب عدة جوانب منها:

1. **التعريف اللغوي للتأمين:** "مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وله معاني عديدة منها إعطاء الأمان مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء وهو قول آمين أي استجب".[1]
2. **التعريف القانوني للتأمين:** عرف المشرع الجزائري بموجب المادة 02 من الأمر 95 – 7 التأمين كما يلي: " إن التأمين، في مفهوم المادة 619 من القانون المدني، عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي إشترط التأمين لصاحله مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالية أخرى في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى"[2].

---

[1] عزالدين فلاح، **التأمين "مبادئه وأنواعه"**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008، ص:06.

[2] الجمهورية الجزائرية الدميقراطية الشعبية، **الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات**، الجريدة الرسمية، رقم 13 ،08 مارس 1995 ،المادة 62.

3.التعريف الإقتصادي للتأمين: التأمين عملية بمقتضاها يحصل أحد الأطراف وهو المؤمن له(نظير دفع قسط) على تعهد لصاحله أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن بأن يدفع بمقتضى ذلك التعهد أداءً معينا عند تحقيق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها ،وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية معروفة[2]".

الفرع الثاني : عناصر التأمين

للتأمين عناصر وأسس هامة تُشكل أساس عملية التأمين تتمثل فيما يلي:

1. طرفي التعاقد: وهما:[3]

- **المؤمن:** شركة التأمين التي قبلت التأمين و تعهدت بالتعويض.
- **المؤمن له:** الشخص الذي قام بالتأمين على الشيء موضوع التأمين، و الذي سيحصل على تعويض من شركة التأمين في حال حدوث الخطر المؤمن ضده.

2. عقد التأمين: وهو عقد بين المؤمن و المؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض للمؤمن له من الأضرار و الخسائر المغطاة بموجب العقد و يكون هذا التعويض ماليا أو عينيا وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع أقساط التأمين.

---

[1] سالم رشدي سيد، التأمين **المبادئ والأسس و النظريات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، ،2015 ،ص:34.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين التجاري و الإجتماعي من الناحية النظرية و التطبيقية**، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ،2012،،ص08.

[3] انظر :

- مؤسسة النقد العربي السعودي، **مدخل إلى أساسيات التأمين**، المعهد المالي، الرياض، المملكة العربية السعودية 2016، ص 76- 80 .
- أسامة عزمي سالم، نوري موسى الشقيري، **إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن 2007 ص100 .
- عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين و المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر و التوزيع، الاردن، ،2015 ص31.

3. **وثيقة التأمين (بوليصة التأمين):** هو المستند الذي يبرهن على وجود عقد التأمين وتحتوي على بيانات كاملة .

4. **مبلغ التأمين:** و هو المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقيق الخطر المؤمن ضده، و يتناسب تناسبا طرديا مع قسط التأمين أي كلما إرتفع القسط كلما زاد مبلغ التأمين و العكس صحيح.

5. **مدة التأمين:** هي فترة سريان العقد والتي يتوقف عليها حساب القسط و يتناسب طردا معها، حيث كلما طالت المدة كلما زاد القسط والعكس صحيح، و لكن جرت العادة أن تبرم عقود التأمين لسنة واحدة .

6. **الخطر:** ويتمثّل في الحادث المستقبلي المجهول، حيث إذا ما تحقق وجب على المؤمِّن دفع تعويض مالي مقابل القسط الذي دفعه المؤمَّن له.

7. **قسط التأمين:** يعتبر القسط المقابل الذي يلتزم المؤمن له بدفعه من أجل تغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه، فهو عنصر جوهري في عقد التأمين لما له من أهمية كونه تعبير عن الخطر بقيمة مالية، و يتكون من:

- **القسط الصافي:** مقابل الخطر الذي يغطيه و تتوقف قيمته على درجة إحتمال وقوعه و جسامة ما يقع من خسارة.

- **علاوة القسط:** يسعى المؤمن دائما إلى تحقيق ربح و لذلك فإن علاوات القسط تحتوي على نفقات إكتتاب العقود ونفقات الإدارة و الضرائب بالإضافة إلى هامش الربح.

8. **المستفيد:** وهو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.

المطلب الثاني : أنواع التأمين

يوجد العديد من أنواع التأمين وذلك حسب الجهة أو الموضوع الذي يتعلق به، في هذا المطلب سنقوم بذكر الأنواع الشائعة للتأمين حسب معيار موضوع التأمين ومعيار الغرض من التأمين ومعيار طبيعة التعاقد .

الفرع الأول : التأمين حسب معيار موضوع التأمين

بناءً على موضوع التأمين ، يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين رئيسين كما يلي :

1.التأمين على الأشخاص: يغطي هذا النوع من التأمين الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له بذاته وتمس هذه الأخطار حياته، موته، الحوادث التي يتعرض لها، مرضه، عجزه زواجه، ميلاده، وإذا تحقق الخطر أو الحدث المؤمن منه إلتزم المؤمن بدفع التأمين بصرف النظر عن تحقق الأضرار، ولا يتقيد مبلغ التأمين بجسامة الضرر[1] ، فالمبدأ الرئيسي في التأمين على الأشخاص هو إنعدام الصفة التعويضية، ذلك أن عقد التأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض فهو بذلك يختلف عن عقد التأمين الأضرار.[2]

2.التأمين على الأضرار: يسعى التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤمن له مباشرة، وهو يخضع بكافة أنواعه إلى المبدأ التعويضي، وينقسم بدوره إلى قسمين:[3]

أ. **التأمين على الأشياء:** يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة، ويندرج تحت هذا: التأمين ضد

---

[1] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية**، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص55.

[2] عبد القادر العطير، **التأمين البري في التشريع، القواعد العامة والأحكام الخاصة بعقود التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات، التأمين على الحياة والتأمين من الحريق: دراسة مقارنة**، ط 11، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص68.

[3] عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص32، 33.

الحريق؛ التأمين ضد السرقة، التأمين ضد أضرار المياه والتأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.

ب. **التأمين على المسؤولية:** يهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي تترتب عن مسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي ألحقت بالغير، والذي يكون مسؤولا عنها قانونا، ويطلق على تأمينات المسؤولية تأمينات الدين أو الخصوم حيث لا يكون المتضرر طرفا في عقد التأمين، ويسعى هذا النوع إلى تحقيق الحماية الإجتماعية بفضل الضمان الذي يمنح للمؤمن.

الفرع الثاني : التأمين حسب معيار الغرض من التأمين

ينقسم التأمين بناءً على الغرض منه إلى تأمين خاص وتأمين إجتماعي كما يلي :[1]

1. **التأمين الخاص:** ويكون إختياري أي للشخص الحرية في أن يؤمن أو لا يؤمن كتأمينات الحياة.
2. **التأمين الإجتماعي:** يقوم هذا النوع من التأمين على أساس أهداف إجتماعية، وهذا من خلال حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها، لا قدرة لهم على تحملها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها وفي الغالب تقوم الهيئات بتنفيذها.

الفرع الثالث : التأمين حسب معيار طبيعة التعاقد

نقصد بطبيعة التعاقد بعنصري الإجبار والإختيار في التعاقد أي هل المؤمن مجبر أومخير في إجراء عقد التأمين وهنا نميز نوعين رئيسيين[2]:

1. **التأمين الإختياري** : يقوم التأمين هنا على أساس الإختيار بين كل من المؤمن والمؤمن له، ولا يوجد أي صورة من صور الإجبار على المؤمن لقبول الخطر، كما أن للمؤمن له

[1] طيباوي فطيمة، **قياس مستوى ثقافة التأمين لدى المستهلك الجزائري دراسة حالة عينة من المتعاملين مع شركات التأمين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص : مالية وبنوك، جامعة إبن خلدون تيارت،2020 2021، ص21.

[2] طيباوي فطيمة، مرجع سابق ، ص:21.

مطلق الحرية و الإرادة في الإقدام على العملية التأمينية مثل: تأمينات الحوادث الشخصية، تأمينات ضد الحريق...إلخ.

2. **التأمين الإجباري:** هي تأمينات ليست لإرادة الشخص دخل فيها، وليس له حرية في قبولها أو رفضها وغالبا ما تقوم الدولة بفرضها وهي التي تحدد شروطها ويكون هدفها عادة إجتماعي وليس بغرض تحقيق الربح ويكون غالبا قسط التأمين موحد بالنسبة للجميع في إطار تغطية خطر معين ويكون طبقا لنص تشريعي محدد لذلك.

المطلب الثالث: مبادىء عقد التأمين و خصائصه

يشترك عقد التأمين مع غيره من العقود في مجموعة من المبادئ و الخصائص، كما يختلف عن بعضها بما يتناسب مع طبيعته التي تميزه عن غيره، وفميا يلي اهم مبادئ وخصائصه عقد التأمين.

الفرع الأول: مبادىء عقد التأمين

عقد التأمين هو إتفاق يتم بين الطرفين، وهما المؤمن له (المؤمن عليه) والمؤمن (شركة التأمين)، وفيه يتم تحديد شروط وضوابط التأمين وإلتزامات كل طرف. ومن المبادئ الأساسية لعقد التأمين هي[1]:

1. **مبدأ حسن النية** : يلتزم المتعاقدين بالإدلاء بجميع البيانات التي في عقد التأمين، فيكون التصريح من طرف المؤمن له بكل ما لديه من معلومات و شروحات تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد و الإستثناءات.
2. **مبدأ المصلحة التأمينية:** يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له والمؤمن و ذلك بإستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن

[1] السنهوري عبد الرزاق أحمد، **الوسيط في شرح القانون المدني**، الجزء السابع، المجلد الثاني:عقد التأمين والمقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة، دار النهضة العربية،مصر ،2004، ص 1120 .

واضحا قابل للتضرر و الخسارة ، و هذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد.

3. **مبدأ التعويض:** يجب على المؤمن أن يفي بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة و قوع الخطر،و يتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض و يطبق هذا المبدأ في كافة عقود التأمين.
4. **مبدأ المشاركة:** حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد و لنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه.

الفرع الثاني : خصائص عقد التأمين

لدى عقد التأمين مجموعة من الخصائص العامة ومجموعة من الخصائص الخاصة التي تتناسب مع طبيعته ، نستعرضها فيما يلي[1]:

1. **ملزم للجانبين** : إن سبب إلتزام كل طرف في عقد التأمين هو إلتزام الطرف الآخر، وهذا يعني أن طرفي العقد يلتزم كل منهما في مواجهة الآخر على النحو الذي يلتزم فيه المؤمن بالضمان مقابل إلتزام المؤمن له بدفع القسط ،ويترتب على ذلك أن العلاقه فيما بين الطرفين تعاقدية تبادلية.
2. **عقد تعويض:** وهذه الحقيقة للعقد تعني أن كل طرف فيه يحصل على مقابل لما يعطي إذ يدفع المؤمن له الإشتراك في التأمين أو القسط ليحصل مقابل ذلك على الحماية من نتائج أخطار معينة يخشاها أثناء فترة سريان العقد. ولعل إتفاق الطرفين في عقد التأمين بغرض تفادي الخسارة ينفي على هذا العقد صفة التبرع حتى ولو لم تتحقق الخسارة أو لم يتحقق الخطر، ولا ينفي عنه صفته كعقد تعويض ينصرف أثره أحيانا للغير كما هو الحال في التأمين لصالح مستفيد آخر.

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مرجع سابق ، ص: 81- 85 .

3. **عقد التأمين رضائي:** يبرم العقد بالتراضي دون البحث عن شكل معين ينبرم به هذا العقد، وهذا يعني أنه لا ضروره لكتابة عقد التأمين و الأصل في العقود أنها رضائية،إلا أن القانون ينص على توثيق و كتابة عقد التأمين.
4. **عقد إحتمالي:** العقد الإحتمالي هو العقد الذي لا يستطيع أحد أطرافه معرفه ما سيعطي أو سيأخذ ساعة إبرام العقد، ويعد عقد التأمين من هذا النوع لأن دفع التعويض (مبلغ التأمين) معلق على تحقق الخطر وهو من الناحية القانونية يتوقف على مدى إلتزام كل طرف فيه عند وقوع الخطر و بتاريخ وقوعه.
5. **عقد مستمر:** يكون عقد التأمين مستمرا لأن إلتزام أحد الطرفين أو كلاهما عبارة عن عدة أداءات مستمرة مع الزمن، فالتزام المؤمن له بدفع الأقسام إلتزام مستمر متكرر في فترات منتظمة يدفع أثنائها الأقساط السنوية طوال مدة التأمين هذا من جهة، و من جهة أخرى يلتزم المؤمن في عقد التأمين بضمان الخطر و التأمين ضده طوال فترة العقد.
6. **عقد إذعان:** يكون عقد التأمين من عقود الإذعان، لأن المؤمن يضع شروطا يملي بموجبها إرادته على المؤمن له ولا يكون للأخير إلا أن يقبل العقد بشروطه أو لا يقبل على نحو ليس له حرية المساومة أو المناقشة حول نصوصه الرئيسية.

7. **عقد التأمين من عقود حسن النية:** عقد التأمين يجب أن ينفذ طبقا لمبدأ حسن النية وذلك لأن هذا الوصف يلعب دورا هاما في عقود التأمين، سواء عند إنعقادها أو تنفيذها أهم من الدور الذي يلعبه هذا الوصف في العقود الأخرى. ومفاده أن المؤمن لا يستطيع أن يلم في كثير من الأحيان بحقيقة الخطر المؤمن ضده أو حجمه إلا في حدود ما يدلي به المؤمن له من بيانات و معلومات عند طلب التأمين.

8. **الصفه التجاريه لعقد التأمين:** يغلب على عقد التأمين الطابع التجاري، حيث يعتبر المؤمن تاجرا يقوم بالتأمين ضد الأخطار المحتملة على الأموال والأشخاص لصالح طرف آخر، مقابل تحقيق هدف هو الربح وهذا العقد تجاري بطبيعته.

المبحث الثاني : الإطار النظري للخبرة الإكتوارية

الإكتوارية علم يعتمد بشكل أساسي على علوم الرياضيات والإقتصاد والمالية والإستثمار والتأمين وإدارة المخاطر والإحصاء، وتطبيقاتها في مجال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية والإلتزامات المالية على المدى القريب والبعيد ويعرف أيضا بعلم التأمين إذ تعتبر شركات التأمين هي أكثر المؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الدراسات طبقا لطبيعة نشاطها الذي يستلزم القيام بالتنبؤات المستقبلية وتقييم المخاطر المحتملة بأساليب كمية ورياضية .

المطلب الأول : مفهوم الخبير الإكتواري

لا تزال مهنة الإكتواري في العالم العربي مهنة مبهمة إن لم نقل مجهولة إلا من قبل المتخصصين في مجال التأمين أو ذوي الإطلاع الواسع؛ ففي الدول المتطورة هناك 16 إكتواري لكل واحد مليون نسمة، بينما هنالك إكتواري واحد لكل خمسة ملايين نسمة في الدول العربية[1] ، من أجل الإلمام أكثر بهذا المصطلح سنتطرق في هذا المطلب لأهم التعاريف وأهم المهام التي يقوم بها الإكتواريون وأهم فروعها .

الفرع الأول: تعريف الخبير الإكتواري

الخبرة الإكتوارية تهتم بتقييم المخاطر المالية في مجال التأمين والتقاعد وإدارة الإستثمارات يقوم بها شخص يسمى بالخبير الإكتواري، ولقد حاول العديد من الباحثين والهيئات المتخصصة في هذا المجال إعطاء تعريف للخبير الإكتواري وفيما يلي نوجز أهم التعاريف.

1. **تعريف الجمعية الدولية للإكتواريين الاستشاريين(ISCA):** الإكتواري هو المفكر المتعدد المواصفات الإستراتيجية المتمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والإقتصاد وحساب الإحتمالات والعلوم المالية، وقد لقب الإكتواري بالمهندس

[1] يحياوي فاطيمة، **دور الخبير الإكتواري في نشاط التأمين دراسه مقارنه بين الجزائر ومصر**، أطروحه مقدمه لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصاديه ، قسم العلوم الاقتصاديه جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020 2021 ، ص 45.

المالي ومهندس الرياضيات الإجتماعية لأن تركيبته الفريدة التي يتحلى بها من تحليل وصفات عمل تسمح له بمواجهة التحديات المالية والإجتماعية في العالم كله [1].

2. **تعريف معهد وكلية الخبراء الإكتواريين البريطاني (IFA):** الخبراء الإكتواريين هم مفكرون إستراتيجيون يمتلكون مزيجًا فريدًا من المهارات الرياضية والتحليلية ومهارات الإتصال والإدارة، يقومون بحل المشكلات ويستخدمون مهاراتهم الرياضية لقياس مخاطر الأحداث و التنبؤ بالأثر المالي لهذه الأحداث على الأعمال التجارية وعلى العملاء[2].

3. **تعريف الرابطة الإكتوارية لأوروبا (AAE):** الخبراء الإكتواريين مفكرون إستراتيجيون يتمتعون بدرجة عالية من الإحترافية والمهنية يقومون بحل المشكلات ويتمتعون بفهم عميق للأنظمة المالية[3].

4. **تعريف الإكتواري في الجزائر :** عرف قانون رقم 06 – 04 المتعلق بالتأمينات الخبير الإكتواري كما يلي :"يعتبر إكتواريا كل شخص يقوم بدراسات إقتصادية ومالية وإحصائية بهدف إعداد أو تغيير عقود التأمين ،ويقوم بتقييم أضرار وتكاليف المؤمن والمؤمن له ويحدد أسعار الإشتراك بالسهر على مردودية الشركة ،ويتابع نتائج الإستغلال ويراقب الإحتياطات المالية للشركة[4]."

---

[1] بغداد أحمد ضويفي حمزة، **دور الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين– دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التأمين**، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 3،2021 ، ص222.

[2] nstitute and Faculty of Actuaries (IFoA), **What Is An Actuary**,available on: (https://actuaries.org.uk/qualify/become-an-actuary/what-is-an-actuary/),(28/03/2024).2024.

[3] Actuarial Association of Europe ,**What Is An Actuary**, available on : (https://actuary. eu/what-is- an-actuary/what-is-an-actuary/),(28/03/2024).2024.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، **قانون رقم 06 – 04 المعدل والمتمم للأمر رقم 07-95المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات**، العدد 15 ، 2006/03/12 ، المادة 58 .

الفرع الثاني :إختصاصات الخبير الإكتواري

تتنوع إختصاصات الإكتواري حسب المجال الذي يعمل فيه والإحتياجات الفنية أو القانونية للقضايا التي يتعامل معها. ومن بين الإختصاصات الشائعة للخبير الإكتواري ما يلي[1]:

- تقديم المعلومات والبيانات الإكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة ؛
- يعتبر مسؤولاً مسؤولية مبنية على ما يقدمه لشركة التأمين من نصائح وملاحظات في القبول والإختيار وفي أعمال أنظمة الرقابة ؛
- مراجعة المركز المالي للشركة، مع تقويم مقدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها المستقبلية.
- تحديد نسب الإحتفاظ ؛
- تسعير المنتجات التأمينية للشركة وتحديد وإعتماد المخصصات الفنية للشركة ؛
- الإطلاع على السياسة الإستثمارية للشركة وإبداء توصياته عليها، من خلال تقرير سنوي عن كفاية المخصصات الفنية للشركة، وإعداد تقرير سنوي آخر عن تسعير المنتجات التأمينية للشركة ؛
- تقديم الرأي الموضوعي بعيداً عن الإلتباس وإحتمال التفسير بشأن جميع الأعمال الإكتوارية التي تطلب منه وفقاً للمفاهيم والأسس المتعارف عليها في مهنته ؛
- ألاّ يتغاضى عن أي أمر قد يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة وتعليمات الإدارة أو إساءة للوضع المالي والفني للشركة، أو ما قد يؤثر في مصالح وحقوق حملة الوثائق والمستفيدين وأن يعلم مجلس إدارة الشركة عند إكتشافه لها ؛
- المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالوضع الفني والمالي للشركة كما يحظر على الإكتواري إعطاء أية معلومات مغلوطة عن الشركة لأية جهة كانت.

[1] عبد الحفيظ اوسكين ، خيرة زينب بوسماحة ،**الضوابط الأخلاقية والقانونية للمهن الحرة المتعلقة بالتأمين التعاوني** ،الملتقى الثالث للتأمين التعاوني ،رابطة العالم الإسلامي –الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل ،2011، ص509.

الفرع الثالث : فروع العلوم الإكتوارية

العلوم الإكتوارية (Actuarial Sciences) هو فرع من العلوم المالية والتأمينية يهتم بتحليل المخاطر والتنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية بإستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية تتضمن العلوم الإكتوارية في مؤسسات التأمين شقين أساسين هما[1]:

1. **التأمين على الحياة:** هذا الفرع من العلوم الإكتوارية يتعامل مع مسائل التأمين على الحياة، التأمين الصحي، معاشات التقاعد والإستثمارات. حيث يقوم الإكتواريين بتقييم الأحداث التي تعتمد نماذج لوصف و قياس المخاطر و الوصول إلى النتائج المبتغاة . و من المبادئ الأساسية الواجب معرفتها من طرف الإكتواري في التأمينات على الحياة هي :

- فهم المفاهيم الأساسية الرياضية وتطبيقها والقدرة على التكيف مع تطور هذه المفاهيم حيث أن الرياضيات الإكتوارية يجب أن تتكيف مع تقدم المعرفة في الرياضيات والإحصاء.
- كشف الخبير الإكتواري لمجموعة واسعة من التقنيات التي تحتاج للبحث، كما لابد له أن يعرف التطبيقات فضلا عن القيود و يوسع هذا النطاق، و أن يتابع باستمرار التقنيات الجديدة المستعملة.
- على الإكتواري أن يملك حس الإستكشاف و الإبداع، إذا وجد أن النظريات وتطبيقاتها لا يتماشيان في نفس السياق.

2. **التأمين العام :** هذا الفرع من العلوم الإكتوارية متخصص في القضايا المتصلة بالتأمين العام (الحريق، الحوادث و الإصابات)، و المتمثلة فيما يلي :

[1] بوجنان خالدية، **طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية باستخدام التقنيات الإكتوارية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث" ل م د " في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة ابن خلدون– تيارت،2015،ص ص 70–71.

- توفير فهم أساسي للبيئة الإجتماعية، السياسية، القانونية و الإقتصادية لسوق التأمين على كافة الأخطار ؛
- تطوير فهم عميق لمفاهيم الرياضيات الأساسية التي تنطبق على حل قضايا التأمين والمهارة التقنية الفائقة للتعامل معها ؛
- فهم سوق التأمين العام بما في ذلك إعداد التقارير، الطلبات، التسويق و التمويل ؛
- إكتساب المعرفة من خلال وثائق التأمين و العقود، و خبرة واسعة من التقنيات لحل مشاكل التأمين ؛
- إختيار التقنيات الملائمة لتطبيقات محددة تستند إلى الإفتراضات التي تقوم عليها نقاط القوة والضعف ؛
- إكتساب الخبرة في تشكيلة واسعة من الممارسات الإكتوارية و الممارسات الموحدة لمشكلة معينة ؛
- الفضول و الإبداع في حل مشاكل التأمين .

المطلب الثاني: دور الخبير الإكتواري

يتعدد دور الخبير الإكتواري ويتفاوت حسب المجال الذي يعمل فيه وإحتياجات الأطراف المعنية، وتجدر الإشارة أن دور الخبير الإكتواري ليس حصريا حيث يلعب العديد من الأشخاص الآخرين سواء كانوا محترفين أو غيرهم، دورًا مهمًا في أنظمة الأمن المالي. ومن بين هؤلاء الإقتصاديون والمحاسبون والمحامون والإداريون والمسوقون... الخ ، ومن أجل نجاح أنظمة الأمن المالي في تقليل العواقب المالية للمخاطر الإقتصادية ينبغي أن تتناغم المهارات الإكتوارية مع قدرات الآخرين[1].

ويؤدي الإكتواريون العديد من الأدوار في بيئات مختلفة، بما في ذلك شركات التأمين والمنظمات الصحية، وإدارة المخاطر، والحكومة، وفي مجالات أخرى، بحيث لديهم فهم مفصل للمخاطر الإقتصادية والمالية والديموغرافية والتأمينية و لديهم الخبرة في:

- تطوير وإستخدام النماذج الإحصائية والمالية لإتخاذ القرارات المالية ؛

[1] charles l. Trowbridge, **fundamental concepts of actuarial science** ,actuarial education and research fund ,2006,p12

- التسعير وتحديد حجم الإلتزامات وتحديد متطلبات رأس المال للأحداث المستقبلية غير المؤكدة .

كما يقدم الخبراء الإكتواريون أيضًا المشورة بشأن مدى كفاية تقييم المخاطر وترتيبات إعادة التأمين وسياسات الإستثمار ومستويات رأس المال وقياس الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة المالية .

إحدى المهارات الأساسية للخبير الإكتواري هي تطوير وتطبيق النماذج للمساعدة في حل المشكلات المالية المعقدة. و تختلف الأدوار التي يؤديها الخبراء الإكتواريون ، حسب البلد ومجال الممارسة والعلاقة بالمؤسسة المالية وهيكل الشركة وثقافتها. وتشمل الأدوار التي يشغلها عادةً الخبراء الإكتواريون مايلي [1]:

الفرع الأول: التأمين على الحياة والتأمين العام

يقوم الخبير الإكتواري في مجال التأمين على الحياة والتأمين العام بالمهام التالية :

- وضع تقديرات لإلتزامات المطالبات غير المدفوعة والأقساط غير المكتسبة والإلتزامات المقدرة الأخرى (الإحتياطيات الفنية) والشهادات ؛
- تسعير أقساط منتجات(خدمات) التأمين ؛
- إدارة منتجات الإدخار المجمعة مثل الأرباح ؛
- تصميم وإدارة برامج إعادة التأمين ؛
- إعداد حسابات وتقارير الملاءة المالية ؛
- إعداد النمذجة الداخلية، بما في ذلك نمذجة للأصول والخصوم ؛
- إدارة الأصول الإستراتيجية وإدارة رأس المال ؛
- تقييم إستراتيجية الشركة والتخطيط وإدارة الرقابة، بما في ذلك عمليات الإندماج وعمليات الإستحواذ.

[1] International Actuarial Association & Association Actuarielle Internationale,**the role of the actuary**, availabel on :(https://www.actuaries.org/LIBRARY /Papers/Role _Actuary _EN.pdf) ,(30/03/2024) , 2013,pp: 2-6

الفرع الثاني :التأمين الصحي والصحة العامة وإدارة الرعاية الصحية

يظطلع الخبير الإكتواري في مجال التأمين الصحي والصحة العامة وإدارة الرعاية الصحية بالمهام التالية :

- تطوير المنتجات والتسعير وإدارة المنتجات وتعديلات الأقساط والتسويق ودراسة المنافسة من وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة ؛
- الإكتتاب وإعادة التأمين ؛
- حساب إحتياطي مخصصات الضمان طويل الأجل ؛
- تحليل حالة المخاطر الصحية وعائد إدارة الخطر على الإستثمار والنمذجة التنبؤية؛
- تحليل تعويضات مقدمي الخدمات الطبية، بما في ذلك تسعير مقدمي الخدمات والحوافز المالية والمدفوعات.

الفرع الثالث: التأمينات الإجتماعية

يقوم الخبير الإكتواري في مجال التأمينات الإجتماعية بالمهام التالية:

- الإبلاغ عن الوضع المالي المتوقع لخطة الضمان الاجتماعي ؛
- تقدير تكلفة إعانات الرعاية الإجتماعية للأرامل والأيتام وما إلى ذلك ؛
- تقدير تكلفة إعانات البطالة.

الفرع الرابع : الأدوار العامة

بالإضافة الى الأدوار السابقة يقوم الإكتواري بأدوار عامة كما يلي:

- دعم الوظائف المختلفة لأصحاب المصلحة مثل وزارة الصحة، والجهات التنظيمية والمشرفين، وخدمات الشهود الخبراء، والمستشفيات، والمهن الطبية، وما إلى ذلك ؛
- تقديم المشورة للجهات التنظيمية والمشرعين ؛
- تمثيل أصحاب العمل أو الموظفين أو النقابات، كشاهد خبير أمام الدعاوى القضائية؛
- تطوير تكنولوجيا المعلومات وإنشاء وإدارة مجموعات البيانات ؛
- التفاعل مع وكالات تصنيف القدرة الإئتمانية.

المطلب الثالث : علاقة الخبير الإكتواري بالأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة

يساهم الخبير الإكتواري في تحقيق أهداف نظام الحوكمة من خلال توفير الإستشارات الفنية والتحليلات المتخصصة للأطراف المعنية بهذا النظام، وذلك عن طريق تقديم النصائح والتحليلات الشاملة والموضوعية حول المخاطر المالية والتأمينية التي تواجهها شركات التأمين .

الفرع الأول : علاقة الخبير الإكتواري بمجلس الإدارة أو الإدارة العليا

إن وجود وظيفة إكتوارية قوية تتمتع بموقع جيد وموارد جيدة ومزودة بالموظفين المناسبين أمر ضروري للتشغيل السليم لشركة التأمين، وهي تلعب دورًا رئيسيًا كجزء من الأنظمة الشاملة لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لشركة التأمين.

وعلاقة الخبير الإكتواري مع مجلس الإدارة **علاقة تكاملية** تسهم في تحسين إدارة المخاطر وإتخاذ القرارات الإستراتيجية الصحيحة لتحقيق أهداف الشركة أو المؤسسة بشكل فعال ومستدام وتعزيز الأداء المالي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للخبير الإكتواري تقديم تقارير دورية مكتوبة إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا بالإضافة الى قيامه بعروض تقديمية أمام مجلس الإدارة لشرح النتائج والتوصيات بشكل مباشر وتفصيلي، وينبغي للمجلس أن يدرس التقارير الإكتوارية ويوصي بالإجراءات التصحيحية. وأهم المسائل التي ينبغي التركيز عليها في تقريره هي [1]:

- أي ظرف قد يكون له تأثير مادي على شركة التأمين من الناحية الإكتوارية ؛
- مدى كفاية المخصصات الفنية والإلتزامات الأخرى ؛
- توزيع الأرباح على حاملي وثائق تأمين المشاركين (profits to participating policyholders) ؛

[1] International Association of Insurance Supervisors (IAIS) ,**Insurance Core Principles and Common Framework for the Supervision of Internationally Active Insurance Groups**, availabel on: (https://www.iaisweb .org/uploads/2022/01/191115-IAIS-ICPs-and- ComFrame-adopted-in-November-2019.pdf),2019 ,p91

- قياس التحمل وتقييم كفاية رأس المال فيما يتعلق بوضع الملاءة المالية لشركة التأمين ؛
- أية أمور أخرى يحددها المجلس ؛
- إلتزامات التأمين الخاصة بشركة التأمين، بما في ذلك سياسة الإحتياط وإجمالي إلتزامات المطالبات بالإضافة إلى تحديد الإحتياطيات للمخاطر المالية ؛
- مدى كفاءة وكفاية الأصول والإيرادات المستقبلية لتغطية إلتزامات شركة التأمين تجاه حاملي وثائق التأمين ومتطلبات رأس المال، بالإضافة إلى الإلتزامات أو الأنشطة الأخرى ؛
- السياسات الإستثمارية لشركة التأمين وتقييم الأصول ؛
- وضع الملاءة المالية لشركة التأمين، بما في ذلك حساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للأغراض القانونية وللإلتزامات و مؤونات الخسائر ؛
- وضع الملاءة المالية لشركة التأمين من خلال إجراء تقييمات على مدى كفاية رأس المال وإختبارات التحمل في ظل سيناريوهات مختلفة، وقياس تأثيرها النسبي على الأصول والإلتزامات ومستويات رأس المال الفعلية والمستقبلية ؛
- سياسات وضوابط تقييم المخاطر وإدارتها ذات الصلة بالمسائل الإكتوارية أو الوضع المالي لشركة التأمين ؛
- المعاملة العادلة لحاملي وثائق التأمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح ؛
- كفاية وصحة سياسات الإكتتاب وتطوير وتسعير وتقييم مدى كفاية ترتيبات إعادة التأمين ؛
- تطوير المنتج وتصميمه، بما في ذلك شروط وأحكام عقود التأمين والأسعار بالإضافة إلى تقدير رأس المال المطلوب لضمان المنتج ؛
- كفاية ودقة وجودة البيانات والأساليب والإفتراضات المستخدمة في حساب المخصصات الفنية ؛

- البحث والتطوير والتحقق من صحة وإستخدام النماذج الداخلية للتوقعات الإكتوارية أوالمالية الداخلية، أو لأغراض الملاءة المالية ؛
- أي أمور إكتوارية أو مالية أخرى يحددها المجلس.

الفرع الثاني :علاقة الخبير الإكتواري لشركة التأمين بالمراجع الخارجي

يتم تشجيع التعاون بين الخبير الإكتواري لشركة التأمين والمدقق الخارجي، و ذلك عن طريق تبادل المعلومات التي قد تكون ذات صلة بعمل كل منهما. وقد تكون هذه المعلومات مفيدة في بعض الأحيان لأحد الطرفين في الحصول على فهم سليم لعمل الطرف الآخر سواءُ بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الإدارة، حيث يعد التواصل الفعال بين الخبير الإكتواري لشركة التأمين والمراجع الخارجي مهمًا في ضمان وجود أساس واضح يمكن من خلاله تنسيق عمل الخبير الإكتواري والمراجع الخارجي. كما يمكن أن يساعد ذلك في فهم النطاق والنهج الذي يجب إتباعه في سياق العمل من قبل كل محترف(الخبير الإكتواري والمراجع الخارجي)، وطبيعة ومدى الإعتماد(المصداقية) الذي قد يضعه كل منهما على عمل الآخر.

ينبغي قبل مباشرة المراجع الخارجي إلتزامه في عملية التدقيق الإطلاع على العمل و النتائج المتوصل إليها من طرف الخبير الإكتواري في الشركة، لما لها من أهمية بالغة في إعداد التقرير المالي النهائي للمدقق الخارجي و الذي سيدلي به لاحقا للهيئات المختصة ، و عليه فإن المراجع الخارجي له حق الإتصال مع الخبير الإكتواري لشركة التأمين، والحصول على المعلومات اللازمة لإجراء التدقيق، ويجب توثيق هذا التواصل من خلال تبادل الرسائل. وإذا لم تمنح الإدارة هذا الحق فمن المتوقع ألا يقبل المدقق الخارجي هذا الإلتزام[1].

وعليه عندما ينوي المدقق الخارجي الإعتماد على عمل الخبير الإكتواري لشركة التأمين فإنه عادة ما يقوم بما يلي[2]:

[1] International Association Of Insurance Supervisors, **The Roles Of And Relationship Between The Actuary And The External Auditor In The Preparation And Audit Of Financial Reports** ,available on:(https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/Issues_paper_on_the_ relation_ between_the_actuary_and_auditor__October_2009.pdf.pdf),(1/04/2024),2009,pp:08-09

[2] lbid,p :10

- إبلاغ الخبير الإكتواري بإستخدام المراجع للعمل الإكتواري والتأكد من أن إستخدام التقديرات المحاسبية والقيم المالية التي يقدمها الخبير الإكتواري منسجمة مع معايير إعداد التقارير ؛
- الإستفسار عما إذا كان الخبير الإكتواري قد تم تعيينه من قبل الهيئة المناسبة لأداء العمل الذي ينوي المدقق الخارجي إستخدامه ؛
- الإستفسار عن المعايير المهنية التي إعتمدها الخبير الإكتواري أثناء عمله ؛
- مناقشة ما إذا كان عمل الخبير الإكتواري يمكن أن يلبي إحتياجات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالمعلومات التي يستخدمها أو ينتجها الخبير الإكتواري لشركة التأمين ويكون ذلك في جملة من الأمور:

- نطاق العمل الإكتواري، على سبيل المثال ما هي التقديرات المحاسبية التي سيتم تحديدها أو التي سيتم إبداء الرأي بشأنها من قبل الخبير الإكتواري لشركة التأمين ؛
- الأساس الذي يتم بموجبه تحديد التقديرات المحاسبية، مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير المحلية ؛
- الأهمية النسبية لتحديد البيانات التي تعتبر هامة بالنسبة للتحليل الإكتواري، حتى يتمكن المدقق الخارجي من تحديد ما إذا كان ينبغي إجراء إختبارات إضافية ؛
- المعالجة المناسبة للأحداث اللاحقة، لمعرفة ما إذا كان الخبير الإكتواري لشركة التأمين يفهم كيفية التعامل مع الأحداث التي تنشأ بعد تاريخ التقرير، وأنه سوف يأخذ في الإعتبار تأثير الأمور التي تصل إلى علمه حتى تاريخ إعدد التقرير ؛
- التحديد والتحقق من البيانات المستخدمة أو المعتمدة من قبل الخبير الإكتواري لشركة التأمين، والتي قد تكون مهمة للمدقق لإبداء رأيه والتأكد من أنه سيتم الحصول على تأكيد معقول فيما يتعلق بدقة وإكتمال البيانات المستخدمة من قبل الخبير الإكتواري لشركة التأمين ؛
- توقيت العمل الخاص بالخبير الإكتواري وتاريخ تقريره ؛

- أية أسئلة تتعلق بعمل الخبير الإكتواري في شركة التأمين ؛
- مشاركة المدقق الخارجي لشركة التأمين في النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بموثوقية البيانات التي يعتمد عليها الخبير الإكتواري.

المبحث الثالث : المعايير المهنية للخبرة الإكتوارية

تلعب المعايير المهنية للخبراء الإكتواريين دورًا مهمًا في ضمان تأدية واجباتهم بنزاهة وشفافية ومهنية عالية، كما أنها تساهم في بناء ثقة العملاء والجمهور في عملهم. وقد قامت الرابطة الإكتوارية الدولية (IAA) بوضع مجموعة من المعايير المهنية العامة للخبراء الإكتواريين التي تشمل مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي يجب أن يلتزم بها الخبراء في مزاولة مهنتهم. كما قامت الرابطة الإكتوارية لأوروبا(AAE) هي الأخرى بوضع مجموعة من معايير العمل الميداني التي يجب على الخبراء الإكتواريين الإلتزام بها في ممارسة مهنتهم ، وتشمل هذه المعايير العديد من الجوانب المهمة التي تتعلق بالعمل الميداني للخبراء الإكتواريين.

المطلب الأول : المعايير المهنية العامة (الشخصية) للخبرة الإكتوارية

توصف هذه المبادئ بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية للخبير الإكتواري وتتكون من ثلاثة مبادئ أساسية هي :

الفرع الأول : المعرفة والخبرة

يعتمد هذا المعيار على الإدراك العميق للمفاهيم الأساسية في مجال التأمين و كذا المجال الإكتواري، وكذلك على الخبرة العملية بحيث لا يجوز للخبير الإكتواري أداء الخدمات المهنية إلا إذا كان يتمتع بالكفاءة والخبرة المناسبة للقيام بذلك. ويدعم هذا المبدأ العناصر التالية[1]:

1. **المعرفة المتخصصة:** يعمل الخبراء الإكتواريون في المقام الأول في مجالات مثل التأمين على الحياة، والتأمين العام، وإدارة مخاطر المؤسسات، وتمويل الرعاية الصحية والإستثمارات، وتمويل الشركات، والخدمات المصرفية، والخدمات المالية، وتوفير المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي. بحيث يستطيع الخبراء الإكتواريون أن يقدموا حلولاً واقعية

[1] International Actuarial Association & Association Actuarielle Internationale ,**The Principles of Professionalism**,available on (https ://www.actuaries.org/ABOUT/Documents/Principles_of_Professsionalism_EN.pdf) ,(30/032024),2012,pp :1-3

ومبتكرة وعددية للمشاكل المالية المعقدة وغيرها من المشاكل القابلة للقياس على فترات زمنية طويلة و كذا للأحداث غير المؤكدة، وذلك باستخدام عملية مراقبة لرصد الحلول وتحسينها مع مرور الوقت.

بالإضافة إلى قدرتهم على نمذجة الأحداث المستقبلية المعقدة، وغالبًا ما يقومون بتطوير النماذج وتحليل البيانات، تتضمن هذه النماذج تحليل الحساسية وإختبار التوقعات من أجل إيصال ديناميكيات النموذج للعملاء والآثار المترتبة على نتائج النموذج كأداة للفهم لمساعدة عملائهم على إتخاذ خيارات مستنيرة وتطوير حلول فعالة لحماية مستقبلهم في عالم دائم التغير، ويشمل هؤلاء العملاء: الحكومات والمنظمات المجتمعية وصناديق الصناعات والشركات والأفراد.

2. **التواصل المهني:**يعد التواصل الفعال والمناسب جزءًا أساسيًا من جميع الأعمال الإكتوارية، وعلاوة على ذلك تشكل مهارات الإتصال المناسبة في سياق تقديم الخدمات الإكتوارية جزءا من التقنيات الفكرية التي يحتاج الإكتواريون إلى تعلمها وتطويرها، بدلا من إعتبارها عنصرا من عناصر السلوك. ويشمل الإتصال المناسب قدرة الخبير الإكتواري على:

- توثيق العمل المنجز ؛
- توصيل أساس ونتائج العمل إلى الخبراء الإكتواريين الآخرين ؛
- التواصل مع الموظفين الإكتواريين المبتدئين الذين سيواصلون العمل ؛
- توصيل الإفتراضات والنتائج والآثار المترتبة على العمل الإكتواري إلى رئيس الخبير الإكتواري أو العميل ؛
- إعداد مواد العرض لعرضها على مجالس الإدارة أو الأمناء.

3. **التعليم المطلوب:** يتمتع الخبراء الإكتواريون بمجموعة كبيرة من المهارات الفريدة من نوعها من حيث إتساع نطاق المعرفة والتدريب و ينبغي عليهم تمكنهم من المواضيع التالية:

- الرياضيات المالية ؛
- الإحتمالات والإحصاء الرياضي ؛
- المحاسبة ؛
- الأساليب الإحصائية و النمذجة ؛
- الرياضيات الإكتوارية ؛
- تحليل الإستثمارات وتحليل الأصول ؛
- إدارة المخاطر الإكتوارية.

4. **التطوير المهني المستمر:** في ضوء التغيرات في التقنيات واللوائح والمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني، يحتاج الإكتواريون إلى الحفاظ على معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم حتى يكونوا مؤهلين وذوي خبرة مناسبة لإكمال العمل الإكتواري في مجال معين. و يمكن أن يشمل التطوير المهني المستمر تحليل دراسات الحالة والموضوعات العامة حول الأخلاقيات وتحليل المشكلات الحالية، وذلك لتعزيز فهم الأعضاء المؤهلين للقضايا الفنية والمهنية الحالية.

الفرع الثاني : القيم والسلوك

في إطار ممارسة مهامه يجب على الخبير الإكتواري أن يتصرف بأمانة ونزاهة وكفاءة وبطريقة تفي بمسؤوليات المهنة تجاه الجمهور وتحافظ على سمعة مهنة الإكتواري. ويدعم هذا المبدأ العناصر التالية[1]:

1. **السلوك الأخلاقي:** يجب على الخبير أن يتصرف بأمانة ونزاهة وكفاءة، وبطريقة تؤدي إلى الوفاء بمسؤوليات المهنة تجاه الجمهور والحفاظ على سمعة المهنة الإكتوارية.

[1] International Actuarial Association & Association Actuarielle Internationale , Les principes du professionnalisme ,**op.cit** ,pp :4-7

2. **النزاهة:** أساس السلوك الأخلاقي هو النزاهة ويجب على الخبير الإكتواري أداء الخدمات المهنية بنزاهة ومهارة وعناية، والخصائص السلوكية المتوقعة من شخص يتصرف بنزاهة في السياق المهني كما يلي:

- الصراحة والصدق (بما في ذلك مع نفسه) ؛
- التعامل بعدل وهذا يعني التصرف وفقًا للمعايير المتوقعة من المهنة أو القيم الشخصية إذا كانت أعلى، ويشمل معاملة الناس على نفس الأساس دون تحيز ؛
- الإمتثال لنصوص القوانين واللوائح ؛
- مراعاة المصلحة العامة ؛
- إظهار الإتساق ؛
- أن يكون منفتحًا ومتفتحًا للنظر في المعلومات والأفكار الجديدة ؛
- إتخاذ الإجراءات التصحيحية.

3. **الإستشارة المستقلة:** أحد الجوانب المهمة للإحترافية والسلوك الأخلاقي هو قدرة الخبير الإكتواري على التعبير عن رأي مستقل أو تقديم مشورة مستقلة وغير متحيزة عندما تتطلب الظروف ذلك. و الإستقلال التشغيلي في سياق الوظيفة الإكتوارية يمكن وصفه بأنه القدرة على التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة دون التعرض للسيطرة أو التقييد أو التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر.

4. **الثقة والسمعة:** الثقة والسمعة من الصفات التي قد يستغرق بناؤها سنوات عديدة ولكن يمكن تدميرها بسرعة كبيرة، حتى من خلال تصرفات فرد رفيع المستوى، ولتحقيق هذه الغاية تشترط العديد من القواعد على الخبير الإكتواري عدم القيام بأي شيء قد يضر بسمعة مهنة الإكتواري، و تشجع بعض القواعد أيضًا الخبير الإكتواري على السعي لتعزيز تلك السمعة في جميع الأوقات.

5. **المصلحة العامة:** إن العنصر الأساسي الذي يميز المهنة عن التجارة أو الحرفة أو النقابة هو المصلحة العليا للمهنيين في الصالح العام، سواء كان ذلك يتعارض أم لا

مع الهدف المباشر المتمثل في كسب عيشه. تدين المهن بمكانتها وتقديرها في المجتمع إلى الحد الذي تخدم فيه المصلحة العامة أو الصالح الإجتماعي.

إن خدمة المصلحة العامة هي في المقام الأول مسألة تتعلق بالمهنة. بالنسبة للخبير الإكتواري عادة ما تكون إهتماماته ثانوية مقابل مسؤوليته الأساسية في خدمة العميل من خلال العلاقة التعاقدية بينهما، وعليه يمكن أن يخدم الخبراء الإكتواريون المصلحة العامة من خلال كونهم أعضاء مسؤولين وفعالين في مهنتهم ومن خلال دعم قيمها ومعاييرها والوفاء بالأدوار القانونية الموكلة إليهم، وتجنب السلوك الذي قد يؤدي إلى الإساءة إلى سمعة المهنة دون أن ننسى دعم الشركة التي تعد الواجهة الأساسية .

الفرع الثالث : المساءلة المهنية

يكون الخبير الإكتواري مسؤولاً أمام جمعية إكتوارية مهنية أو منظمة رقابة مهنية مماثلة ويدعم هذا المبدأ العناصر التالية[1]:

1. **معايير القبول والتأهيل:** يخضع قبول الأعضاء المؤهلين تأهيلاً كاملاً في جميع الحالات لتعليم و تكوين في العلوم الإكتوارية وغيرها من المعارف المطلوبة. يمكن أن يتراوح هذا التعليم بين التعليم الجامعي أو الأكاديمي أو التعليم الذي تقدمه جمعية مهنية أو أي مزيج من هذه الأساليب.
2. **قواعد السلوك:** يجب أن تعتمد أي منظمة مهنية قواعد تحكم سلوك أعضائها أثناء قيامهم بالعمل المتخصص الذي تم تدريبهم عليه وما زالوا يتدربون عليه. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تتضمن قواعد السلوك الخاصة عددًا من المبادئ المهنية كما يلي :
   - النزاهة ؛
   - المؤهل والكفاءة ؛
   - المطابقة للمعايير المهنية ؛
   - السرية ؛

[1] International Actuarial Association & Association Actuarielle Internationale , Les principes du professionnalisme **,op.cit** ,pp :8-10

- الإفصاح ؛
- تضارب المصالح ؛
- الخضوع للإجراءات التأديبية.

3. **الإجراءات التأديبية:** من أجل ضمان جدية الشركة بشأن مدونة قواعد السلوك الخاصة بها وأن الإلتزام بمبادئها إجباري، يجب أن يكون لدى شركة التأمين إجراءات رسمية للإنضباط المهني يخضع لها منتهكوا المدونة. يجب تطبيق عملية الإنضباط هذه بشكل متساوٍ ويجب أن يُنظر إليها على أنها كذلك ولتجسيد ذلك ينبغي:

- يجب أن تكون هناك آليات لتلقي الشكاوى المتعلقة بالعضو والتي يمكن الوصول إليها من قبل أي شخص يتأثر بعمل العضو وأقرانه المهنيين ؛
- يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية يمكن من خلالها للموظف المشتكى عليه أن يدافع عن نفسه ويجب إحترام حقوق الموظف بالكامل ؛
- يجب أن تكون هناك عملية إستئناف رسمية مستقلة عن الهيئة التي حكمت على المستوى السابق ؛
- يجب أن تكون هناك مجموعة متنوعة من العقوبات المتاحة التي تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة بما في ذلك إنهاء العضوية ؛
- عندما يتم فرض عقوبة يجب أن تمكن الشركة من تقديم دعاية مناسبة ومتسقة لنتائج الشكوى، بما في ذلك الحق في تقديم المعلومات ذات الصلة إلى المنظمات الإكتوارية الأخرى.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

إن ممارسة مهنه الخبرة الإكتوارية تتطلب التأهيل العلمي والعملي بالإضافة إلى توفر الإستقلالية غير أن ذلك لا يكفي لممارسة المهنة، لذا يجب توفر معايير أو مبادئ أخرى تساعده في عمله، في هذا السياق حددت الرابطة الإكتوارية الدولية والجمعية الإكتوارية لأوروبا مجموعة من معايير العمل الميداني تتمثل فيما يلي[1]:

الفرع الأول : معرفة طبيعة ونطاق الخدمات الإكتوارية

عند تقديم الخدمات الإكتوارية يجب على الخبير الإكتواري أن يؤكد مع المدير طبيعة ونطاق هذه الخدمات التي سيتم تقديمها بما في ذلك:

- دور المدير ؛
- القيود المفروضة على الخبير الإكتواري ؛
- المتطلبات التي يتعين على الخبير الإكتواري إستيفائها ؛
- تحديد الجدول الزمني والتكلفة المتوقعة أو الموارد اللازمة (خاصة إذا كانت كبيرة) ؛
- المعلومات المطلوب توصيلها إلى الخبير الإكتواري، خاصة إذا كانت حساسة أو سرية.

كما يجب على الخبير الإكتواري أن يكون مقتنعًا بأن المهمة يمكن تنفيذها بموجب قواعد السلوك المهني المعمول بها؛ كما يتأكد من حصوله على ضمان معقول للوقت والموارد والوصول إلى الموظفين المعنيين والأطراف الأخرى ذات الصلة، والوصول إلى الوثائق والمعلومات وتأكيد أحقية الخبير الإكتواري في توصيل المعلومات، حسب ما قد يكون ضروريًا للعمل.

---

[1] Look at :

- Actuarial association of europe,**european standard of actuarial practice 1** (**esap1**) **general actuarial** ,available on:(https://actuary.eu/ documents /esap1 _final _approved _031014.pdf,(31/03/2024) ,2014, pp: 9-13
- International actuarial association & association actuarial international,**international standard of actuarial practice 1 general actuarial practice**,available on(https:// www .institutdesactuaires.com/global/gene/link.php?doc_id=17910&fg=1),(31/03/2024),2019, p p:3-8

الفرع الثاني: معرفة الظروف ذات الصلة(بيئة العمل)

يجب أن يكون لدى الخبير الإكتواري المعرفة والفهم الكافيين للبيانات والمعلومات المتاحة بما في ذلك طبيعة العمليات التجارية والقانونية وبيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسة، ليكون مستعدًا بشكل مناسب لأداء المهمة وتقديم الخدمات الإكتوارية التي تتطلبها المهمة الموكلة إليه.

الفرع الثالث: الإعتماد على الغير

قد يستخدم الخبير الإكتواري المعلومات التي أعدها طرف آخر مثل أحكام خطة التقاعد وآراء المهنيين الآخرين والتوقعات والتحليلات الداعمة. بحيث يجوز للخبير الإكتواري إختيار الجهة والمعلومات التي يعتمد عليها، أو يمكن أن يحصل على المعلومات من قبل الموكل. قد يتحمل الخبير الإكتواري مسؤولية هذه المعلومات أو قد يذكر أنه تم الإعتماد على مصدر هذه المعلومات ويتنصل من المسؤولية.

الفرع الرابع: الأهمية النسبية

في حالة الحذف أو الإنقاص أو المبالغة ، يجب على الخبير الإكتواري تقييم ما إذا كان التأثير جوهريًا أم لا، يجب أن يتم تحديد عتبة الأهمية النسبية التي يتم بموجبها تنفيذ العمل من قبل الخبير الإكتواري ما لم يتم فرضها من قبل طرف آخر مثل المدقق أو المدير. كما يجب تقييم الأهمية النسبية من وجهة نظر المستخدم (المستخدمين) لقياس مدى تأثيرها على عملية إتخاذ القرار من قبلهم.

الفرع الخامس: جودة البيانات

يجب على الخبير الإكتواري التأكد من أن البيانات المتاحة كافية وموثوقة لأداء الخدمات الإكتوارية، و تعتبر البيانات كافية إذا تضمنت المعلومات المناسبة للعمل و تكون موثوقة إذا كانت تلك المعلومات دقيقة من الناحية المادية.

الفرع السادس: الإفتراضات والمنهجية

قد يحدد الخبير الإكتواري إفتراضات ومنهجية للعمل، وفي هذه الحالة يجب عليه إختيار الإفتراضات والمنهجية المناسبة. و في حال كانت الإفتراضات مقررة من طرف المدير أو طرف آخر يمكن للخبير الإكتواري رفضها أو تعديلها إذا كانت تتعارض بشكل كبير مع ما هو مناسب ، أما عندما يفرض القانون إفتراضًا أو منهجية يجب على الخبير الإكتواري أن يكشف في التقرير أن الإفتراض أو المنهجية تم فرضها من قبل القانون.

الفرع السابع: إدارة العمليات

يجب على الخبير الإكتواري أن يأخذ في الإعتبار إلى أي مدى ينبغي التحكم في الإجراءات المستخدمة لتنفيذ العمل، كما ينبغي عليه مراجعة نتائج الإفتراضات والمنهجية المختارة للتأكد من المصداقية بصورة شاملة ، و يجب عليه مراجعة التقرير بشكل كلي أو حسب العنصر قبل إخراجه في شكله النهائي.

الفرع الثامن: معالجة الأحداث اللاحقة

يجب على الخبير الإكتواري النظر في أي حدث لاحق لديه القدرة على تغيير نتائج الخدمات الإكتوارية بشكل جوهري، والكشف عن مثل هذا الحدث في تقريره.

الفرع التاسع: الإحتفاظ بالوثائق

يجب أن يحتفظ الخبير الإكتواري لفترة زمنية معقولة بالوثائق الكافية لأغراض مثل:

- المراجعة من طرف زملائه (لضمان جودة العمل المنجز) أو لأغراض التدقيق النظامي ؛
- الإمتثال للقانون ؛
- تولي أي مهمة متكررة من قبل خبير إكتواري آخر.

المطلب الثالث : معايير التواصل

معايير التواصل في مجال الخبرة الإكتوارية تشمل عدة جوانب تتضمن المعايير العامة للتواصل ومعايير إعداد التقارير، والهدف من الإلتزام بهذه المعايير هو تقديم معلومات دقيقة ومفيدة بشكل فعّال ومنظم للعملاء والجمهور المستهدف .

الفرع الأول: المعايير العامة للتواصل

عندما يقوم الخبير الإكتواري بالتواصل مع المستخدمين يجب أن يأخذ في الإعتبار إحتياجاتهم للسماح لهم بفهم الآثار المترتبة عن هذا التواصل، بحيث ينبغي أن يراعي الخبير الإكتواري[1] ما يلي:

1. **الشكل والمحتوى** : يجب على الخبير الإكتواري تحديد الشكل والهيكل والأسلوب ومستوى التفاصيل والمحتوى لكل تقرير ليكون مناسبًا للظروف التي وضع لأجلها ، مع الأخذ في الإعتبار المستخدمين المستهدفين.
2. **الوضوح:** يجب على الخبير الإكتواري صياغة كل تقرير ليكون واضحًا وإستخدام اللغة المناسبة لكل ظرف، مع الأخذ في الإعتبار المستخدمين المستهدفين.
3. **توقيت التواصل** : يجب على الخبير الإكتواري التواصل مع المستخدمين كل فترة زمنية معينة، وأن يأخذ في الإعتبار إحتياجات المستخدمين المستهدفين عند تحديد هذه الفترة.
4. **تحديد هوية الخبير الإكتواري** : يجب أن يحدد في التقرير وبوضوح الخبير الإكتواري المُصدر له وهذا عندما يقوم شخصان أو أكثر بإصدار تقرير مشترك، حيث يجب أن يحدد في التقرير جميع الخبراء الإكتواريين المسؤولين وإسم المنظمة التي ينتمي إليها كل خبير إكتواري ، كما يجب أن يوضح كيفية الحصول على معلومات وتفسيرات تكميلية إن اقتضت الحاجة من الخبير الإكتواري نفسه أو من طرف آخر.

الفرع الثاني: معايير إعداد التقرير

يمثل التقرير المنتج النهائي للعملية الإكتوارية، فهو يمثل المعلومات المبلغة للمستخدمين لذا يجب على الخبير تقديم جميع المعلومات بتفاصيل كافية حتى يتمكن خبير إكتواري آخر مؤهل في نفس مجال الممارسة من إجراء تقييم موضوعي لمدى مصداقية

[1] l'Institut des Actuaires, **Règles générales applicables au travail actuariel-Norme de Pratique Actuarielle** disponible sur:(https://www.institutdesactuaires.com/global/ gene/link .php?doc_id =14203 &fg=1) (1/04/2024) 2015,p:12

العمل المنجز من طرف زميله الإكتواري، ولتحقيق ذلك حددت الجمعية الإكتوارية الأوربية خمسة معايير تحكم إعداد تقرير الإكتواري تتمثل فيما يلي[1]:

1. **المعيار الأول: المحتوى:** يجب أن يدرج الخبير الإكتواري في تقريره إن أمكن ما يلي:
   - النطاق والإستخدام المقصود للتقرير؛
   - نتائج الخدمات الإكتوارية بما في ذلك التباين المحتمل لهذه النتائج؛
   - المنهجية والإفتراضات والبيانات المستخدمة؛
   - تاريخ التقرير ومعلومات عن كاتب التقرير.
2. **المعيار الثاني: الإفصاحات:** يجب أن يكشف الخبير الإكتواري في تقريره إن أمكن ما يلي:
   - أي إعتماد على المعلومات التي أعدها طرف آخر والتي يخلي فيها الخبير الإكتواري مسؤوليته؛
   - أي تعديل للبيانات والتحقق من صحتها وأوجه القصور؛
   - تقييم الخبير الإكتواري لعدم اليقين المتأصل في المعلومات المستخدمة؛
   - أي تضارب جوهري في الإفتراضات المستخدمة ؛
   - الإفتراضات والمنهجية التي تم وصفها من قبل طرف آخر؛
   - الإفتراضات والمنهجية التي يفرضها القانون ؛
   - أي حدث لاحق جوهري .
3. **المعيار الثالث: التحرير:** يجب على الخبير الإكتواري الذي يصدر التقرير أن يدرج فيه ما يلي:
   - إسم الخبير الإكتواري؛
   - إسم المنظمة التي يقوم الخبير الإكتواري بإصدار التقرير نيابة عنها؛
   - الصفة التي يعمل بها الخبير الإكتواري؛
   - مؤهلات الخبير الإكتواري؛

[1] l'Institut des Actuaires, Règles générales applicables au travail actuariel-Norme de Pratique Actuarielle ,**op. cit**,p:13

- قواعد السلوك المهني والمعايير الإكتوارية التي تم بموجبها تنفيذ العمل، إذا كان هناك أي غموض محتمل؛
- الشهادات والإعتمادات.

4. **المعيار الرابع: النموذج:** قد يشتمل التقرير على وثيقة واحدة أو أكثر و قد يكون موجودًا بعدة تنسيقات مختلفة. عندما يشتمل التقرير على مستندات متعددة، يجب على الخبير الإكتواري إبلاغ جميع المستخدمين المستهدفين بالمستندات التي يتكون منها التقرير. ويجب على الخبير الإكتواري التأكد من أن مكونات التقرير (خاصة تلك الموجودة في الوسائط الإلكترونية) يمكن إعادة إعتمادها بشكل موثوق لفترة زمنية معينة.
5. **المعيار الخامس: القيود:** قد يكون محتوى التقرير مقيدًا بظروف مثل الإجراءات القانونية أو التشريعية أو التنظيمية أو الإشرافية، ويمكن أن تشمل القيود أيضًا معايير أخرى مثل معايير إعداد التقارير المالية أو السياسة المحاسبية للشركة، هنا يجب على الخبير الإكتواري إتباع إرشادات معيار الممارسة الإكتوارية ضمن الحدود الممكنة مع مراعاة هذه القيود.

خلاصة

تلعب مهنة الخبير الإكتواري دورا أساسيًا في نظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين حيث تساهم في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر بشكل فعال لضمان إستدامة الأعمال وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لشركات التأمين.

إن عقد التأمين يدور حول إلتزامين الأول يتمثل في إلتزام المؤمن له بدفع القسط، هذا الأخير قد يلجأ إلى طلب دراسه تقديرية لمقدرة الشركة خاصة في العقود ذات القيم الكبيرة والإلتزام الثاني هو التغطية التي يقدمها المؤمن والتي لا تتم إلا بعد تقييم حجم الأضرار وهذا يتطلب خبير إكتواري مؤهل ومتخصص، وهنا تكمن خصوصية مهنة الخبير في فهم أنظمة الأمن المالي بشكل عام. فالخبير الإكتواري يلعب دور المصمم، والمعالج، ومقدر المخاطر والمبتكر، والفني في مجال أنظمة الأمن المالي المتغير بإستمرار. حيث يستخدم الإكتواريون مهارات تعتمد أساسا على الرياضيات وخاصة الإحصاء الرياضي والإحتمال المبني على حساب التفاضل والتكامل، أيضا يعتمدون على علوم الإقتصاد وعلوم المحاسبة والمالية وإدارة الأعمال، لهذا السبب فإن وجود الإكتواريين أساسي لشركات التأمين وإعادة التأمين سواء كموظفين أو كمستشارين، يعملون فيها في ظل معايير خاصة بالمهنة الإكتوارية من أهم مقوماتها الأساسية توحيد الأداء وتعزيز الثقة في المهنة وضمان جودة العمل والخدمات التي يقدمها الخبراء، من خلال ضمان تقديم الخدمات بأعلى مستويات الجودة والموثوقية.

الفصل الثالث
دراسة ميدانية لدور تطبيق الحوكمة على مهنة الخبير الإكتواري

تمهيد

بعد التطرق إلى الإطار النظري لحوكمة شركات التأمين وأهم المبادئ التي تقوم عليها وكذا المعايير المهنية للخبراء الإكتواريين التي تمكنهم من أداء واجباتهم بنزاهة وشفافية ومهنية بالإضافة إلى التطرق للدور الأساسي لمهنة الخبير الإكتواري من خلال إشرافه ومشاركته الإيجابية الفعالة في تحقيق أداء أفضل للحوكمة، و كذا من خلال توفير الإستشارات الفنية وتقديم النصائح والتحليلات الشاملة والموضوعية حول المخاطر المالية والتأمينية التي تواجهها شركات التأمين للأطراف الفاعلة بنظام الحوكمة، من أجل ضمان إستمرارية شركات التأمين وتحقيق الثقة في سوق التأمين.

إذا و من أجل الإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل تطبيق الدراسة النظرية التي تم التطرق إليها في الفصلين السابقين، حيث يتناول هذا الفصل تحليلا تفصيليا للبيانات وعرض للنتائج وتحديد مستوى الدلالات الإحصائية لموضوع الدراسة .

المبحث الأول سنستهله بدراسة واقع قطاع التأمين في الجزائر من خلال التطرق إلى هيكل سوق التأمين الجزائري وأنواع شركات التأمين الناشطة فيه ، مع الإشارة لتطور قطاع التأمين في الجزائر في الفترة ما بين 2017 إلى 2021 ثم التطرق إلى الإطار المؤسساتي والقانوني لحوكمة مؤسسات التأمين.

أما في المبحث الثاني سنقوم بتحليل النتائج وإختبار الفرضيات بالطرق الإحصائية المحددة في منهجية الدراسة، من خلال إستخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من الإستبانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول : الإطار المؤسساتي والقانونى لحوكمة شركات التأمين في الجزائر ؛

المبحث الثاني: بناء الإستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة ؛

المبحث الثالث: نموذج العلاقة، مبادئ الحوكمة – مهام الخبير الإكتواري.

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي والقانونى لحوكمة شركات التأمين في الجزائر

مر قطاع التأمين في الجزائر بجمله من الإصلاحات، فرضتها السياسة الإقتصادية المتبعة التي وضعته أمام تحديات تطلبت منه الإستجابه للتغيرات المختلفة. فمنذ الإستقلال وحتى اليوم أعطت الجزائر إهتماما بالغا في إعادة تنظيم هذا القطاع، الذي عرف تطور ملحوظا توج بإصدار جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطره له، مما فتح المجال للقطاع الخاص وإنشاء التأمين المصرفي وإنشاء صندوق ضمان المؤمن ورفع القدرة المالية لشركات التأمين. لقد تدرجت السياسة إتجاه التأمين من التأمين إلى إنشاء شركات وطنية متخصصة حتى فتح السوق أمام القطاع الخاص في أواسط التسعينيات من القرن الماضي.[1]

المطلب الأول : واقع قطاع التأمين في الجزائر

للنهوض بقطاع التأمين قامت الجزائر بعدة إصلاحات كان أبرزها القانون الجديد للتأمين 04/06 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/95، والذي عبر عن رغبة السلطات العمومية في تحرير أكثر لقطاع التأمين وفتحه أمام المنافسة الخارجية وتبني إجراءات تحفيزية لصالح شركات التأمين.

الفرع الأول: هيكل سوق التأمين الجزائري

لقد سمح تحرير قطاع التأمين من خلال المرسوم 95-07 والقانون 06-04 بزيادة إنشاء العديد من المؤسسات منها العمومية والخاصة والأجنبية والتعاضديات، و يتكون هيكل سوق التأمين الجزائري مما يلي[2]:

- المجلس الوطني للتأمينات وهو جهة الإشراف والرقابة على التأمين؛
- الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين؛

---

[1] الإتحاد العام العربي للتأمين ،**تقرير عن سوق التأمين الجزائري سيناريوهات التطور المرتقب لصناعه التأمين العربية** ، مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامه للإتحاد العام للتأمين ،العدد ،150 ،2021 ،ص 28.

[2] sosiéte des assurances ,**Compagnie Algérienne d'Assurance ,diponible sur :** (https://cna.dz/ acteur/societes-dassurance/) (28/04/2024).

- 24 شركة تأمين منها 13 شركة تمارس جميع أنواع التأمين على الأضرار و8 شركات متخصصة في تأمين الأشخاص بالإضافة إلى3 شركات متخصصة؛ وهي موزعة كمايلي:

1. **شركات التأمين على الأضرار** : هذه الشركات تمارس جميع أنواع التأمين على الأضرار وتتكون من 13 شركة وهي:
   - الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) ؛
   - الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) ؛
   - الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) ؛
   - الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA) ؛
   - ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين(Trust) ؛
   - الجزائرية للتأمينات(AA)؛
   - الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR) ؛
   - شركة التأمين للمحروقات (CASH) ؛
   - سلامة للتأمينات الجزائر(SALAMA Assurances) ؛
   - التأمينات العامة المتوسطة (GAM) ؛
   - أليانس للتأمينات (Alliance assurance) ؛
   - أكسا للتأمينات الجزائر (AXA).
2. **شركات التأمين على الأشخاص:** هذه الشركات متخصصة في التأمين على الأشخاص وتتكون من ثمانية شركات وهي :
   - كارديف الجزائر (CARDIF EL DJAZAIR) ؛
   - تأمين لايف الجزائر (TALA)؛
   - الكرامة للتأمين (CARAMA) ؛
   - شركة تأمين الإحتياط و الصحة(SAPS) ، المسماة أمانة؛
   - شركة مصير حياة(MACIR VIE)؛

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) ؛
- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC) ؛
- الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص(AGLIC) ، المسماة الجزائرية للحياة؛

3. **شركات التأمين المختصة:** توجد ثلاثة شركات متخصصة وهي :

- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) ؛
- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) ؛
- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI) .

الفرع الثاني : تطور قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2017 إلى 2021

يلعب قطاع التأمين في أي بلد دور هام في الدورة الإقتصادية، من خلال تعويضات الزبائن وإدخار الأموال بغرض الإستثمار في المشاريع المربحة، وهذا ما تؤكده الإحصائيات العامة إحصائيات تأمينات الأضرار وإحصائيات تأمينات الأشخاص وتعويضات سوق التأمين والمتمثلة فيما يلي:

1. **تطور إنتاجية قطاع التأمين:** يتكون سوق التأمين أساسا من تأمينات الأضرار و تأمينات الأشخاص، وحسب إحصائيات 2021 يستحوذ على تعويضات تأمين الأضرار: تأمين المركبات بنسبة 46.5%، تأمين الحريق والمسؤولية 45%، تأمين النقل 5%، التأمين الزراعي 1.6%، تأمين الإئتمان 1.9%، أما تأمينات الأشخاص تتمثل أساسا في تأمين الأفراد(تأمينات الحياه).[1] تتمثل الإحصائيات العامة في إنتاجية سوق التأمين كما يلي:

[1] conseil national des assurances , **l'assurance en chiffres 2021**,disponible sur : (https://cna.dz/wp-content/uploads /2023/12/Note-Statistique-Marche-2021.pdf),(12/04/2024),p8

الجدول(3-01): إنتاج سوق التأمين للفترة 2017-2021 الوحدة مليار دج.

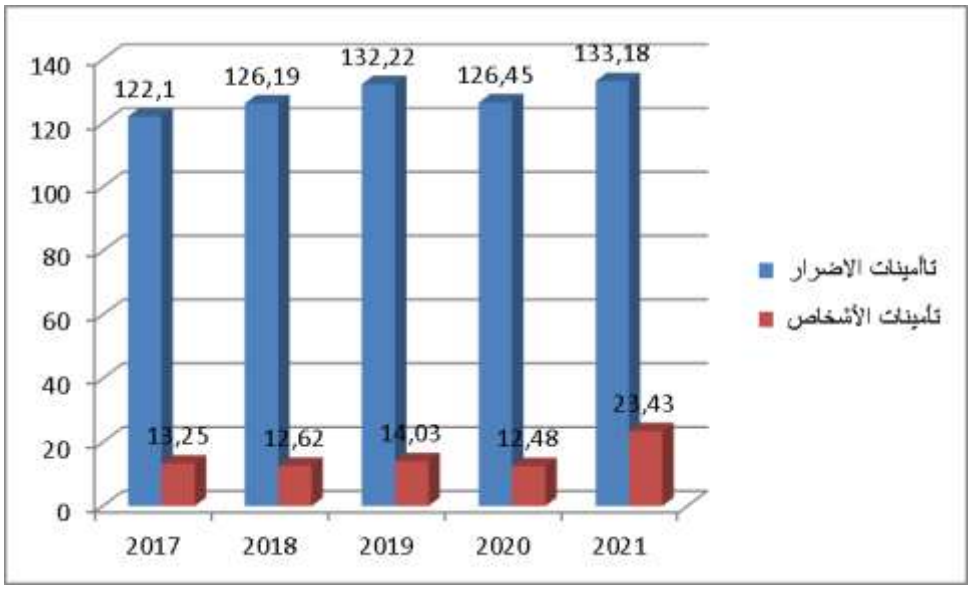
السنوات / نوع التأمين	تأمينات الأضرار	تأمينات الأشخاص
2017	122,10	13,25
2018	126,19	12,62
2019	132,22	14,03
2020	126,45	12,48
2021	133,18	23,43

Source : L'union Algerienne Des Societes D'assurance Et De Reassurance, disponible sur : (https://cna.dz/notes-statistiques/),(12/04/2024)

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن إنتاج سوق التأمين في الجزائر محتكر من قبل فرعين أساسيين وهما فرع تأمينات الأشخاص وفرع تأمينات الأضرار، في حين يعد الفرع الأخير(تأمينات الأضرار) هو المستحوذ الرئيسي حيث يفوق إنتاج سوق تأمينات الأشخاص بأكثر 100 مليار دج وهذا في كل سنوات الدراسة، كما نسجل كذلك بالنسبة لتأمينات الأضرار زيادة متتالية من سنة 2017 إلى سنة 2019، غير أن سنة 2020 نسجل فيها تراجع بقيمة 5.77 مليار دج مقارنة بسنة 2019، أما تأمينات الأشخاص فنسجل تذبذب في جميع سنوات الدراسة وتراجع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 1.55 مليار دج.في حين سجل أعلى نسبة له في سنة 2021 بمبلغ 23.43 مليار دج. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا "التراجع المسجل في نشاط التأمين في 2020 (بنسبه 6% ككل) مقارنه بـ 2019 وذلك لأول مرة منذ تحرير نشاط التأمين سنه 1995 يعود حسب الأستاذ كمال مرامي مدير التأمينات بوزاره المالية الجزائرية إلى الأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على أغلب النشاطات الإقتصادية"[1] وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

[1] الإتحاد العام العربي للتأمين ، **مرجع سابق** ، ص 40.

الشكل (3-01): إنتاج سوق التأمين للفترة 2017-2021 الوحدة مليار دج.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول(3-01).

2. تعويضات سوق التأمين :

إستحوذت تعويضات الأضرار على سوق التأمين بأكثر 89.7 %حسب سنة 2021 وتمثلت أساسا في تأمين المركبات بنسبة66 %، تأمين الحريق والمسؤولية27.9 %، تأمين النقل 3.9%، التأمين الزراعي 1.4 %، تأمين الإئتمان 0.8%، في حين سجلت تأمينات الأشخاص المتمثل في تأمين الأفراد (تأمينات الحياه) 10.29%.[1]

الجدول رقم (3- 02): تعويضات سوق التأمين للفترة 2017-2021، الوحدة مليار دج.

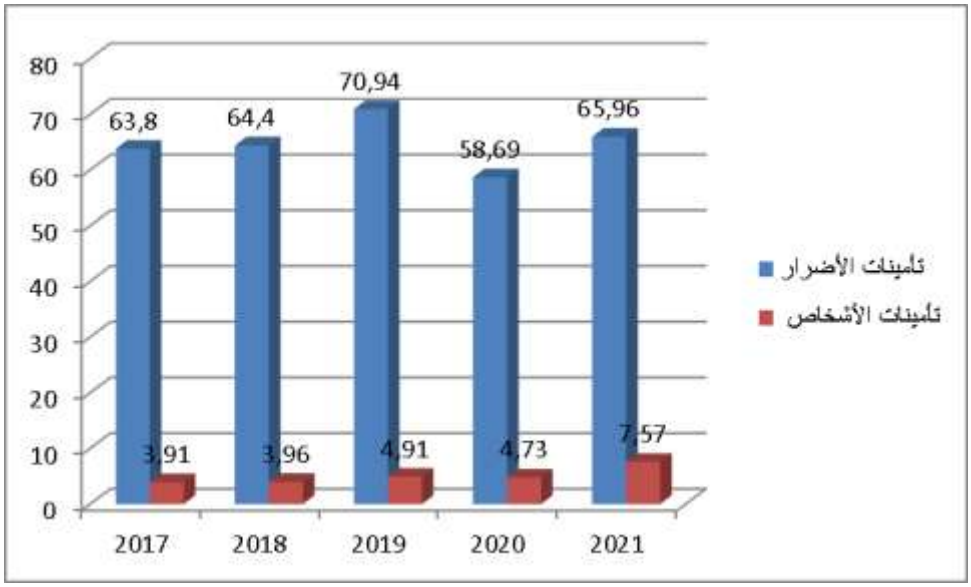
السنوات / نوع التأمين	تأمينات الأضرار	تأمينات الأشخاص
2017	63,8	3,91
2018	64,4	3,96
2019	70,94	4,91
2020	58,69	4,73
2021	65,96	7,57

Source : L'union Algerienne Des Societes D'assurance Et De Reassurance, disponible sur : (https://cna.dz/notes-statistiques/),(12/04/2024)

[1] conseil national des assurances , l'assurance en chiffres 2021,**opcit**,p10

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن تعويضات تأمينات الأضرار تفوق تعويضات تأمينات الأشخاص بأكثر من 50 مليار دج وهذا في كل سنوات الدراسة، كما نسجل كذلك بالنسبة لتأمينات الأضرار زيادة معتبرة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 6.54 مليار دج، غير أن سنة 2020 نسجل فيها تراجع مقارنة بسنة 2019 بقيمة 12.25 مليار دج، أما تعويضات تأمينات الأشخاص فنسجل إرتفاع في سنوات الدراسة ماعدا الإنخفاض الطفيف المسجل في 2020 وأعلى قيمة مسجلة كانت سنة2021 بقيمة 7.57 مليار دج. وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (3-02): تعويضات سوق التأمين للفترة 2017-2021 الوحدة مليار دج.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول الجدول(3-02).

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لحوكمة شركات التأمين

يعتبر الإطار المؤسساتي أساسيًا لتعزيز الحوكمة في شركات التأمين من خلال إنشاء بيئة تشجع على الشفافية والمساءلة، في هذا السياق وضعت الجزائر مجموعة من الهيئات للإشراف على قطاع التأمين وهذا لتفعيل أنظمة الرقابة وحوكمة شركات التأمين .

الفرع الأول: الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)

هو جمعية مهنية أنشئت سنة 1995، تم تأسيسها وإدارتها وفقا لأحكام القانون، ولا سيما الأمر رقم 95/07 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمين تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 06/04 بتاريخ 2006/02/20 .يجمع الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين بين شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك فروع الشركات الأجنبية التي تمارس التأمين وإعادة التأمين؛[1] من أهم مهامه [2]:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين ؛
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين؛
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية؛
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للتأمينات(CNA)

أنشأ المجلس الوطني للتأمينات في 25 جانفي 1955 بموجب الأمر رقم 07-95 وهو جهاز إستشاري تابع لوزارة المالية، حيث يسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الإقتصاد الوطني مستقبلا، لكونه يعتبر وسيلة هامة في توجيه السياسة العامة للدولة لنشاط التأمين ويرأس هذا المجلس وزير المالية.

الفرع الثالث: لجنة الإشراف على التأمينات (CSA)

هي الهيئة التي تمارس سيطرة الدولة على نشاط التأمين، وتقوم بمراقبة مدى إحترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين، وإذا تبين لها ما يعترض مصالح المستأمنين والمستفيدين من عقود التأمين، فإنها يمكنها تقليص نشاط هذه الشركة في فرع أو عدة فروع للتأمين، وعموما يتمثل دورها في [3]:

---

[1] L'union Algerienne Des Societes D'assurance Et De Reassurance, **Présentation De L'uar**,Disponible sur: (https://www.uar.dz/presentation-de-luar/),(04/04/2024)

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،أمر ،**أمر رقم 95 -7 المتعلق بالتأمينات**، العدد 13، 1995/03/08 ، المادة 274.

[3] دالي سعيد، لكحل أحمد، **دور وزارة المالية في رقابة قطاع التأمينات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد15، العدد03، 2022،ص ص 839-840 .

- **منح الترخيص والرقابة على الإعتماد:** خول المشرع للجنة الإشراف على التأمينات صلاحية المساهمة في منح الرخصة للمارسة نشاط سماسرة إعادة التأمين، والرقابة على إعتماد الوكلاء العامين للتأمين؛

- **الرقابة على شرعية عمليات التأمين:** تسهر لجنة الإشراف على التأمينات على مطابقة عمليات التأمين وإعادة التأمين للنصوص التشريعية والتنظيمية وشرعيتها، من خلال التأشير على وثائق التأمين ومراقبة تعريفاته، ومراقبة أموال العمليات التأمينية ومصدرها؛

- **الدور الرقابي بعد الدخول إلى سوق التأمينات:** تسهر اللجنة على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقواعد الحذر، التي هدفها الرقابة على قدرة شركات التأمين وإعادة التأمين على الوفاء بالإلتزامات الملقاة على عاتقهم إزاء المؤمن لهم، إضافة إلى الرقابة حول السير الحسن لعمليات التأمين دون إنشاء تجمعات تهدد المنافسة؛

الفرع الرابع: صندوق ضمان المؤمن عليهم

هذا الصندوق مسؤول عن تقديم الدعم في حالة إعسار شركات التأمين لكل أو جزء من الديون تجاه المؤمن عليهم والمستفيدين من عقود التأمين[1].

الفرع الخامس: الهيئة المركزية للمخاطر

هي لجنة تعمل تحت وصاية وزارة المالية ومرتبطة بمديرية التأمينات، يتمثل دورها في جمع وتركيز المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبة من قبل شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وفروع التأمين الأجنبية[2].

[1] القانون 06-04 والمتعلق بالتأمينات، **مرجع سابق** ، المادة : 213 مكرر.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم ،**المرسوم التنفيذي رقم 07-138 يحدد مهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها** ، العدد33 ، 20 /2007/05، المادة 02.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لحوكمة شركات التأمين

وفقا للنظام القانوني والتشريعي الذي يحكم نشاط التأمين في الجزائر، فإن كل شركات التأمين أو إعادة التأمين مطالبة بالإمتثال لما يلي :

الفرع الأول : الإفصاح والشفافية

تقدم شركات التأمين أو إعادة التأمين إلزاميا وبشكل سنوي إلى مجلس الرقابة (لجنة الإشراف على التأمين) الوثائق التالية [1]:

- الميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة؛
- تقرير مدققي الحسابات؛
- الإحصائيات وكل الوثائق الضرورية المرتبطة بها التي تحدد قائمتها وأشكالها .

الفرع الثاني: القواعد الإحترازية

وفقا للأحكام القانونية، يتوجب على شركة التأمين السهر على إقامة ثقة دائمة ومتبادلة مع عملائها على أساس إحترام العقد والإلتزامات التي تربطهما من خلاله، غير أن المسؤولية الكبيرة تبقى على عاتق شركات التأمين فهي مطالبة بتجنب أي سلوك يمكن أن يضر أو يؤثر على مصالح حملة الوثائق، وفي هذا الإطار نجد القواعد الإحترازية ذات العلاقة بالملاءة المالية وهي مصممة خصيصا للسماح لشركات التأمين بالوفاء بإلتزاماتها تجاه المؤمن عليهم في أي وقت من السنة، ويتعلق الأمر بـ:

- مستوى هامش الملاءة ؛
- مستوى المؤونات التقنية ؛
- تمثيل الإلتزامات النظامية .

لقد تم وضع نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر سنة 1995، وتم تعزيزه سنة 2006 من خلال إعادة النظر في تشريعات التأمين، فمن هذا الجانب (القانوني) يمكننا ذكر أهم عناصر القاعدة القانونية ذات العلاقة[1]:

[1] القانون 06-04 والمتعلق بالتأمينات، **مرجع سابق** ، المادة :226 مكرر.

- الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمين، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006؛
- المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 بالمتعلق بالإلتزامات النظامية؛
- المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين؛
- المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين؛
- المرسوم المؤرخ في 1996/10/02 المحدد للنسب الدنيا المخصصة لكل أنواع التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين، المعدل والمتمم في سنة 2001.

المبحث الثاني: بناء الإستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة

من أجل جمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة ومن ثم عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لها والإجابة على أسألتها، إعتمدت الطالبة على الإستبيان الذي وزع على عينة الدراسة المختارة، ولتحليله وإستخلاص النتائج إستخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية ولتحقيق ما يهدف إليه هذا المبحث تم دراسته على النحو التالي:

- وصف الدراسة الميدانية؛
- بناء الإستبيان وإختبار درجة الصدق و الثبات؛
- عرض وتحليل متغيرات الدراسة وخصائص وسمات عينة الدراسة.

المطلب الأول: وصف الدراسة الميدانية

حتى نتمكن من وصف الدراسة الميدانية لابد من تحديد مجتمع الدراسة، عينة الدراسة والأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

---

[1] حبار عبد الرزاق ، **عناصر التنظيم الإحترازي لنشاط التأمين – مع إشارة خاصة لحالة الجزائر–**، مجلة الإقتصاد والمالية ، المجلد 01، العدد01، 2015 ، ص ص :68-69.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي شركات التأمين على المستوى الوطني والأساتذة الجامعيين أما عينة الدراسة فتمثلت في شركات التأمين التي تزاول نشاطها في ولاية المدية بالإضافة إلى مجموعة من الأساتذة الجامعيين الأكاديميين المتخصصين لتوفرهم على الخبرة العلمية والعملية ومعرفتهم الأكاديمية بمتغيرات الدراسة.

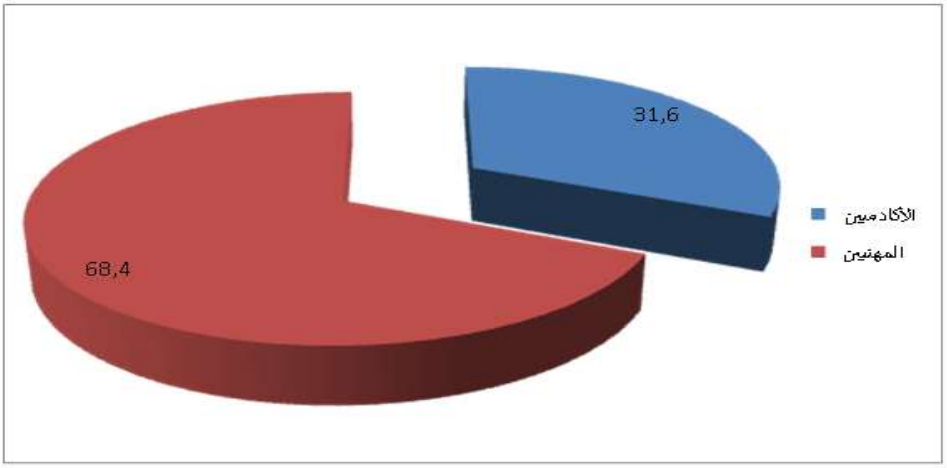
الجدول رقم (3-03): توزيع أفراد عينة الدراسة.

الوظيفة	العدد	النسبة
الأكاديميين	18	%31.6
المهنيين	39	%68.4
المجموع	**57**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على قائمة الإستبيان، الملحق الأول ص ص:115-18

من الجدول نلاحظ أن عدد الأكاديميين 18 يمثلون أساتذة جامعيين متخصصين لديهم دراية كافية بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى 39 مهني موزعين كما يلي: مدير شركة واحد و22 فرد يمثلون رؤساء المصالح (مصلحة المالية والمحاسبة، مصلحة الإنتاج ومصلحة التعويضات)؛ بالإضافة إلى 02 وسيط تأمين و 14 أفراد يشتغلون وظائف أخرى[1] ، والرسم البياني يوضح ذلك.

الشكل (3-03): توزيع أفراد عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-03)

[1] لاحظ الملحق الثالث ، ص: 120

تم توزيع 68 إستبانة على عينة ملائمة من صنف العينات غير الإحتمالية، وتم تجنب العينات الإحتمالية نظرا لصعوبة معالجتها مقارنة بإمكانات الطالبة ، وبعد عملية الفرز، تم إلغاء 11 إستبانات لعدة أسباب منها: عدم فهم وإدراك بعض متغيرات الدراسة، التضارب في الإيجابات ونقص المعلومات المدونة عليها، حيث تقرر الإبقاء على57 إستبانة لمطابقتها للمعايير المعمول بها وتمثيلها لعينة الدراسة .

الفرع الثاني: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية (الإستبيان)

تم تفريغ البيانات في شاشة Data View ومعالجتها بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ومن أجل تحليل النتائج إعتمدت الطالبة على فرعا علم الإحصاء الحديث (الإحصاء الوصفي والإحصاء الإستدلالي) ، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1. **أدوات الإحصاء الوصفي:** بغرض التحليل إستخدمت الطالبة العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة تمثلت في:
   - التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من الإستبيان؛
   - الرسوم البيانية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات؛
   - مقاييس النزعة المركزية المتمثلة أساسا في حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من الإستبيان وذلك لمعرفة الإجابة التي تتمركز حولها مفردات العينة؛
   - مقاييس التشتت المتمثلة أساسا في حساب الإنحراف المعياري لكل عبارة من الإستبيان؛ وذلك لقياس مدى التشتت أو البعد بين مفردات المتغير عن مقياس النزعة المركزية.
2. **أدوات الإحصاء الإستدلالي:** الأساليب الإحصائية المستعملة في الإحصاء الإستدلالي هي كما يلي:
   - حساب معامل(Pearson) بغرض معرفة درجة الإرتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
   - تقدير نموذج الإنحدار البسيط بهدف إختبار الفروض وتوضيح العلاقة الإحصائية؛

- إختبار (F-Test) لإختبار جودة النموذج المقدر وتحديد مدى القبول الكلي له عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) ؛
- حساب معامل التحديد R^2 ، لتحديد درجة تفسير المتغير المستقل(الحوكمة) للمتغير التابع المتمثل في الخبرة الإكتوارية ومعرفة إمكانية وجود متغيرات عشوائية أخرى لها تأثير على تحسين و تعزيز مهنة الخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

حسب موضوع الدراسة "دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين" فإنه يوجد متغيرين هما:

1. **المتغير المستقل:** يتمثل في آليات الحوكمة، والتي يتم قياس مدى تطبيقها في شركات التأمين من خلال مبادئ الحوكمة المتمثلة في وجود إطار للحوكمة، مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، إدارة المخاطر والإفصاح والشفافية.

2. **المتغير التابع:** يتمثل في مهنة الخبير الإكتواري ، والتي يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات تمثلت في إختصاصات ومهام وصفات الخبير الإكتواري .

المطلب الثاني: بناء الإستبيان وإختبار درجة الصدق و الثبات

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية الرئيسية ومن ثم إثبات أو نفي الفرضيات، وإضافة إلى الأسلوب النظري تم الإعتماد على الأسلوب الميداني من خلال إستمارة الإستبيان والمقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الفرع الأول: بناء الإستبيان

تم تصميم إستبانة الدراسة الميدانية إستنادً إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وبالإستناد كذلك إلى الإطار النظري للدراسة، حيث تم إعداد محاور الإستبانة وفق متغيرات البحث ومن ثم صياغة أسئلة الإستبانة، ليتم بعد ذلك إرسال نسخة من الإستبانة إلى مجموعة من الأساتذة المحكمين لمعرفة آرائهم، وبناءً على ملاحظاتهم تم تعديل وصياغة بعض المحاور والفقرات، وصياغة الإستبانة في شكلها النهائي، لقد تم تصميم هذه الأداة وفقًا

للأهداف والتساؤلات الخاصة بالموضوع، وبعد إجراء التعديلات أصبحت الإستبانة جاهزة للتوزيع حيث تكونت من ثلاثة محاور:

1. **المحور الأول:** ويحتوي على أسئلة تخص المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ،وهي: المؤهل العلمي ، الخبرة العملية و الوظيفة.
2. **المحور الثاني:** يتضمن القسم الثاني من الإستبانة مبادئ الحوكمة في شركات التأمين متمثلة في حوالي 14 عبارة مقسمة إلى أربعة مبادئ كما يلي :
   - **المبدأ الأول:** يتعلق بإطار الحوكمة في شركات التأمين ، ويتكون من أربعة عبارات؛
   - **المبدأ الثاني:** يتعلق بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في شركات التأمين ، ويتكون من أربعة عبارات ؛
   - **المبدأ الثالث:** يتعلق بتقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين، ويتكون من ثلاثة عبارات؛
   - **المبدأ الرابع:** يتعلق بالشفافية والإفصاح في شركات التأمين، ويتكون من ثلاثة عبارات؛
3. **المحور الثالث:** يتعلق بمهام وإختصاصات الخبير الإكتواري في شركات التأمين ، ويتكون من ستة عبارات ؛

وحتى نتمكن من القيام بدراسة ميدانية موضوعية تساعد على تحقيق أهداف البحث، تم إعداد عبارات الإستبيان بنهايات مغلقة، لتتلاءم مع إحتياجات الدراسة، وقد إعتمد في تصميمه على مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) حيث يطلب من عينة الدراسة أن تحدد درجة موافقتها على خيارات(إجابات) محددة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-04): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: حمزة محمد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، طبعة مزيدة ومنقحة، الطبعة الثالثة 2018، عمان، الأردن،ص: 158

الفرع الثاني: إختبار صدق الإستبيان

الغرض من حساب معامل الثبات هو التأكد من إستقرار العينة وعدم تناقضها مع نفسها أي إعطاءها نتائج مماثلة إذا ما طبقت عليها نفس الظروف والشروط[1]، ولإختبار ثبات أداة القياس(العينة) إستخدامنا معامل Alpha croubach، وتم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول(3-05): توزيع معامل Alpha croubach

عدد العبارات	Alpha croubach
20	0.785

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)، الملحق الثالث ،ص 119.

معامل الثبات يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث إذا لم يكن هناك ثبات فإن معامل Alpha croubach يكون يساوي الصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة Alpha croubach تساوي الواحد الصحيح، يتضح من الجدول أن معاملAlpha croubach (ألفا كرونباخ) لمجموع عبارات الإستبيان يساوي 78.5 % وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة 60%، وهذه القيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية.

أما عبارات الإستبيان فقد تراوحت بين 75.7 %و79.2 % .[2] وتفسير هذا إمكانية إعتماد نتائج الإستبيان والإطمئنان إلى ثبات أداة القياس(العينة) وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

[1] حمزة محمد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة مزيدة ومنقحة، الطبعة الثالثة 2018، عمان، الأردن، ص 202.

[2] الملحق الثالث، توزيع معامل Alpha croubach ،ص:119.

المطلب الثالث: عرض وتحليل متغيرات الدراسة وخصائص وسمات عينة الدراسة

تم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي (النسب المئوية، التكرارات) في عرض البيانات المتعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، من حيث التخصص العلمي، الخبرة والوظيفة.

الفرع الأول:عرض معلومات عينة الدراسة

بعد معالجة بيانات المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة في برنامج spss كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-06): عرض معلومات عينة الدراسة

البيان		التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	اللسانس	06	10.5
	الماستر	17	29.8
	دراسات عليا	17	29.8
	دكتوراه	17	29.8
	المجموع	57	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	17.5
	من 5 إلى 10 سنوات	40	70.2
	أكثر من 10 سنوات	07	12.3
	المجموع	57	100
الوظيفة	مدير	01	1.8
	رئيس مصلحة	22	38.6
	وسيط التأمين	02	3.5
	أستاذ جامعي	18	31.6
	أخرى	14	24.6
	المجموع	57	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)، الملحق الرابع، ص 120.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن جميع أفراد العينة حاصلين على شهادات جامعية، وهو مؤشر هام لفهم متغيرات الدراسة ومن ثم ملئ الإستبانة بكل صدق وثبات، حيث تأتي فئة الماستر والدراسات العليا والدكتوراه في المرتبة الأولى بنفس النسبة 29.8% ثم في المرتبة الثانية فئة اللسانس 10.5 %.

أما من حيث الخبرة، يتضح لنا أن أكثر من 70% من الفئة المستجوبة تحوز على خبرة من 5 إلى 10 سنوات، وفي المرتبة الثانية فئة الخبرة الأقل من 5 سنوات بنسبة 17.5 % وفي الأخير فئة الأكثر من 10 سنوات خبرة بنسبة 12.3%.

وبخصوص الوظيفة، يتضح لنا أن أكثر من38% رؤساء مصالح ، وفي المرتبة الثانية أساتذة جامعيين بنسبة 31.6%، أما في المرتبة الثالثة الفئات الأخرى (الوظائف المختلفة) بنسبة24.6 % ، بالإضافة إلى نسبة 3.5 % وسطاء التأمين ، وفي الأخير فئة المدراء بنسبة 1.8%

الفرع الثاني: عرض وتحليل متغيرات الدراسة

بغرض الإجابة على فرضية الدراسة سنقوم بتحليل مبادئ المحور الثاني والثالث من الإستبانة وذلك بإستخدام أساليب الإحصاء الوصفي كما يلي:

1. المحور الثاني: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين

لمعرفة مدى توفر وتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين عينة الدراسة سنقوم بتحليل مؤشرات الحوكمة الملخصة في المحور الثاني ، كما يلي:

أ. **المبدأ الأول: إطار الحوكمة في شركات التأمين:** يتكون هذا المبدأ من أربعة (04) عبارات(فقرات) والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية، كما يلي:

الجدول رقم (3-07): نتائج عينة الدراسة للمبدأ الأول : إطار الحوكمة

المبدأ الأول : إطار الحوكمة في شركات التأمين	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
يتوفر لدى شركات التأمين هياكل تنظيمية يحدد من خلالها توزيع مناسب للمسؤوليات الإشرافية والإدارية.	4.89	0.041	موافق تماما
تقوم شركات التأمين بتحديد المسؤوليات بوضوح بين جميع الأطراف من خلال توفر إطار تشريعي وتنظيمي.	4.77	0.056	موافق تماما
يوجد توزيع للمسؤوليات داخل شركات التأمين بين المهام الإشرافية،التنفيذية والتنظيمية وفقا لأحكام القانون وقواعده.	4.59	0.070	موافق تماما
يتوفر لدى شركات التأمين إطار عمل للرقابة الداخلية يحدد بدقة مهام ومسؤوليات وسطاء التأمين، الخبراء الإكتواريين والمدققين الداخليين.	4.75	0.057	موافق تماما
نتيجة المحور	4.75	0.037	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)، الملحق الخامس، ص: 121.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيم الإنحراف المعياري تقع بين 0.037 و 0.07 والتي تدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت و بعد البيانات عن متوسطها الحسابي، وأن متوسط ممارسات أفراد العينة لمبادئ الحوكمة في شركات التأمين يقع بين 4.59 و 4.89 (الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي)، أي أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق.

كما نلاحظ أن أعلى الفقرات من حيث التطبيق والممارسة هي الفقرة الأولى الخاصة بمدى توفر هياكل تنظيمية يحدد من خلالها توزيع مناسب للمسؤوليات الإشرافية والإدارية في

شركات التأمين. أما أقل الفقرات تطبيقا فكانت الفقرة الثالثة الخاصة بتوزيع المسؤوليات داخل شركات التأمين بين المهام الإشرافية،التنفيذية والتنظيمية وفقا لأحكام القانون وقواعده.

كذلك يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لمؤشرات المبدأ الأول : إطار الحوكمة في شركات التأمين بلغ 4.75، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون على وجود هذا المبدأ في شركات التأمين.

ب. المبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة في شركات التأمين: يتكون هذا المبدأ من أربعة (04) عبارات والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية، كما يلي:

الجدول رقم (3-08): نتائج عينة الدراسة للمبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة

المبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة في شركات التأمين	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأدوار والمسؤوليات لمجلس الإدارة وأعضائه وعلاقته مع كبار المديرين التنفيذيين.	**4.68**	**0.062**	موافق تماما
يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة لتحقيق أفضل مصلحة للشركة وكذا معرفة الإنحرافات.	**4.71**	**0.060**	موافق تماما
يقوم مجلس الإدارة بفحص وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة داخل شركات التأمين بشكل دوري وتقييم الأداء.	**4.59**	**0.065**	موافق تماما
يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات التي تعالج تضارب المصالح والمعاملة العادلة للعملاء وأصحاب المصلحة ويراجع هذه السياسات بإنتظام.	**4.75**	**0.062**	موافق تماما
نتيجة المحور	**4.68**	**0.042**	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)، الملحق الخامس ، ص:121

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيم الإنحراف المعياري تقع بين 0.042 و 0.065 والتي تدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي وأن متوسط ممارسات أفراد العينة لهذا المبدأ في شركات التأمين يقع بين 4.59 و 4.75 (الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي)، أي أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق.

كذلك يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لمؤشرات المبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة بلغ 4.68، وهذا يعني أن عينة الدراسة تأكد وجود ممارسة لهذا المبدأ بدرجة عالية في شركات التأمين.

ج. المبدأ الثالث:إدارة المخاطر في شركات التأمين: يتكون هذا المبدأ من ثلاثة(03) عبارات والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية، كما يلي:

الجدول رقم (3-09): نتائج عينة الدراسة للمبدأ الثالث: إدارة المخاطر.

المبدأ الثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
تتوفر لدى شركات التأمين أنظمة شاملة لإدارة المخاطر قادرة على تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها.	**4.57**	**0.070**	موافق تماما
لدى شركات التأمين خبير إكتواري يقوم بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المستقبلية.	**4.77**	**0.056**	موافق تماما
لدى شركات التأمين أنظمة شاملة لإدارة المخاطر تقوم بمراجعة بيئة السوق بشكل منتظم، ورصد المخاطر وإتخاذ الإجراءات المناسبة .	**4.71**	**0.060**	موافق تماما
نتيجة المحور	**4.69**	**0.038**	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS) الملحق الخامس، ص:122

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 0.038 و 0.070 والتي تدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي كذلك نلاحظ أن متوسط ممارسات أفراد العينة لهذا المبدأ في شركات التأمين يقع بين 4.57 و4.71 ، أي أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق.

كذلك يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لمؤشرات المبدأ الثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين بلغ 4.69، وهذا يعني أن عينة الدراسة تعتقد وجود ممارسة لهذا المبدأ بدرجة عالية في شركات التأمين.

د. المبدأ الرابع: الشفافية والإفصاح في شركات التأمين: يتكون هذا المبدأ من ثلاثة (03) عبارات والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية. كما يلي:

الجدول رقم (3-10): نتائج عينة الدراسة للمبدأ الرابع: الشفافية والإفصاح

المبدأ الرابع : الشفافية والإفصاح	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
تحرص شركات التأمين على ضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية حول جميع المعاملات لأصحاب المصالح.	4.63	0.061	موافق تماما
تقوم شركات التأمين بإعلام أصحاب المصالح وخاصة (حاملي وثائق التأمين) بشكل كاف بحقوقهم وإلتزاماتهم القانونية عند إرتباطهم بالمؤسسة.	4.66	0.076	موافق تماما
تحتفظ الإدارة التنفيذية بقنوات إتصال مفتوحة مع الموظفين تمكنهم من إبداء رأيهم في أية أمور ذات أهمية	4.68	0.066	موافق تماما
نتيجة المحور	4.66	0.051	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS) الملحق الخامس، ص :122

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيم الإنحراف المعياري للعبارات تقع بين 0.051 و0.076 والتي تدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي، وأن متوسط ممارسات العينة لمبدأ الشفافية و الإفصاح يقع بين 4.63 و 4.68 أي أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق.

كما نلاحظ أن أعلى الفقرات من حيث الممارسة هي الفقرة الثالثة الخاصة بمدى إحتفاظ الإدارة التنفيذية بقنوات إتصال مفتوحة مع الموظفين تمكنهم من إبداء رأيهم في أية أمور ذات أهمية بمتوسط حسابي بلغ 4.68، لتأتي بعدها الفقرة الثانية المتعلقة بقيام شركات التأمين بإعلام أصحاب المصالح وخاصة (حاملي وثائق التأمين) بشكل كاف بحقوقهم وإلتزاماتهم القانونية عند إرتباطهم بالمؤسسة بمتوسط حسابي بلغ 4.66، أما أدنى الفقرات فكانت الفقرة الأولى الخاصة بحرص شركات التأمين على ضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية حول جميع المعاملات لأصحاب المصالح بمتوسط حسابي بلغ 4.63.

كذلك يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لمؤشرات المبدأ الرابع : الشفافية و الإفصاح في شركات التأمين بلغ 4.66، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون على وجود هذا المبدأ في شركات التأمين.

2. المحور الثالث: مهام وإختصاصات الخبير الإكتواري في شركات التأمين

يتكون هذا المحور من ستة (06) عبارات والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (3-11): نتائج عينة الدراسة المتعلقة بمهام الخبير الإكتواري

المحور الثالث: مهام و إختصاصات الخبير الإكتواري في شركات التأمين	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
يقوم الخبير الإكتواري بتقديم المعلومات والبيانات الإكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة.	4.73	0.058	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بالإطلاع وتقييم السياسة الإستثمارية و كفاية المخصصات الفنية للشركة.	4.89	0.041	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بتسعير المنتجات التأمينة وتحديد حجم الإلتزامات وتحديد متطلبات رأس المال للأحداث المستقبلية غير المؤكدة.	4.84	0.048	موافق تماما
يقدم الخبير الإكتواري المشورة بشأن مدى كفاية و تقييم المخاطر وترتيبات إعادة التأمين.	4.77	0.056	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بتقييم إلتزامات التأمين وإجمالي إلتزامات المطالبات، بالإضافة إلى تحديد الإحتياطيات للمخاطر المالية.	4.70	0.061	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بالبحث والتطوير و التحقق من صحة وإستخدام النماذج الداخلية للتوقعات الإكتوارية والمالية ، أو لأغراض الملاءة المالية.	4.56	0.066	موافق تماما
نتيجة المحور	4.75	0.025	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)، الملحق السادس ، ص :123

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة أفراد العينة للمحور الثالث: مهام و إختصاصات الخبير الإكتواري في شركات التأمين يقع بين 4.56 و 4.89، أي أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق، وقد كانت الفقرة الثانية أقوى الفقرات من حيث الممارسة والمتعلقة بقيام الخبير الإكتواري بالإطلاع وتقييم السياسة الإستثمارية و كفاية المخصصات الفنية للشركة. أما أقل الفقرات مقارنة بالفقرات الأخرى كانت الفقرة السادسة والمتعلقة بقيام

الخبير الإكتواري بالبحث والتطوير و التحقق من صحة وإستخدام النماذج الداخلية للتوقعات الإكتوارية والمالية ، كذلك نشير إلى صغر قيمة الإنحراف المعياري والذي تراوح بين 0.025 و 0.066 وهذا يدل على التجانس في إجابات أفراد العينة المشاركين في الإستبيان.

ونلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح لمؤشرات هذا المحور المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.75، وهذا يعني أن عينة الدراسة تدعم ممارسة هذا المحور بدرجة عالية.

المبحث الثالث: أثر تطبيق الحوكمة على مهام الخبير الإكتواري

لمعرفة أثر تطبيق الحوكمة على مهام الخبير الإكتواري، سنحاول معرفة نوع العلاقة وقياس درجة إرتباطها، بالإضافة إلى تقدير النموذج ، وتحديد درجة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع .

المطلب الأول: نموذج مبادئ الحوكمة – مهام الخبير الإكتواري

لتقدير وإختبار نموذج "مبادئ الحوكمة و تحسين مهام الخبير الإكتواري" ومن أجل معرفة مدى تأثير مبادئ الحوكمة على جودة مهام الخبير الإكتواري، وللإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي الفرضية الثالثة المدرجة في المقدمة العامة يمكن صياغة مايلي:

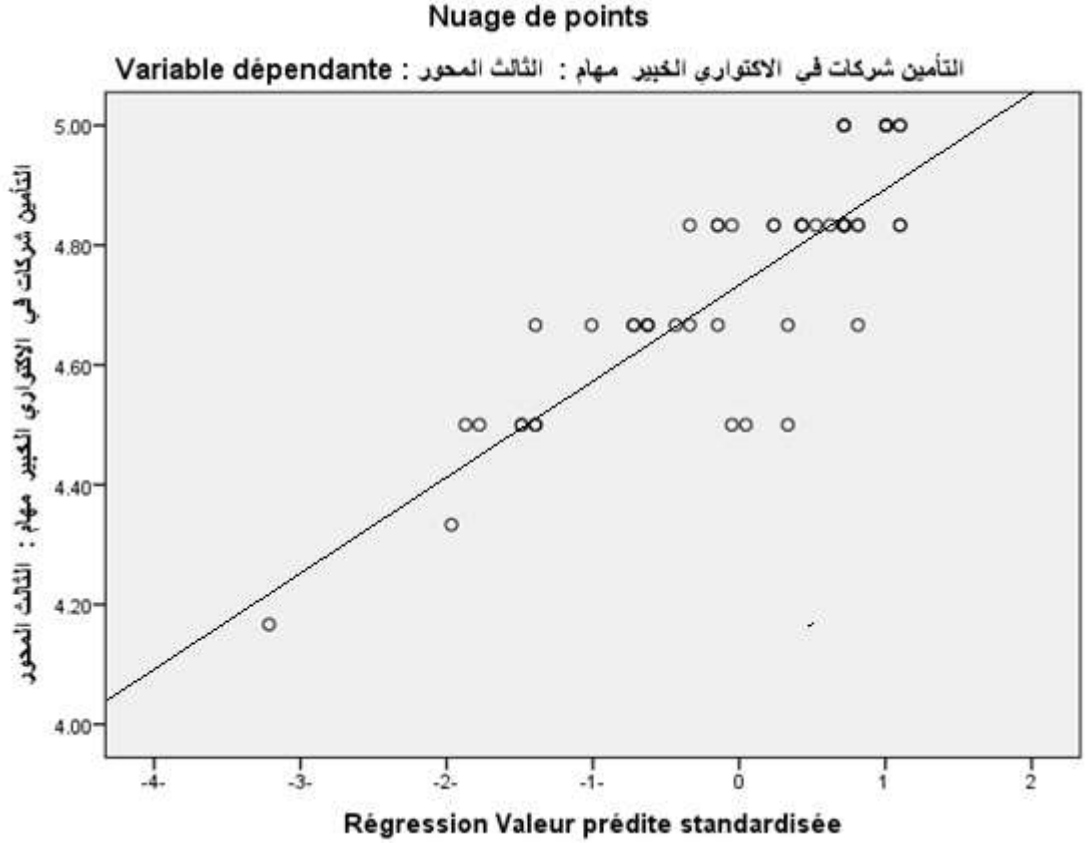
- الفرضية الأولى H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد للحوكمة في شركات التأمين وبين تحسين مهنة الخبير الإكتواري؛

ويمكن صياغة الفرض الصفري لها كما يلي :

- الفرضية الثانية H0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد للحوكمة في شركات التأمين وبين تحسين مهنة الخبير الإكتواري ؛

في هذا النموذج نعتبر الحوكمة متغير مستقل ومهنة (مهام) الخبير الإكتواري متغير تابع، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لاحظنا أن الإتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية طردية مستقيمة.

الشكل (3-04): الإتجاه العام لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)، الملحق السابع ،ص:125

نلاحظ من الشكل أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية، إذ أن معظم النقاط منتشرة حول خط مستقيم يمتد من أسفل يسار الشكل إلى أعلى يمينه وبالتالي يمكن القول أن شرط العلاقة الخطية قد تحقق إذا بلغت قيمة الخطأ المعياري للتقدير (Std Error of the Estimate) الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الإنحدار :0.09816 ، وهي قيمة صغيرة مما يعني صغر الأخطاء العشوائية ، من هنا يمكن القول بأن نموذج الإنحدار الخطي البسيط سيكون مناسبا لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$(\hat{Y}) = f\ (\mathbf{Govi}) = \beta + \alpha\ \mathbf{Govi}$$

بحيث :

- $\hat{Y}$: القيمة التقديرية لجودة مهنة الخبير الإكتواري ، وهي متغير تابع لمبادئ الحوكمة؛

- **Govi:** مبادئ و آليات الحوكمة في شركات التأمين ؛
- **β:** المستوى الثابت لجودة مهنة الخبير الإكتواري عند إنعدام المتغير المستقل أي عند إنعدام آليات و مبادئ الحوكمة و غياب ممارستها في شركة التأمين ؛
- **α**: الميل الحدي لمبادئ الحوكمة، والذي يعني أنه كلما تحسنت ممارسات مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين تحسنت معها جودة مهنة الخبير الإكتواري بمقدار **α** وفق علاقة طردية موجبة ؛

المطلب الثاني : تقدير وإختبار نموذج مبادئ الحوكمة – مهنة الخبير الإكتواري

لتحديد العلاقة بين مبادئ الحوكمة (Govi) ومهام الخبير الإكتواري (Yi) نستعمل معادلة الإنحدار البسيط (Régression Simple) حيث كانت نتائج تقدير نموذج العلاقة كما يلي:

الجدول(3-12):تقدير وإختبار نموذج (Yi) =*f* (Govi)

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المرافق لإختبار T- Sig (T-test)	معامل التحديد R^2	معامل الإرتباط r
β	1.17	0.000	0.74	0.86
α	0.76	0.000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS) ،الملحق السابع، ص ص : 123-124

من خلال الجدول يمكن صياغة النموذج المقدر بالإضافة إلى تقديم التحليلات التالية:

1- النموذج المقدر للعلاقة بين مبادئ حوكمة شركات التأمين- مهنة الخبير الإكتواري يأخذ الصيغة التالية:

Yi= 1.17+ 0.76 Govi

2- تشير المعادلة السابقة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسن مهنة الخبير الإكتواري، فزيادة مستوى ممارسة مبادئ الحوكمة بمقدار وحدة واحدة يؤدي

إلى زيادة و تحسن مهنة الخبير الإكتواري بمقدار 0.76 وحدة في المتوسط مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

3- نلاحظ أن قيمة r = 0.86، وتعني وجود إرتباط خطي موجب و قوي بين تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين وتحسن مهنة الخبير الإكتواري.

4- نلاحظ أن قيمة R Square =0.74، وتعني أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بـ0.74 وحدة في المتوسط مع ثبات العوامل الأخرى والباقي0.26 تفسره متغيرات أخرى موجودة في الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: إختبار معنوية النموذج وإختبار فرضية الدراسة الميدانية

لإختبار معنوية نموذج الإنحدار البسيط تم إستخدم تحليل التباين ANOVA وقد كانت النتائج في الجدول التالي:

جدول(3-12):إختبار ANOVA تطبيق مبادئ الحوكمة – مهنة الخبير الإكتواري

البيان	مجموع مربعات الإنحدار	درجات حرية الإنحدار	متوسط المربعات	قيمة إختبار تحليل التباين لخط الإنحدار (F)	مستوى الدلالة
الإنحدار	1.532	1	1.53	159.04	0.00
المتبقي	0.530	55	0.01		
المجموع	2.062	56			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)،الملحق السابع ،ص:124

من الجدول أعلاه نلاحظ كما أن مستوى الدلالة P=0.00، بما أن هذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، فإننا نرفض صحة الفرضية الصفرية H0، ونقبل الفرضية H1 البديلة ، ونقول بأنه "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين التطبيق الجيد للحوكمة في شركات التأمين وبين تحسين مهنة الخبير الإكتواري**".

خلاصة

هدفت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من شركات التأمين في ولاية المدية إلى التعرف بصفة عامة على واقع قطاع التأمين في الجزائر، وأهم الإحصائيات في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، وبصفة خاصة إلى دراسة وتحليل مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين جودة مهنة الخبير الإكتواري، حيث أنه و من خلال دراستنا للإحصائيات العامة لقطاع التأمين في الجزائر تبين أنه يعتمد وبشكل أساسي على إنتاج وتعويضات تأمينات الأضرار بنسبة كبيرة مقارنة بالتأمينات الأخرى.

من خلال دراستنا وتحليلنا للمحور الثاني الخاص بالإستبانة تبين أن شركات التأمين تطبق مبادئ الحوكمة المتمثلة في وجود إطار للحوكمة، تحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، تقييم المخاطر وإدارتها، الإفصاح والشفافية. كما تجدر الإشارة أن هذه الممارسة تتم بشكل ضمني أي لايوجد ميثاق للحوكمة مفصح عنه من طرف شركات التأمين تمتثل إليه جميع الشركات.

في الأخير قمنا بتقدير النموذج وإختبار الإشكالية "دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين"، بإستعمال النموذج الخطي البسيط، الذي أظهر وجود علاقة خطية و طردية قوية تجمع بينهما.

خاتمة

يساهم التطبيق السليم للحوكمة في قطاع التأمين على تحسين مهنة الخبير الإكتواري وتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال توفير البيئة الملائمة لممارسة هذه المهنة بكفاءة ومسؤولية، كما تفرض الحوكمة الجيدة الإمتثال للمعايير والقوانين المهنية وتطوير القدرات المهنية للخبراء الإكتواريين، مما يعزز دورهم في تحليل وتقييم المخاطر بشكل دقيق وتقديم النصائح الإستراتيجية لتحقيق أهداف الشركة بشكل فعال ومستدام وتعزيز الأداء المالي. وبالتالي فإن الحوكمة الفعالة تعزز الثقة في مهنة الخبراء الإكتواريين وتعزز دورهم الحيوي في دعم نمو وإستدامة شركات التأمين.

من خلال ما سبق قمنا في هذه الدراسة بمعالجة موضوع دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في شركات التأمين من الجانب النظري والتطبيقي، وتطلب ذلك الإعتماد على ثلاثة فصول وفقا للمناهج المذكورة سابقا، وتم الإلمام بمفهوم حوكمة شركات التأمين وعرض لأهم آلياتها ومبادئها، ثم تطرقنا إلى الخبرة الإكتوارية وأهم فروعها وإختصاصاتها في شركات التأمين باعتبارها أكثر المؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الدراسات طبقا لطبيعة نشاطها الذي يستلزم القيام بالتنبؤات المستقبلية وتقييم المخاطر المحتملة بأساليب كمية ورياضية، وتم تحديد علاقة الخبير الإكتواري بالأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة وأهم المعايير المهنية للخبرة الإكتوارية المتعارف عليها.

كما قمنا بدراسة البيئة التشريعية والمؤسساتية التي تشكل الإطار المؤسساتي والقانوني للحوكمة في قطاع التأمين، وفي الأخير تطرقنا إلى أثر مبادئ حوكمة الشركات في تحسين مهنة الإكتواري، حيث حاولنا قدر المستطاع إبراز هذا التأثير من خلال الدراسة الميدانية حيث قمنا بإختيار عينة مشكلة من بعض وكالات التأمين المتواجدة في عاصمة ولاية المدية بالإضافة إلى مجموعة من الأكاديميين، والتي مكنتنا من قياس العلاقة بين مبادئ الحوكمة والخبرة الإكتوارية بإستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية.

ومنه إستطعنا إختبار جملة من الفرضيات، مكنتنا من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولا: نتائج الدراسة

- من خلال الجانب النظري للدراسة يتبين لنا ما يلي:

1. الحوكمة هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تساهم في إدارة ورقابة الشركات بشكل فعَال، وهي تمارس ضمنيا في شركات التأمين من خلال اللوائح الداخلية والإمتثال للقوانين في البيئة التشريعية ؛
2. التطبيق السليم للحوكمة في شركات التأمين يشكل المدخل الفعال لتحسين مهنة الإكتواري الأمر الذي يعمل على إدارة المخاطر داخل الشركة بشكل منتظم، ورصد المخاطر المحتملة لإتخاذ الإجراءات المناسبة ؛
3. تعتبر الوظيفة الإكتوارية من الأنظمة الشاملة لإدارة المخاطر ومن الضوابط الداخلية لشركة التأمين، وهي ضرورية للتسيير السليم لشركة التأمين ونموها ؛
4. تساهم الخبرة الإكتوارية في شركات التأمين على تحسين أدائها، وتقديم خدمات أفضل للعملاء، مما يساهم في نجاحها ونموها في السوق ؛
5. تلعب المعايير المهنية للخبراء الإكتواريين دورًا مهمًا في ضمان تأدية واجباتهم بنزاهة وشفافية ومهنية عالية ؛
6. يساهم التطبيق السليم للحوكمة في شركات التأمين في تعزيز الإمتثال للمعايير والقوانين المهنية وتوفير الدعم للتطوير المهني للخبراء الإكتواريين، من خلال التدريب والتعليم المستمر؛
7. يعمل التطبيق السليم للحوكمة على خلق بيئة عمل ملائمة لممارسة مهنة الإكتواري وتسهم في تعزيز الثقة في دورهم وأهميتهم في صناعة التأمين.

- من خلال الجانب التطبيقي للدراسة يتبين لنا ما يلي:

8. وجود أثر ذو دلالة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، بين المتغير المستقل مبادئ الحوكمة داخل شركات التأمين، والمتغير التابع مهنة الخبير الإكتواري يمكن صياغتها في شكل نموذج الإنحدار الخطي البسيط ؛

9. وجود علاقة خطية طردية بين مبادئ الحوكمة داخل شركات التأمين وجودة مهنة الخبير الإكتواري داخل شركات التأمين قدرت بـ 86%.

ثانيا: إختبار فرضيات الدراسة

قامت دراستنا على ثلاثة فرضيات تعد كإجابات أولية للإشكالية المطروحة يمكن التحقق من مدى ثباتها أو نفيها من خلال الآتي:

1. تمثلت الفرضية الأولى في: " **يتباين تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين حسب خصوصية بيئة الأعمال لكل دولة، ولا يوجد نظام أو نموذج بعينه يمكن تطبيقه في كافة الدول على كافة الشركات** " بناءً على النتائج المتوصل إليها نثبت صحة هذه الفرضية ، حيث يتم تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية، والتي تتأثر بالبيئة القانونية والثقافة التي تعمل فيها شركات التأمين.
2. تمثلت الفرضية الثانية في: " **يؤدي التطبيق المحكم والفعال للخبرة الإكتوارية إلى تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الأمن المالي في شركات التأمين** " بناءً على النتائج المتوصل إليها نثبت صحة هذه الفرضية ، حيث تلعب الخبرة الإكتوارية دورا محوريا في شركات التأمين من خلال تسعير منتجات التأمين وتقييم المخاطر المستقبلية ...إلخ، والتي تعد أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها قطاع التأمين وتضمن تطوره وإزدهاره.
3. تمثلت الفرضية الثالثة في: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد للحوكمة في شركات التأمين وبين تحسين مهنة الخبير الإكتواري**" بناءالدراسة الميدانية التي قمنا بها، ثم دراسة وتحليل النتائج وبناء العلاقة بين حوكمة الشركات ومهنة الإكتواري في شكل نموذج إنحدار خطي بسيط ، نثبت صحة هذه الفرضية حيث تبين لنا وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين.

ثالثا: مقترحات الدراسة

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات التي ترى الطالبة أنها ضرورية ويمكن الإستفادة منها في تفعيل أداء الحوكمة من أجل تحسين مهنة الإكتواري في شركات التأمين، وذلك على النحو التالي:

1. ضرورة التطبيق الفعلي للحوكمة داخل شركات التأمين من خلال تفعيل النصوص والتشريعات الخاصة بها و سن عقوبات و جزاءات صارمة للمخالفين ؛
2. تبليغ وتحسيس إدارات شركات التأمين بضرورة تبني الحوكمة والعمل بمبادئها، مع توفير دليل منهجي للحوكمة يتوافق وطبيعة إستغلال ونشاط شركات التأمين الجزائرية، ويضمن حقوق وواجبات الأطراف ذات المصلحة، كما أنه يحمي رؤية ورسالة وشعار الشركة ؛
3. منح إستقلالية أكثر لهيئات الإشراف والرقابة وزيادة عدد الخبراء الإكتواريين في الشركات، بغرض ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها وترقية الممارسات التأمينة.
4. الإهتمام بالعلوم الإكتوارية من خلال إدارجه وإعتماده كتخصص أكاديمي يدرس في الجامعة الجزائرية، ووضع لائحة تنظيمية خاصة بالمهام الإكتوارية من طرف هيئات الإشراف والرقابة على غرار الكثير من الدول العربية ؛
5. ضرورة تواجد لجنة مستقلة لإدارة المخاطر داخل شركات التأمين، لقياس وتحليل ورقابة كل الصعوبات و الأزمات التي تتعرض لها هذه الشركات ؛
6. تحسين الكفاءة الفنية لدى الجهات الرقابية الخارجية والمتمثلة في المراجع الخارجي؛
7. ضرورة دخول شركات التأمين للبورصة للمساهمة في تفعيل مبادئ الحوكمة فيها.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال دراستنا هذه الموسومة بـ: "دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في شركات التأمين"، وبعد الإنتهاء من معالجة إشكالية الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات، لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ومتشعب ويحتوي على جوانب مهمة

جديرة بالبحث لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه المواضيع:

1. دور لجنة إدارة المخاطر داخل شركات التأمين؛
2. أهمية الوظيفية الإكتوارية في تعزيز جودة التدقيق الداخلي في شركات التأمين ؛
3. دور الإكتواري في دعم وتحسين جودة التدقيق الخارجي في شركات التأمين؛
4. تقييم دور الخبير الإكتواري وهيئات الإشراف والرقابة في الرقابة على مؤسسات التأمين؛
5. دور آليات حوكمة الشركات في إدارة المخاطر في شركات التأمين؛
6. أهمية تطبيق الحوكمة للحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين ؛
7. دور وظيفة الخبرة الإكتوارية في تحسين أداء شركات التأمين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري و الإجتماعي من الناحية النظرية والتطبيقية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ،2012.
2. أسامة عزمي سالم، نوري موسى الشقيري، إدارة الخطر و التأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، ،2007.
3. جربوع يوسف محمود،أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات،الطبعة الثالثة،مؤسسة الوراق،عمان، 2007.
4. حمزة محمد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة مزيدة ومنقحة، الطبعة الثالثة 2018، عمان، الأردن، 2018.
5. سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس و النظريات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،الاردن،2015 .
6. السنهوري عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء السابع، المجلد الثاني:عقد التأمين والمقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة، دار النهضة العربية،مصر،2004.
7. شويات محمود، الحاكمية والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى ، دار عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ،2015 .
8. عبد القادر العطير، التأمين البري في التشريع، القواعد العامة والأحكام الخاصة بعقود التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات، التأمين على الحياة والتأمين من الحريق: دراسة مقارنة، ط 11، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
9. عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين و المخاطر، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر و التوزيع الاردن، ،2015 .
10. عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن 2015.

11. عزالدين فلاح، التأمين "مبادئه وأنواعه"، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2008.
12. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
13. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ط1 المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة، مصر، 2015.
14. مؤسسة النقد العربي السعودي، مدخل إلى أساسيات التأمين، المعهد المالي، الرياض المملكة العربية السعودية، 2016.

ثانيا: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

1.بغداد أحمد ، دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين– دراسة حالة – أطروحة دكتوراه LMD ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تيسمسيلت 2021–2022.
2.ديالا جميل الرزي، مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الإقتصادية والمالية وحاجتها للأنظمة والقوانين: دراسة حالة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
3.رياض زلاسي ، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجيستير علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012.
4.ضويفي حمزة ، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2015/2014.

5.طيباوي فطيمة، قياس مستوى ثقافة التأمين لدى المستهلك الجزائري دراسة حالة عينة من المتعاملين مع شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص : مالية وبنوك، جامعة إبن خلدون تيارت،2020 2021.

6.عمر علي عبد الصمد ، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية –دراسة نظرية تطبيقية – أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ،2012–2013 .

7.عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2009 –2010.

8.فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011–2012

9.يحياوي فاطيمة، **دور الخبير الإكتواري في نشاط التأمين دراسه مقارنه بين الجزائر ومصر** أطروحه مقدمه لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصاديه ، قسم العلوم الاقتصاديه جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020 2021.

ثالثا: المجلات والدوريات

1.الإتحاد العام العربي للتأمين ،تقرير عن سوق التأمين الجزائري سيناريوهات التطور المرتقب لصناعه التأمين العربية ، مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامه للإتحاد العام للتأمين ،العدد ،150 ،2021 .

2.بغداد أحمد ضويفي حمزة، دور الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين– دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التأمين، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 2021.

3.بوجنان خالدية، طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية باستخدام التقنيات الإكتوارية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث" ل م د " في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة ابن خلدون– تيارت،2015.

4.بوشامي عبد القادر ، سريدي أحمد ،نماذج حوكمة الشركات في العالم دراسة تجارب دولية مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة ، المجلد 07، العدد 02 ، 2022.

5.حبار عبد الرزاق ، عناصر التنظيم الإحترازي لنشاط التأمين – مع إشارة خاصة لحالة الجزائر–، مجلة الإقتصاد والمالية ، المجلد 01، العدد01، 2015 .

6.دالي سعيد، لكحل أحمد، دور وزارة المالية في رقابة قطاع التأمينات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد15، العدد03، 2022.

7.سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 9، جامعة غرداية، 2016..

8.شنافي كفية ، آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)وشركة (AXA) للتأمين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 45 ،2015.

9.عبيد بن سعيد المطيري ، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد العاشر العدد الثالث، السعودية ، 2003.

رابعا: الملتقيات الوطنية والدولية

1. حمادي نبيل ،عمر علي عبد الصمد ، النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة لـ و م أ و فرنسا ،ملتقى دولي أليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة،جامعة ورقلة ، يومي 25–26 نوفمبر 2013.

2. عبد الحفيظ اوسكين ، خيرة زينب بوسماحة ،**الضوابط الأخلاقية والقانونية للمهن الحرة المتعلقة بالتأمين التعاوني** ،الملتقى الثالث للتأمين التعاوني ،**رابطة العالم الإسلامي** –الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل ،2011.

3. عبد الرزاق بن زاوي، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة 06-07 ماي ،2012 .
4. محمد عبده محمد مصطفى،تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء دراسة تطبيقية ،جامعة عين شمس، مصر ،2006.

خامسا: القوانين والمراسيم والأوامر

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، رقم 13 ،08 مارس 1995 .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، قانون رقم 06 – 04 المعدل والمتمّم للأمر رقم 07-95المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، العدد 15 ، 2006/03/12 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، مرسوم ،المرسوم التنفيذي رقم 07-138 يحدد مهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها ، العدد33 ، 20 /2007/05.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،أمر ،أمر رقم 95 -7 المتعلق بالتأمينات، العدد 13، 1995/03/08 .

سادسا: الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية

1. البنك المركزي الأردني ،الموقع: (/https://www.cbj.gov.jo) .
2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، الموقع: (/https://www.arado.org)
3. مؤسسة النقد العربي السعودي، الموقع: (https://sama.gov.sa/ar-sa/News/pages/news-622.aspx)
4. هيئة السوق المالي السعودي الموقع: (www .cma.org.sa، 1/04/2024)

المراجع باللغات الأجنبية

أولا: الكتب

1. Berglof Gustafsson , Williamson,capital structure as a mechanism of control: a comparison of financial systems, The Firm as a Nexus of Treaties ,sage,2009.
2. charles l. Trowbridge, **fundamental concepts of actuarial science** ,actuarial education and research fund ,2006.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

1. charbel salloum,la gouvernance des entreprises libanaises en situation de detresse financiere. these de doctorat ,universite paul cezanne - aux marseille ,sciences de gestion , paris,2002.

ثالثا: المجلات والدوريات

1. Eugene F. Fama ,agensy problemes and the theory of the firm ,journal of political economy The Journal of Political Economy, Vol. 88, No. 2 ,2008.
2. Lahlou Cherif. gouvernance des entreprise actionnariat et performances, revue economie & management , universite de tlemcen, numéro 7 ,alger, 2008.
3. Nazik Fadil ,Stratégie, gouvernance et performance des moyennes entreprises : quel est l'impact de la cotation en Bourse ? , revue management et Avenir, n° 11,, 2002.

رابعا: التقارير والمنشورات

1. Actuarial Association of Europe ,**What Is An Actuary**, available on : (https://actuary. eu/what-is- an-actuary/what-is-an-actuary/),(28/03/2024).2024.
2. Actuarial association of europe,**european standard of actuarial practice 1 (esap1) general actuarial** ,available on:(https://actuary.eu/ documents /esap1 _final _approved _031014.pdf,(31/03/2024) ,2014.
3. Association Internationale Des Contrôleurs D'assurance,Principes De Base, Normes, Orientations Et Methodologie D'evaluation Pour Le Secteur Des Assurances,disponible sur:https :// www .iaisweb .org/uploads/2022/01/Insurance_Core_Principles__French.pdf.pdf,(21/03/2023) 2011.
4. conseil national des assurances , **l'assurance en chiffres 2021**,disponible sur : (https://cna.dz/wp-content/uploads /2023/12/Note-Statistique-Marche-2021.pdf),(12/04/2024),2021.

5. Institute of directors(IOD) .The Handbook of International Corporate governance :A definitive guide, kogan Ltd ,London,2009.
6. International actuarial association & association actuarial international,**international standard of actuarial practice 1 general actuarial practice**,available on(https:// www .institutdesactuaires.com/global/gene/link.php?doc_id=17910&fg=1),(31/03/2024) .2019.
7. International Actuarial Association & Association Actuarielle Internationale,**the role of the actuary**, availabel on :(https://www.actuaries.org/LIBRARY /Papers/Role _Actuary _EN.pdf) ,(30/03/2024) , 2013.
8. International Actuarial Association & Association Actuarielle Internationale ,**The Principles of Professionalism**,available on (https ://www.actuaries.org/ABOUT/Documents/Principles _of_ Professsionalism _EN.pdf) ,(30/032024),2012.
9. International Association of Insurance Supervisors (IAIS) ,Insurance Core Principles and Common Framework for the Supervision of Internationally Active Insurance Groups, Available on :https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/191115-IAIS-ICPs-and-ComFrame-adopted-in-November-2019.pdf, (20/03/2023),2019.
10. International Association of Insurance Supervisors (IAIS) ,**Insurance Core Principles and Common Framework for the Supervision of Internationally Active Insurance Groups**, availabel on: (https://www.iaisweb .org/uploads/2022/01/191115-IAIS-ICPs-and- ComFrame-adopted-in-November-2019.pdf),2019 .
11. International association of insurance supervisors, insurance core principales, standards, guidance & assessment methodology, 2003.
12. International Association Of Insurance Supervisors, **The Roles Of And Relationship Between The Actuary And The External Auditor In The Preparation And Audit Of Financial Reports** ,available on:(https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/Issues_paper_on_the_ relation_between_the_actuary_and_auditor__October_2009.pdf.pdf),(1/04/2024),2009.
13. International Association of Insurance Supervisors,Insurance Core Principles and Common Framework for the Supervision of Internationally Active Insurance Groups, Available on) https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/191115-IAIS-ICPs-and-ComFrame-adopted-in-November-2019.pdf) (15/03/2024), 2019.

14. l'Institut des Actuaires, **Règles générales applicables au travail actuariel-Norme de Pratique Actuarielle** disponible sur:(https://www.institutdesactuaires.com/global/ gene/link .php?doc_id =14203 &fg=1) (1/04/2024) 2015.
15. L'union Algerienne Des Societes D'assurance Et De Reassurance, **Présentation De L'uar**,Disponible sur: (https://www.uar.dz/presentation-de-luar/),(04/04/2024),2021.
16. nstitute and Faculty of Actuaries (IFoA), **What Is An Actuary**,available on: (https://actuaries.org.uk/qualify/become-an-actuary/what-is-an-actuary/),(28/03/2024).2024.
17. Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Guidelines on Insurer Governance 2017 Editio ,on line (https://www.oecd.org/finance/insurance/48071279.pd),(15/02/2024), 2017.
18. Organization for Economic Cooperation and Development, OECD GUIDELINES ON INSURER GOVERNANCE , Available on:)https://www.oecd.org/finance /insurance /48071279.pdf (15/03/2024), 2017.
19. Organization for Economic Cooperation and Development, OECD Guidelines For Insurers' Governance Recommendation Of The Council,(https://www.fasecolda.com/cms/wp-content/uploads/2019/08/oecd-guidelines-for-insurersgovernance.pdf),(16/03/2024), 2015.
20. Organization for Economic Cooperation and Development, Recommendation of the Council on OECD Legal Instruments Guidelines on Insurer Governance, available on : (https://legalinstruments .oecd.org/public /doc /102/102.en.pdf),(15/03/2024),2024.
21. sosiéte des assurances **,Compagnie Algérienne d'Assurance ,diponible sur :** (https://cna.dz/ acteur/societes-dassurance/) (28/04/2024).2024

الملاحق

الملحق الأول: إستمارة إستبيان الدراسة

جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد...

نتشرف أن نضع بين أيديكم إستمارة إستبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، والموسومة تحت عنوان: " **دور الحوكمة في تحسين مهنة الخبير الإكتواري في شركات التأمين –دراسة ميدانية على مجموعة من المهنيين و الأكاديميين–** ".
إن هذه الإستبانة تمثل جانب مهم في بحثنا، لذلك فإننا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على هذه الإستبانة بحيادية وموضوعية، وهذا للتعرف على آرائكم كمهنيين وأكاديميين متخصصين في مجال التأمين. كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .
وفي الأخير تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير.

من إعداد الطالبة :	**الأستاذة المشرفة :**
سوياد أسماء	**الدكتور : شراطي نسيمة**

المحور الأول: البيانات الشخصية.

الرجاء وضع علامة **(x)** في الخانة المناسبة لإجاباتكم.

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐ دكتوراه ☐

الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الوظيفة:

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ وسيط التأمين ☐ أستاذ جامعي ☐ أخرى.....

المحور الثاني: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين.						
الرمز	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
GF	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن إطار الحوكمة موجودة في شركات التأمين؟**					
GF1	يتوفر لدى شركات التأمين هياكل تنظيمية يحدد من خلالها توزيع مناسب للمسؤوليات الإشرافية والإدارية.					
GF2	تقوم شركات التأمين بتحديد المسؤوليات بوضوح بين جميع الأطراف من خلال توفر إطار تشريعي وتنظيمي.					
GF3	يوجد توزيع للمسؤوليات داخل شركات التأمين بين المهام الإشرافية،التنفيذية والتنظيمية وفقا لأحكام القانون وقواعده.					
GF4	يتوفر لدى شركات التأمين إطار عمل للرقابة الداخلية يحدد بدقة مهام ومسؤوليات وسطاء التأمين،الخبراء الإكتواريين والمدققين الداخليين.					
BD	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة موجودة في شركات التأمين؟**					
BD1	يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأدوار والمسؤوليات لمجلس الإدارة وأعضائه وعلاقته مع كبار المديرين التنفيذيين.					
BD2	يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة لتحقيق أفضل مصلحة للشركة وكذا معرفة الإنحرافات.					
BD3	يقوم مجلس الإدارة بفحص وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة داخل شركات التأمين بشكل دوري وتقييم الأداء.					
BD4	يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات التي تعالج تضارب المصالح والمعاملة العادلة للعملاء					

	وأصحاب المصلحة، ويراجع هذه السياسات بإنتظام.					
RM	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن إدارة المخاطر موجودة في شركات التأمين؟**					
RM1	تتوفر لدى شركات التأمين أنظمة شاملة لإدارة المخاطر قادرة على تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها.					
RM2	لدى شركات التأمين خبير إكتواري يقوم بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المستقبلية.					
RM3	لدى شركات التأمين أنظمة شاملة لإدارة المخاطر تقوم بمراجعة بيئة السوق بشكل منتظم ورصد المخاطر وإتخاذ الإجراءات المناسبة .					
TD	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن الشفافية والإفصاح موجودة في شركات التأمين؟**					
TD1	تحرص شركات التأمين على ضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية حول جميع المعاملات لأصحاب المصالح.					
TD2	تقوم شركات التأمين بإعلام أصحاب المصالح وخاصة (حاملي وثائق التأمين) بشكل كاف بحقوقهم وإلتزاماتهم القانونية عند إرتباطهم بالمؤسسة.					
TD3	تحتفظ الإدارة التنفيذية بقنوات إتصال مفتوحة مع الموظفين تمكنهم من إبداء رأيهم في أية أمور ذات أهمية.					
المحور الثالث : مهام وإختصاصات الخبير الإكتواري في شركات التأمين.						
AC	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن مهام الخبير الإكتواري معمول بها في شركات التأمين؟**					
AC1	يقوم الخبير الإكتواري بتقديم المعلومات والبيانات الإكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة.					

AC2	يقوم الخبير الإكتواري بالإطلاع وتقييم السياسة الإستثمارية و كفاية المخصصات الفنية للشركة.					
AC3	يقوم الخبير الإكتواري بتسعير المنتجات التأمينة وتحديد حجم الإلتزامات وتحديد متطلبات رأس المال للأحداث المستقبلية غير المؤكدة.					
AC4	يقدم الخبير الإكتواري المشورة بشأن مدى كفاية و تقييم المخاطر وترتيبات إعادة التأمين.					
AC5	يقوم الخبير الإكتواري بتقييم إلتزامات التأمين وإجمالي إلتزامات المطالبات، بالإضافة إلى تحديد الإحتياطيات للمخاطر المالية.					
AC6	يقوم الخبير الإكتواري بالبحث والتطوير و التحقق من صحة وإستخدام النماذج الداخلية للتوقعات الإكتوارية والمالية ، أو لأغراض الملاءة المالية.					

الملحق الثاني: قائمة محكمي الاستبيان

المحكم	الرتبة	الجامعة	البريد الاكتروني
بوجطو حكيم	أستاذ	جامعة المدية	boudjetou.h@gmail.com
عمر علي عبد الصمد	أستاذ	جامعة المدية	samado05@yahoo.fr
عنون فؤاد	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	fouadannoun@gmail.com
رحالي محمد	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	rahalimohamed100@gmail.com

الملحق الثالث: معامل الصدق

1.الصدق الكلي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.785	20

2.صدق العبارات

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
الإدارة شاملة لخطة التأمين شركات التي تتوفر المخاطر	89.7544	14.760	.367	.775
مع متنوعة أفضل قنوات التنفيذية الإدارة تحتفظ الموظفين	89.6491	14.946	.344	.777
تكلف مستوى ضمان على التأمين شركات تحرص والشفافية الإفصاح من	89.7018	15.677	.164	.788
المصالح أصحاب بإبلاغ التأمين شركات تقوم	89.6667	14.190	.465	.768
المسؤوليات بتحديد التأمين شركات تقوم	89.5614	15.465	.271	.781
المخاطر الإدارة شاملة لخطة التأمين شركات التي	89.6140	15.777	.157	.788
بتقييم يقوم إلكتروني جهاز التأمين شركات التي	89.5614	15.036	.406	.773
الداخلية الرقابة عمل إطار التأمين شركات التي يتوفر	89.5789	15.320	.306	.779
تنظيمية هيكل التأمين شركات التي يتوفر	89.4386	15.893	.226	.783
و كفاية مدى بشأن المشورة الإلكتروني الجهاز يقدم المخاطر تقييم	89.5614	14.786	.486	.768
السيولة وتقييم بالإطلاع الإلكتروني الجهاز يقوم	89.4386	16.072	.153	.786
والتطوير بالبحث الإلكتروني الجهاز يقوم	89.7719	14.572	.451	.769
التأمينية المدخلات بالتغير الإلكتروني الجهاز يقوم	89.4912	15.219	.416	.773
والبيانات المعلومات بتقييم الإلكتروني الجهاز يقوم المحاسبية الإلكترونية	89.5965	15.709	.182	.786
التأمين لقرارات بتقييم الإلكتروني الجهاز يقوم	89.6316	15.308	.284	.780
والمسؤوليات الأدوار بتحديد الإدارة مجلس يقوم	89.6491	15.946	.102	.792
الخطط تطبيق من بالتحقق الإدارة مجلس يقوم	89.6140	14.491	.536	.764
وفعالية كفاءة وتقييم بفحص الإدارة مجلس يقوم الأنظمة	89.7368	13.983	.627	.757
تعالج التي السياسات بوضع الإدارة مجلس يقوم تضارب	89.5789	14.605	.475	.768
التأمين شركات داخل للمسؤوليات توزيع يوجد	89.7368	14.305	.490	.766

الملحق الرابع: البيانات الشخصية

Statistiques

		العلمي المؤهل	الوظيفه	الخبره
N	Valide	57	57	57
	Manquant	0	0	0

Table de fréquences

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	6	10.5	10.5	10.5
	2.00	17	29.8	29.8	40.4
	3.00	17	29.8	29.8	70.2
	4.00	17	29.8	29.8	100.0
	Total	57	100.0	100.0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	1.8	1.8	1.8
	2.00	22	38.6	38.6	40.4
	3.00	2	3.5	3.5	43.9
	4.00	18	31.6	31.6	75.4
	5.00	14	24.6	24.6	100.0
	Total	57	100.0	100.0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	10	17.5	17.5	17.5
	2.00	40	70.2	70.2	87.7
	3.00	7	12.3	12.3	100.0
	Total	57	100.0	100.0	

الملحق الخامس: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين

1. المبدأ الأول: إطار الحوكمة في شركات التأمين

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	
	Statistiques	Statistiques	Erreur std.
هياكل التأمين شركات لدى يتوفر تنظيمية	57	4.8947	.04101
المسؤوليات بتحديد التأمين شركات تقوم	57	4.7719	.05607
شركات داخل للمسؤوليات توزيع يوجد التأمين	57	4.5965	.07018
عمل إطار التأمين شركات لدى يتوفر الداخلية لرقابة	57	4.7544	.05752
الحوكمة إطار الاول المبدأ	57	4.7544	.03728
N valide (liste)	57		

2. المبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	
	Statistiques	Statistiques	Erreur std.
الأدوار بتحديد الإداره مجلس يقوم والمسؤوليات	57	4.6842	.06212
تطبيق من بالتحقق الإداره مجلس يقوم الخطط	57	4.7193	.06005
كفاءه وتقييم بفحص الإداره مجلس يقوم الأنظمة وفعالية	57	4.5965	.06556
السياسات بوضع الإداره مجلس يقوم تضارب تعالج التي	57	4.7544	.06273
م الإداره مجلس مسؤوليات الثاني المبدأ	57	4.6886	.04211
N valide (liste)	57		

3. المبدأ الثالث: إدارة المخاطر

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	
	Statistiques	Statistiques	Erreur std.
شاملة أنظمة التأمين شركات لدى تتوفر المخاطر لإداره	57	4.5789	.07057
بقوم إكتواري خبير التأمين شركات لدى بتقييم	57	4.7719	.05607
لإداره شاملة أنظمة التأمين شركات لدى المخاطر	57	4.7193	.06005
وإداركه المخاطر تقييم الثالث المبدأ	57	4.6901	.03811
N valide (liste)	57		

المبدأ الرابع: الشفافية والإفصاح

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	
	Statistiques	Statistiques	Erreur std.
ضمان على التأمين شركات تحرص والشفافية الإفصاح من كافة مستوى	57	4.6316	.06446
أصحاب بإعلام التأمين شركات تقوم المصالح	57	4.6667	.07647
اتصال بقنوات التنفيذية الإداره تحتفظ الموظفين مع مفتوحة	57	4.6842	.06697
والافصاح الشفافية الرابع المبدأ	57	4.6608	.05177
N valide (liste)	57		

الملحق السادس: مهام الخبير الإكتواري

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	
	Statistiques	Statistiques	Erreur std.
المعلومات بتقديم الاكتواري الخبير يقوم الصحيحة الاكتوارية والبيانات	57	4.7368	.05884
وتقييم بالاطلاع الاكتواري الخبير يقوم السياسة	57	4.8947	.04101
بالتسعير الاكتواري الخبير يقوم التأمينية المنتجات	57	4.8421	.04873
بشأن المشوره الاكتواري الخبير يقدم المخاطر تقييم و كفاية مدى	57	4.7719	.05607
التزامات بتقييم الاكتواري الخبير يقوم التأمين	57	4.7018	.06113
والتطوير بالبحث الاكتواري الخبير يقوم	57	4.5614	.06631
الاكتواري الخبير مهام : الثالث المحور التأمين شركات في	57	4.7515	.02542
N valide (liste)	57		

الملحق السابع: نموذج العلاقة

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الشركات حوكمة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث : مهام الخبير الاكتواري في شركات التأمين

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.862[a]	.743	.738	.09816

a. Prédicteurs : (Constante), حوكمة الشركات

b. Variable dépendante : المحور الثالث : مهام الخبير الاكتواري في شركات التأمين

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.175	.284		4.137	.000
	الشركات حوكمة	.761	.060	.862	12.611	.000

a. Variable dépendante : المحور الثالث : مهام الخبير الاكتواري في شركات التأمين

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	4.2197	4.9334	4.7515	.16542	57
Résidu	-.30655-	.14559	.00000	.09728	57
Valeur prédite standardisée	-3.214-	1.100	.000	1.000	57
Prévision standardisé	-3.123-	1.483	.000	.991	57

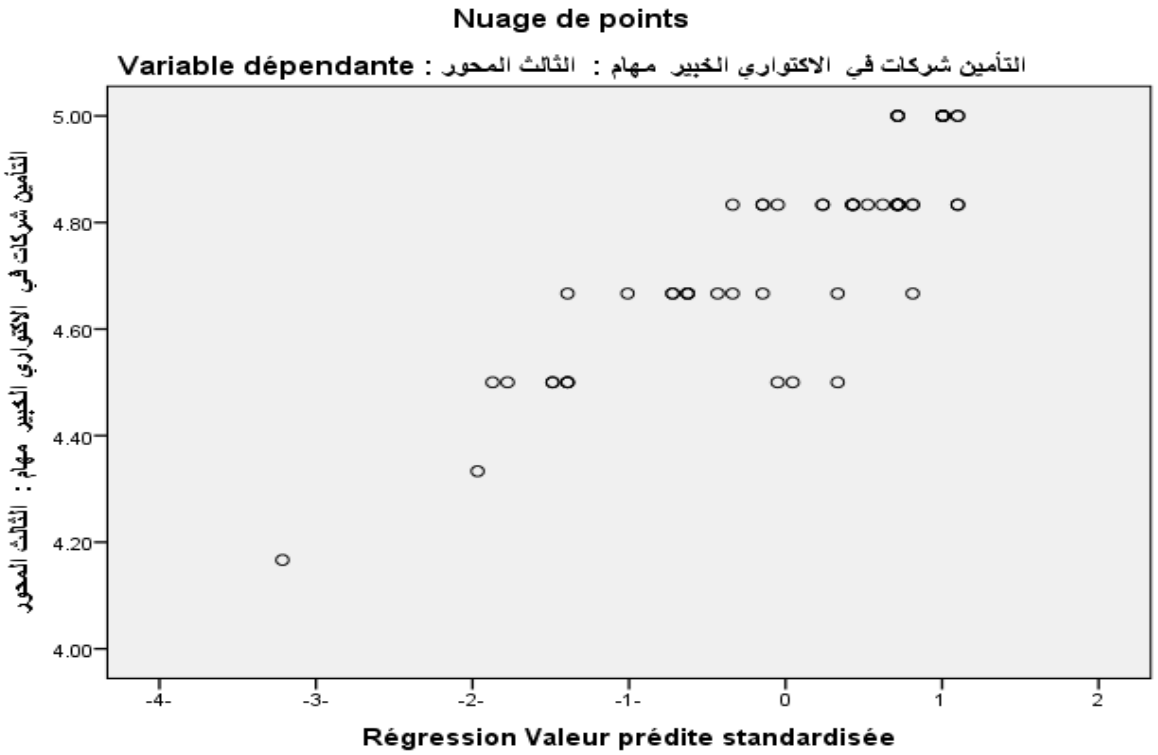
a. Variable dépendante : المحور الثالث : مهام الخبير الاكتواري في شركات التأمين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.532	1	1.532	159.047	.000[b]
	Résidus	.530	55	.010		
	Total	2.062	56			

a. Variable dépendante : المحور الثالث : مهام واختصاصات الخبير الاكتواري في شركات التأمين

b. Prédicteurs : (Constante), حوكمة الشركات


Nuage de points
Variable dépendante : التأمين شركات في الاكتواري الخبير مهام : الثالث المحور
التأمين شركات في الاكتواري الخبير مهام : الثالث المحور
5.00
4.80
4.60
4.40
4.20
4.00
-4-
-3-
-2-
-1-
0
1
2
Régression Valeur prédite standardisée